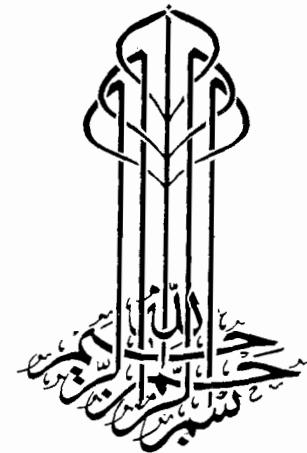


شِرْجَحُ
مُقْدِمَةٌ لِّلْفَتِيَّةِ

شِرْح مُقْدَمَةِ النَّفِيِّينَ

لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمٍ
رَحْمَةُ اللَّهِ

شِرْح
الدُّكْتُورِ سَعْدِ بْنِ نَاصِرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الشَّرِشِيِّ



اعْتَنَى بِهِ
عَبْدُ الْمُجِيدِ بْنِ غَيْثِ الْفَيْثِ
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ الصَّدِيقِ

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان من نطفة أم شاج فجعله سمعاً بصيراً ، وهداه السبيل فإما شاكراً وإما كفوراً ، فمن شكر نعمة الله لقاء من فضل كرمه نضرة وسروراً ، وجراه بها صبر جنة وحريراً ، وسقاها في الجنة شراباً طهوراً ، ومن كفر أعد له سلاسل وأغلالاً وسعيراً واستقبل به يوم الحشر بعد عذاب القبر يوماً عبوساً قمطرياً.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ربوبيته وإلهيته، سبحانه خلق كل شيءٍ بقدرته تقديرًا.

وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله وصفيه وخليله بعثه الله مبشرًا ونذيرًا وداعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد

فمما امتن الله علينا في هذه البلاد المباركة توافر العلم والعلماء الذين يحيون بكتاب الله الموتى ويتصرونهم من العمى. فالعلم تحيي القلوب وتزكي النفوس ويُعبد الله على حق.

ومن جملة موارد الخير والعلم - التي ينهل منها طلاب العلم - الدورات العلمية المكثفة التي تقام في عدد من المساجد وكان لها من الأثر الطيب ما لا يخفى. وما تم طرحه في هذه الدورات شرح كتاب "مقدمة التفسير" للشيخ عبد الرحمن ابن قاسم - رحمه الله - وقد شرحها فضيلة شيخنا الدكتور سعد بن ناصر الشري حفظه الله وذلك في الدورة العاشرة في جامع شيخ الإسلام ابن تيمية عام ١٤٢٤هـ.

ولما في هذا الشرح من الفوائد والقواعد المفيدة الماتعة أحبتنا الإسهام بإخراج هذه الدروس على هيئة كتاب تحصل منه الإفاده مع الاعتناء به؛ فاذن لنا شيخنا

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الشري، سعد بن ناصر
شرح مقدمة التفسير / سعد بن ناصر الشري - الرياض ١٤٢٦هـ
٢٢٧ ص: ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٩٩٦٠-٧٠١-١٠-٧
١ - القرآن - تفسير ٢ - القرآن - مباحث عامة ١ - العنوان
١٤٢٦/١٧٣٩ ديوبي ٢٢٧، ٦
رقم الإيداع: ١٤٢٦/١٧٣٩
ردمك: ٩٩٦٠-٧٠١-١٠-٧

جميع حقوق الطبع محفوظة
طبعة الثانية
١٤٣٣هـ - ٢٠١١م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ - ٤٩٦٨٩٩٤ فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣

E-mail: eshbelia@hotmail.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُه وَنُسْتَعِينُه مِنْ يَهْدِه اللَّهُ فَلَا مُضْلِلٌ لَهُ وَمَنْ يَضْلِلُ فَلَا هَادِي
لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَمَّا بَعْدُ ،
فَيَقُولُ اللَّهُ - جَلَّ وَعَلَاهُ - : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آتُقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِلِهِ وَلَا تُؤْتُنَّ
إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْتَلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ، وَيَقُولُ : ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ آتُقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي
خَلَقَكُمْ مِنْ نُفُسٍّ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَآتُقُوا
اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ يٰعٰزِيزَ الْأَزْحَامِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ،
وَيَقُولُ : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آتُقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ ﴿٧﴾ يُضْلِلُ لَكُمْ
أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيمًا﴾
[الأحزاب: ٧٠، ٧١].

لا شك أن كتاب الله - عز وجل - فيه الخير والمهدى وصلاح أحوال الأمة المختلفة: اجتماعية، ونفسية، وسياسية، ومالية ... وغير ذلك، فصلاحتها جماعياً يرجع إلى التمسك بهذا الكتاب: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَظَّمُ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]، والمؤمن عندما يتمسك بكتاب الله - عز وجل - فإنه يرجو بذلك الأجر الآخرى وإن حصل له أجر دنيوى كان ذلك تابعاً، وليس مقصوداً أصالة، وحينئذ فعلينا التوجه لكتاب الله - سر وجل - لترتفع درجاتنا عند الله ونحصل على إرضاء رب العالمين وما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه^(١).

بذلك. وكان آخر اجنا لهذا الكتاب على النحو الآتي:

١. تفريغ الشرح من الأشرطة.
 ٢. وضع المتن كاملاً في أعلى الصفحة ثم ما يتعلّق به من الشرح.
 ٣. عزو الآيات القرآنية وكتابتها بالرسم العثماني.
 ٤. تخريج الأحاديث والأثار الواردة في الشرح. فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفينا به.
 ٥. شرح بعض الألفاظ اللغوية الغامضة.
 ٦. وضع الفهرس العام.

وما هذا إلا جهد قليل ، إن أصبتنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان.
ونسأل الله تعالى أن يكتب لنا به الحسنات ويرفعنا به الدرجات ويقيّل عنا
العثرات. اللهم اغفر لنا ولشائخنا ولجميع المسلمين وأخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمن.

عبدالله بن عبد الرحمن

عبدالعزيز بن محمد الصديقي

(١) أخرجه أحمد (٢٦٨/٥)، والترمذني من حديث أبي أمامة (١٧٦/٥) في كتاب فضائل القرآن
حديث (٢٩١١) وقال: حديث غريب لا نعرف إلا من هذا الوجه.

شرح مقدمة التفسير

وهذا الكتاب العظيم - القرآن الكريم - يمكن أن توجه إليه من خلال قراءة آياته فيان القراءة يثاب المرء عليها بكل حرف حسنة، والحسنة بعشر أمثالها^(١)، وكذلك نتوجه إليه من خلال حفظه؛ فإن الله - عز وجل - قد وصف الذين أوتوا العلم بأن هذا الكتاب في صدورهم: ﴿بَلْ هُوَ أَيَّتُ بَيْتَنَا فِي صُدُورِ الَّذِينَ أَوْتُوا الْعِلْمَ﴾ (العنكبوت: ٤٩)، وكذلك ورد في الحديث أن القلب الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الحرب^(٢).

ويمكن أن نتوجه إلى هذا الكتاب العظيم من خلال تدبر معانيه ومعرفة المراد به، وقد عاب الله - عز وجل - على الذين لا يتذمرون القرآن فقال - جل وعلا: ﴿أَفَلَا يَتَذَمَّرُونَ أَلْقَرْأَنَ أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾ (إعدام: ٢٤)، وقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَذَمَّرُونَ أَلْقَرْأَنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوْجَدُوا فِيهِ آخِلَانًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢).

ويمكن أن نطيع الله - عز وجل - من خلال العمل بهذا الكتاب، والتمسك بما جاء فيه من أوامر مع الانتهاء عن نواهيه، وحيثذا لا يمكن أن نعمل بما في الكتاب

شرح مقدمة التفسير

إلا إذا عرفنا المعاني التي يحتوي عليها هذا الكتاب، ومن ثم فقد اهتم العلماء ببيان معاني القرآن، وتفسيره، وبيان مراد الله - عز وجل - به، وألفت المؤلفات في تفسير القرآن من العهد الأول، ومن أوائل من عرف عنه التدوين في تفسير القرآن الإمام مقاتل المتفوّي سنة ١٥٠ هـ، ومن أوائل الكتب التي وصلت إلينا تفسير سفيان، وتفسير النسائي، ومن أعظم الكتب في ذلك وأجمعها تفسير ابن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ، وحيثذا استفاد العلماء من هذه المؤلفات، وجمعوا ما ورد في معاني القرآن من خلال كتب التفسير، ولكن الأمة لا زالت محتاجة للنظر في هذا القرآن، لا زالت محتاجة لتدبر معانيه، فما دون من تفسير القرآن فإنه لا يكفي في بيان مراد الله - عز وجل - فإن هذا القرآن فيه من المعاني ما لا يمكن أن يخصيه بشر، وفيه من المعاني والدلائل ما لا يخلق على كثرة الرد؛ فكلماقرأنا هذا القرآن وجدنا فيه معانٍ لم نكن توصلنا إليها فيما سبق، ومن ثم فقد حدث العلماء على تدبر القرآن، وتبين مراد الله به، وقرروا أنه لا يكفي معرفة ما دون في تفسير كتاب الله - عز وجل - ومن ثم حرص العلماء على تدوين القواعد التي يمكن من خلالها معرفة مراد الله - عز وجل - في كتابه العظيم، فألفوا مؤلفات في أصول التفسير، ومن أعظم ما ألف في ذلك رسالة أصول التفسير لشیخ الإسلام ابن تيمية، فهي عظيمة ونافعة، وقد تداولها العلماء بالشرح والبيان والتقرير.

تعريف (أصول التفسير) المراد بالأصل في اللغة: الأساس؛ وكذلك أصل الشجرة أساسها الذي تقوم عليه، قال تعالى: ﴿أَصْلُهَا نَابِتٌ﴾ (إبراهيم: ٢٤)، وبعض العلماء من أصوليين وغيرهم يقول: إن الأصل هو ما يبني عليه غيره، وفي هذا نظر؛ لأن السقف يبني على الجدار، ومع ذلك ليس الجدار أصلاً للسقف.

(١) أخرجه الدارمي في السنن من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (٥٢١/٢)، كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن. والترمذى في السنن (١٧٥/٥)، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء فيه من قرأ حرقاً من القرآن ما له من الأجر، الحديث (٢٩١٠) وقال: (هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه).

(٢) أخرجه أحمد في المسند من حديث ابن عباس رضي الله عنه: (٢٢٣/١)، والدارمي في السنن (٢٥١/٢)، كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن. والترمذى في السنن (١٧٧/٥)، كتاب فضائل القرآن، الحديث (٢٩١٣)، وقال: حسن صحيح. والحاكم في المستدرك

(١) (٧٤١/١)، الحديث (٢٠٣٧).

شرح مقدمة التفسير

(والتفسير) : هو التوضيح والبيان، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثِيلٍ إِلَّا حِقْنَكَ بِالْحَقِّ وَأَخْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] والمقصود هنا بالتفسير: بيان مراد الله - سبحانه وتعالى - في كتابه القرآن الكريم حسب ما يظهر لنا.

(علم أصول التفسير) : يراد به القواعد الكلية التي تتمكن بواسطتها من فهم القرآن وتفسيره، ومن هذا يتضح أن موضوع هذا العلم هو القرآن الكريم، كلام الله ، عز وجل.

ويمكن أن نتعرف على أهم الفوائد التي سنجنيها من تعلم علم أصول التفسير من خلال ما يأتي :

أولاً: بواسطة هذا العلم نتمكن من فهم كلام الله - عز وجل - فأصول التفسير هي المنهج التي تبين لنا الطريق الذي يتزمد المفسر في كلام - الله تعالى - ولا شك أن لكلام الله مزية خاصة، وأن تدبر القرآن أمر مطلوب؛ قال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ أَنْزَلَنَا إِلَيْكُمْ مُّبِّرَكُ لِيَدْبُرُوا إِيَّنَا﴾ [ص: ٢٩]، وقال - تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢].

ثانياً: أنها بمعرفة هذا العلم نسلم من الإثم الناتج عن التقول على الله بلا علم، ونسلم من تفسير القرآن بالرأي المجرد، وقد تواترت النصوص في بيان عظم إثم من قال على الله بلا علم؛ قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَمَ رَبِّيَ الْفَوْحَشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَإِلَئِمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَنَتِي وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال - سبحانه -: ﴿وَلَا تَتَبَعُوا حُطُوتَ الشَّيْطَنِ إِنَّهُ لَكُمْ عَذُوٌ مُّبِينٌ﴾ [إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوْءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، ومن لم يتمكن من معرفة قواعد التفسير فإنه حينئذ يحرم عليه أن يفسر القرآن، ويجب عليه في فهم القرآن أن

شرح مقدمة التفسير

يعتمد على فهم غيره ما لم يكن ذلك المعنى معروفاً بأصل اللغة.

ثالثاً: من فوائد معرفة أصول التفسير الترجيح بين أقوال المفسرين، فتحن عند قراءة تفسير القرآن بجد أقوالاً مختلفة: فطائفة يفسرون الآية بقول، وطائفة يفسرونها بقول آخر فيظل يتردد على ذهاننا سؤال: ما الراجح من هذه الأقوال؟ وهو ما يمكن أن نجيب عنه ونتعرفه من خلال معرفة أصول التفسير.

رابعاً: من فوائد هذا العلم - أيضاً: أن نحكم على أقوال المفسرين تصويباً وتخطئة، فعندها نعرف هذه القواعد، ثم بجد قول لاحد من المفسرين يفسر القرآن فإننا نطبق هذه القواعد على قوله، فنتظر: هل قوله قول صائب، أم قول خاطئ؟

خامساً: معرفة أصول التفسير - أيضاً - تمكننا من معرفة الأحكام الشرعية الواردة في القرآن، فإننا إذا عرفنا معاني القرآن من خلال قواعد التفسير وأصوله، تمكننا من استخراج الأحكام الشرعية.

سادساً: ومن فوائد هذا العلم أن نعرف أحكام النوازل الجديدة، والمسائل الحادثة؛ فإن هذا القرآن العظيم قد جعله الله تبيانا لكل شيء، وكل ما احتاجنا إليه من أحكام الشريعة فهو موجود في الأدلة الشرعية المأخوذة منه، ومن سنة نبينا صلى الله عليه وسلم؛ فحينئذ عندما تأتينا مسألة جديدة فلا بد أن يكون حكمها موجوداً في كتاب الله أو في سنة رسوله نصاً أو استباطاً، كما قال - جل وعلا -: ﴿وَلَوْرَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَئِكَ الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعِلَّمَهُ اللَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٢]، وهم إنما يستبطون هذه الأحكام بواسطة قواعد التفسير وأصوله، ويراعاة هذه القواعد نسلم - بإذن الله - من الخطأ في التفسير.

قواعد التفسير وأصوله كانت موجودة في عهد النبوة؛ وذلك لأن الله - عز وجل - قد أمر نبيه ﷺ بإيضاح الكتاب وتبيينه للأمة، كما بين - عز وجل - أنه سيبينه وأن على الله البيان، فكان من أهم قواعد التفسير: أن القرآن يفسر بعضه

شرح مقدمة التفسير

بعضاً، وأن السنة تفسر القرآن كما قال - تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ» (النحل: ٤٤)، ثم في عصر الصحابة رضوان الله عليهم كان الصحابة يرجعون إلى دلالات اللغة في فهم الكتاب، وكان لديهم من القواعد الشرعية ما يؤهلهم لفهم كتاب الله - عز وجل - ومن هنا نقول: إن هذا العلم كان موجوداً في عهد النبوة، وعهد الصحابة - رضوان الله عليهم - لكنه لم يدون في تلك العصور، وإنما ابتدئ تدوينه عند البدء في تدوين علم أصول الفقه؛ فإن من المعلوم أن من أوائل من ألف في علم أصول الفقه هو الإمام الشافعي - رحمة الله تعالى - في كتابه: الرسالة، فلما كتب الإمام الشافعي هذا الكتاب ضمنه العديد من قواعد التفسير: من جهة البيان، والعموم، والخصوص، ونحو ذلك من مباحث قواعد التفسير.

ثم بعد ذلك ضمن علماء أصول الفقه مؤلفاتهم في هذا العلم قواعد متعلقة بالتفسير، فكانت هذه القواعد مما يستير به العلماء في فهم كتاب الله - عز وجل - لكن العلماء احتاجوا إلى تقريب هذه القواعد في مؤلفات خاصة بهذه القواعد فسميت هذه المؤلفات أصول التفسير.

وبنفي التبيه ها هنا إلى أن أصول الفقه ليس علماً خاصاً بالمسائل العملية المسماة بعلم الفقه ولكن علم أصول الفقه كما تستخرج منه الأحكام الفقهية تستخرج منه - أيضاً - الفوائد المتعلقة بالتفسير، والمتعلقة بالحديث، والمتعلقة بتأصيل بقية العلوم؛ ولذلك فإن علم المصطلح - مثلاً - قد استند إلى ما كتبه العلماء في علم الأصول وكذلك قواعد التفسير وأصوله استند فيها العلماء على قواعد أصول الفقه؛ فحينئذ نقول: لا اختصاص لعلم الأصول بالفقه، بل جميع علوم الشريعة تستند على قواعد الأصول، فإن قال قائل: لماذا خص العلماء هذا العلم بالفقه، فقلوا: أصول الفقه؟.

شرح مقدمة التفسير

قيل: في هذا وجهان:

الأول: أن المراد بالفقه هنا جميع علوم الشريعة؛ كما قال - تعالى: «وَمَا كَارَ الْمُؤْمِنُونَ لَيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لَّيَتَفَقَّهُوا فِي الَّذِينَ» (التوبه: ١٢٢)؛ إذ المراد بالتفقه في الدين هنا ليس علم الفقه الخاص، وإنما المراد به جميع علوم الشريعة، فيشمل العقيدة، والفقه، والتفسير والحديث؛ ولذلك قال الإمام أبو حنيفة في بيان معنى الفقه: «هو معرفة النفس مالها وما عليها»، وهذا يشمل جميع العلوم.

والوجه الثاني: أن من العلماء من أنكر تسمية علم أصول الفقه بهذا الاسم؛ حيث قالت طائفة من الحنفية وغيرهم: بأنه لا يصح أن يسمى هذا العلم: أصول الفقه، وقرروا بناء على ذلك بأنه ينبغي إطلاق هذا العلم، فيقال: علم الأصول؛ ولذلك نجد كثيراً من العلماء يقولون بذلك في أسماء مؤلفاتهم: المنخول في علم الأصول... وهكذا.

إذا ثبتت هذا فقد قررنا آنفاً: أن العلماء قد احتاجوا إلى إفراد القواعد المؤلفة في التفسير عن القواعد الأخرى التي يشتمل عليها علم الأصول لأنها في أصول الفقه لا تأتي بالقاعدة مجردة، وإنما تأتي بالقاعدة، وذكر الأقوال فيها، وذكر الأدلة، ثم نرجح بين الأقوال؛ أما في قواعد التفسير، وقواعد المصطلح؛ فإننا نأخذ قواعد مسلمة لا نحتاج فيها إلى استدلال، ولا نحتاج فيها إلى ذكر أقوال، وإنما تأتي بالقول الرابع، سواء في المصطلح أو في قواعد التفسير.

حكم تعلم أصول التفسير: هذا العلم من فروض الكفايات؛ فيجب أن يوجد في الأمة من يعلمه من أجل أن تتمكن من فهم كتاب الله - عز وجل - وأن نطبقه على الواقع والحوادث التي تحدث عند الأمة، فإذا تركته الأمة جمِيعاً أثروا.

وهذا العلم - علم أصول التفسير - يستمد من علم أصول الفقه كما تقدم سابقاً وعلم الأصول يستمد من شيئاً: الأول: من الأدلة الشرعية: كتاباً وسنة.

شرح مقدمة التفسير

والثاني : من لغة العرب ؛ فإن القرآن نزل بلغة العرب كما قال - سبحانه -:
﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٤٣] فإذا أردنا أن نفهم هذا الكتاب فلا بد أن تكون ملمين بلغة العرب.

وعلماء التفسير لم يغفلوا القواعد التي ذكرها العلماء للتفسير بل ذكروها في مقدمات تفاسيرهم العديدة من قواعد التفسير وأصوله ، ومن ألف في أصول التفسير الشيخ العلامة عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي المولود في العقد الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي ، المعروف بأمانته وعلمه وقد درس على علماء زمانه ، درس على الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف ، والشيخ سليمان بن سحمان ، والشيخ حمد بن فارس ، والشيخ محمد بن مانع ، والشيخ عبد الله العنيري ، وطبقة هؤلاء ، وقد كان مشرفا علىطبع في مطبعة الحكومة بمكة ، ثم كان أمينا للمكتبة السعودية بالرياض ، وقد كتب مؤلفات عظيمة من أعظمها كتابه في أصول الأحكام الذي جمع فيه أحاديث الأحكام ، ثم شرح هذه الأصول في أربعة مجلدات معروفة متداولة.

ومن مؤلفاته - أيضا - كتاب حاشية الروض المربع الذي اعتبرت بطبعه وتنسيقه والنظر فيه فضيلة الشيخ العلامة : عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين .
وله كتب عديدة ، وحواشي مفيدة على كثير من كتب أهل العلم ، سواء في العقيدة ، أو في الفقه ، أو في التفسير ، أو في النحو ، أو في اللغة العربية .

وقد قام بعملين جليلين عظيمين يتمثلان في جمع فتاوى العلماء ، فجمع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية التي لا يزال الناس ينهلون من علومها وطبعها في خمسة وثلاثين مجلداً ، ثم عملت فهارس هذه الفتوى في مجلدين ، فأصبح الجميع سبعة وثلاثين مجلداً .

والعمل الثاني للشيخ : جمعه لفتاوي علماء نجد في كتابه الدرر السننية ، وقد توفى - رحمه الله - سنة ثلث وتسعين وثلاثمائة وألف ، وله أبناء أفال ، ما زلنا نشاهد منهم من يُسرُّ له الخاطر .

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشرح : قول المؤلف (مقدمة) إما أن تكون اسم فاعل بكسر الدال ؛ لأنها تتقدم غيرها ، وإما أن تكون اسم مفعول (مقدمة) بمعنى : أن المؤلف أو العلماء أو أهل التفسير يقدمونها على غيرها ، وبجعلونها سابقة لغيرها .

(بسم) : جار و مجرور ، والجار والمجرور لا بد أن يكون متعلقا بشيء ؛ فيصح هنا أن يكون متعلقا باسم ؛ فيكون التقدير : أبتدئي باسم الله ، ويصح أن يكون متعلقا بفعل ؛ فيكون التقدير : أبتدئي باسم الله ، وكلأهاما وارد في القرآن ، قال تعالى : **﴿بِسْمِ اللَّهِ الْمَجْنُونِ﴾** [هود: ٤١] فعلم الجار والمجرور بالاسم ، وقال تعالى : **﴿أَقْرَأْنَا يَاسِرَ رَبِيعَ الَّذِي حَلَقَ﴾** [العلق: ١] فعلم الجار والمجرور بالفعل .
وقوله : (الله) : علم على الذات الإلهية .

وقوله : (الرحمن الرحيم) : أسمان من أسماء الله - عز وجل - يتضمنان صفة الرحمة ، لأن الأسماء المشتقة تدل على اتصف الله - عز وجل - بالصفة التي اشتقت منها هذه الأسماء ، وأنتم تعلمون أن ما يضاف إلى الله - عز وجل - ثلاثة أشياء :

الأول : أفعال ، وهي لا يشتق منها أسماء ولا صفات للذاتها .
الثاني : صفات ، والصفات يشتق منها الأفعال .

والثالث : الأسماء ، فإذا أثبتنا الاسم فمعناه : أنا ثبتت الصفة التي تشتق منه ، وثبتت الفعل ؛ وإذا أثبتنا الصفة ؛ فمعناه : أنا ثبتت الفعل ، ولا يلزم منه أنا ثبتت الاسم ؛ وإذا أثبتنا الفعل فإنه لا يلزم من ذلك أن ثبت لله صفة ولا اسم .
وهذه البسملة لها مكانة في الشريعة ومنزلة ، وقد شرع الله لنا البداية بالبسملة في عدد من الأعمال ، منها : الوضوء ، والأكل ، وقراءة القرآن ، والجماع ، ودخول الخلاء وكتابة الرسائل .

الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ

وقول المؤلف بعد ذلك : (الحمد لله) جرت العادة بأن الخطب تبدأ بحمد الله تعالى ؛ ولذلك كان النبي ﷺ يبدأ خطبة الجمعة بالحمد بدون بسمة ، وجرت العادة بأن المراسلات تبدأ بالبسمة بدون حمد ؛ كما كتب النبي ﷺ عدداً من الكتب إلى ملوك زمانه ؛ فكان يكتب : "بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ مِنْ حَمْدٍ إِلٰى مَلُوكِ زَمَانٍ" ، بدون ذكر للحمد.

وأما بالنسبة للممؤلفات والكتب ، فإنه يكتتفها جانبان :

الأول: أنها كتاب فشرع فيها البداية بالبسمة.

والجانب الثاني: أنها بثابة الخطبة والحديث ؛ فشرع فيها الحمد.

ومن ثم درج المؤلفون على افتتاح مؤلفاتهم بالبسمة والحمد ؛ تأسياً منهم بسنة المصطفى ﷺ واقتداء بكتاب الله - عز وجل - فإنه قد ابتدأ بهما ، **﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾** [الفاتحة : ١ ، ٢] ولهذا كله بدأ

المؤلف - رحمة الله - بالبسمة ثم ثنى بالحمد.

والحمد: هو الوصف الجميل باللسان للفعل الاختياري.

والألف واللام في «الحمد» قد تكون للاستفراق بحيث تشمل جميع أنواع المحامد وقد تكون للعهد ؛ كأنه يقول : الحمد الكامل الذي لا يعتريه نقص الله ، أما غيره فقد يكون له حمد ، لكنه ليس حمداً كاملاً.

هذا قولان لأهل العلم ، واستدلوا للقول الأول بما ورد في الحديث أن النبي

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد من حديث رفاعة الزرقاني (١٩٩)، وأحمد (٤٢٤/٣).

(٢) ينظر الكاشف للذهبي (٢٣٧/٢) ووثقه العجمي وذكره ابن حبان في الثقات (١٣٣/٥)، وينظر تهذيب التهذيب (٦٥/٧).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ البخاري (١٢٣٨/٣) كتاب الأنبياء باب قول الله - تعالى - **﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ إِلَيْهِ أَيَّاتٌ لِّلْسَائِلِينَ﴾** الحديث (٣٢٠٨).

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في الصحيح (٥/٢٣١٠)، كتاب الاستذان، باب كيف يكتب الكتاب إلى أهل الكتاب، الحديث (٥٩٠)، وأخرجه مسلم في الصحيح (٣/١٣٩٢-١٣٩٣)، كتاب الجهاد والسير (١٧٧٣).

ﷺ قال : «اللهم لك الحمد كله»^(١) ؛ فدل ذلك على أن جميع الحمد يكون لله سبحانه وتعالى.

لكن هذا الحديث قد تكلم أهل العلم في إسناده بأنه قد ورد في مسند أحمد وغيره من طريق اثنين من الصحابة :

أحدهما : طريق حذيفة ، وفيه رجل مجاهول ، لم يسم ، والحديث الذي فيه رجل مجاهول لا يعول على روایته.

والطريق الثاني : ورد - أيضاً - في المسند وفي غيره من السنن من طريق عبد بن رفاعة الزرقى ، ولكن كثيراً من أهل العلم تكلم فيه ، فقال عنه الذهبي^(٢) وغيره : إنه منكر ، وإن كان إسناده مستقيماً ، لكن أهل العلم تكلموا في شيء من الأفاظ في المتن ، فاستدلوا بذلك على نكارة لفظه.

واستدلوا للقول الثاني بما ورد من حمد بعض الناس ، فقد ورد في الحديث عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت للنبي ﷺ لما نزلت براءتها من السماء : «لا بحمدك ولا بحمد أحد من الناس»^(٣) ، ففهم منه بطريق دليل الخطاب جواز حمد بعض أفراد الناس.

قال المؤلف - رحمه الله - : (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب).

قوله "أنزل" : هذا فعل ، والتزول يأتي من العلو ، وكلمة "أنزل" قد وردت في القرآن في عدد من الموضع : وكذلك ورد لفظ "أنزل" بحذف الهمزة وتشديد الزاي ، قال - تعالى : **﴿يَتَبَّعُونَ الَّذِينَ أَمْنَوْا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَبِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَبِ الَّذِي نَزَّلَ مِنْ قَبْلِهِ﴾** [النساء: ١٢٦] وقال تعالى : **﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَبَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ﴾** [النحل: ٤٤] ، وقال تعالى : **﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَبَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ الْتَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ ﴿مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ﴾** [آل عمران: ٣، ٤] ، فدل ذلك على وجود فرق بين هذين اللفظين ، وقد اختلف العلماء في بيان هذا الفرق : فقالت طائفة بأن الكتب السابقة يقال فيها : "أنزل" ، وذلك لأنها نزلت جملة واحدة ، لكن القرآن لم ينزل جملة واحدة ، وإنما نزل مفرقا ، ولذلك يقال فيه : "أنزل".

وقد اعرض على هذا القول بأن لفظ "أنزل" قد وصف به القرآن في مواطن عديدة ، قال - تعالى : **﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَبَ﴾** [الكهف: ١] فوصف القرآن بكونه مُنزلا ، وقال - تعالى : **﴿وَقَالَ الَّذِينَ تَوَلَّ كَفَرُوا نَزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُنْلَةً وَاحِدَةً﴾** [الفرقان: ٣٢] فوصف القرآن بالفعل **﴿نَزِلَ﴾** مع قوله : **﴿جُنْلَةً وَاحِدَةً﴾**.

ولذلك قالت طائفة أخرى : إن "أنزل" لما تم إزاله ، واستقر ، ولم يبق منه

الكتاب تبياناً لكل شيءٍ

شيءٌ، وَنَزَّلَ، لما كان مستمراً إزاله ؛ فما استمر إزاله يقال فيه : "أنزل" ، وما كل إزاله يقال فيه : "أنزل".

وقوله : (الكتاب) مأخوذه من الفعل **«كتب»** ، المراد به القرآن العظيم ، فالقرآن العظيم يطلق عليه اسم الكتاب ؛ ولذلك ذكر الله - عز وجل - عن الجن أنهم سموا ما سمعوه قرآناً **﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ استَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قَرْآنًا عَجَبًا﴾** وسموا ما سمعوه كتاباً كما قال تعالى حكاية عنهم **﴿قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا﴾** والمسموع شيءٌ واحد.

وقوله : (تبيناً لكل شيءٍ) أي : موضحاً ومبيناً لكل شيءٍ ، كما في قوله - جل وعلا - **﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَبَ تَبَيِّنًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾** [النحل: ٨٩] ، يعني : موضحاً ومبيناً ؛ ولذلك ورد عن عدد من الصحابة كابن مسعود وابن عباس وجماعة : أن هذا القرآن فيه بيان كل شيءٍ.

وقوله - تعالى - : **﴿تَبَيِّنًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾** قيل : المراد به : مما تحتاجون إليه من أمور آخركم.

وقيل : المراد به : الأحكام الشرعية.

وقال ابن مسعود - رضي الله عنه : (قد بين لنا في القرآن كل علم وكل شيءٍ).^(١)

(١) انظر تفسير الطبرى (١٤/١٦٢)، وابن كثير (٢/٥٨٣).

وَهُدًى لِلْمُتَّقِينَ.

قال المؤلف: (هدى للمتقين) .

للعلماء في (الهدى) قولان مشهوران:

القول الأول: أن الهدى يراد به العلم، فالهدى هو ما يعرفه الإنسان ويعمله من الصواب والحق، ولا يدخل في مسمى الهدى عندهم العمل. واستدلوا على ذلك بقوله - تعالى -: **﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَبِنِعْمٍ﴾** (آل عمران: ٢٣) فـ **﴿الْهُدَى﴾**: العلم، وـ **﴿وَبِنِعْمٍ﴾**: العمل.

وقال طائفة بأن الهدى يشمل العلم والعمل.

واستدلوا عليه بمثل قوله - تعالى -: **﴿أَهَدَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾** صراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الظَّالِمِينَ (الفاتحة: ٦، ٧) فـ **﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾** هم الذين عندهم علم لكنهم لم يعملا بهذا العلم: كاليهود، ومن ضل من علماء هذه الأمة، والضالون : هم من عندهم عمل لكن ليس عندهم علم يستند إليه هذا العمل: كالنصارى، ومن وافقهم من عباد هذه الأمة.

قوله - تعالى -: **﴿أَهَدَنَا﴾** شمل الأمرين: العلم، والعمل، وهو سهل الذين أنعم الله - عز وجل - عليهم.

ومن المعلوم أن الهدى تطلق على هداية الدلالة والإرشاد؛ فإن من ذلَّ غَيْرَه على طريق الحق والصواب، قيل: هَذَا؛ ولذلك قال - تعالى -: **﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾** (الرعد: ٧)، وقال - جل وعلا -: **﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾**

الشوري: [٥٢]، وفي الحديث: **«لَئِنْ يَهْدِي اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا...»**^(١) الحديث. والنوع الثاني من البداية: هداية الإلهام والتوفيق بتقدير ذلك للعبد وجعله يتنظم في سلك المهدتين وهذا النوع خاص بالله تعالى؛ كما في قوله سبحانه: **﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَخْبَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾** (القصص: ٥٦)، وقوله: **﴿فَمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يُنَشِّرَ حَصَدَرَهُ إِلَى سَلَمٍ﴾** (الأنعام: ١٢٥). وكذلك يأتي لفظ (هدى) في القرآن والسنة بمعنى: قضى وقدر؛ كما قال - تعالى: **﴿وَالَّذِي قَدَرَ فَهَدَى﴾** (الاعلى: ٢)، وكما قال: **﴿أَعْطِنِي كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُرُّثُمْ هَدَى﴾** (طه: ٥٠). وكذلك تطلق البداية في القرآن على المصير الحسن الذي صار إليه الإنسان في آخر أمره؛ كما قال - تعالى - عن عباده المؤمنين: **﴿وَقَالُوا أَحَمَدُ اللَّهُ الَّذِي هَدَنَا لِهَنْدَأَا وَمَا كُنَّا لِتَهْتَدِي لَوْلَا أَنْ هَدَنَا اللَّهُ﴾** (الأعراف: ٤٢).

وقوله: (للمتقين) لفظ «التقوى» مأخوذه من الفعل «وَقَى» من الوقاية، بمعنى: أن يجعل الإنسان بينه وبين عذاب الله وقاية بفعل ما أمر الله به، وتترك ما نهى عنه.

وقوله - تعالى -: **﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾** (البقرة: ٢) فيه دلالة على أن التقوى سبب من أسباب البداية وقد تواترت النصوص بذلك؛ قال - تعالى -: **﴿يَأَيُّهَا**

(١) أخرجه البخاري (١٣٥٧/٣)، كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب علي بن أبي طالب (٣٤٩٨) ومسلم (٤/١٨٧٢)، كتاب فضائل الصحابة (٢٤٠٦).

وأشهدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَقَوَّلَ اللَّهَ بِجُنَاحَيْنِ فُرَقَانًا لَكُمْ ﴿الأنفال: ٢٩﴾، وقال: **﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ بِعِلْمِكُمْ أَللَّهُ أَكْبَرُ﴾** ﴿البقرة: ٢٨٢﴾... إلى غير ذلك من النصوص؛ فحيثذا يكون الالتزام بطاعة الله - عز وجل - من أسباب التعلم وفهم العلوم الشرعية فمن التزم التقوى والطاعة أفهمه الله علوم الشريعة.

وقول المؤلف: (أشهد أن لا إله إلا الله) : (أشهد) : يعني: أقر، وأعترف، وأعلم، والأصل في الشهادة أن تكون لما شوهد وعيون بالعين؛ ولذلك يقال: **﴿عَنِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَدَةِ﴾** ﴿الأنعام: ٧٣﴾، فالغيب ما غاب عنا، والشهادة ما شهدناه، وأحسستنا به بحواسنا، ولكن لما كان هذا الأمر متينا يقينا لازما لا شك معه، أصبح الإقرار بذلك والاعتراف به بمثابة المشاهد عيانا.

وقوله: (إله) يعني معبد، خلافا لطائفة الحلوية القائلين بأن: «لا إله» يعني: لا موجود إلا الله، وخلافا لطائفة المعتزلة الذين يفسرون هذه الشهادة بتنفي الصفات، فيقولون: لا قديم إلا الله، وخلافا لطائفة الأشاعرة الذين يفسرون هذه الشهادة بتوحيد الربوبية، فيقولون: لا إله إلا الله، أي: لا خالق، ولا رازق إلا الله، وكل هذا خطأ على خلاف مدلول لغة العرب؛ ولهذا لما دعا النبي ﷺ قريشا إلى قول: لا إله إلا الله، قالوا: **﴿أَجَعَلَ الْآلهَةَ إِلَهًا وَحْدَه﴾** [ص: ٥] مما يدل على أن قول هذه الطوائف كلها قول خاطئ، ويكون المراد بقوله: «لا إله إلا الله» أي: لا معبد بحق إلا الله، ويتضمن ذلك - أيضا - الإقرار والعمل، وكأنه يقول في الإقرار: لا معبد، أو لا يستحق العبادة أحد إلا الله، وكذلك كأنه يقول في العمل: لا أعبد إلا الله؛ لأن من عبد غير الله - ولو كان يقر باستحقاق الله للإنفراد بالعبادة - فإنه لا يعني عنه ذلك شيئا؛ ولذلك ذكروا أن

الملِكُ الْحَقُّ الْمُبِينُ.

هذه الشهادة لها شروط^(١):

منها: العلم بمعناها ودلالتها، فمن لم يكن عالما بها، فإنه يكون حبيثذا ليس من دخل في النصوص الشرعية الواردة بسلامة من قالها ومصيره إلى الجنة. وكذلك من شروط هذه الشهادة: اليقين اللازم بصحتها والإخلاص بجيث يتغنى بها ما عند الله - عز وجل - والصدق، والمحبة، والانتقاد لها ظاهراً وباطناً مع القبول لها.

ودل على هذا ما ورد من النصوص الشرعية من تقيد قول هذه الكلمة بهذه القيود:

ففي بعض الألفاظ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُؤْقَنًا بِهَا قَلْبُهُ»^(٢)، وفي بعضها: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَغْنِي بِهَا وَجْهُ اللَّهِ»^(٣). إلى غير ذلك من النصوص. ومن القواعد المقررة أنه إذا ورد لفظان: أحدهما مطلق، والآخر مقيد، فإننا تقيد المطلق باللفظ المقيد.

وقول المؤلف: (الملك) يعني: أن الله - عز وجل - يملك كل شيء، كما قال - سبحانه: **﴿إِلَهٌ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾** ﴿الإ دائة: ١٢٠﴾، والنصوص في ذلك صريحة بإثبات أن الملك الحقيقي لله - عز وجل - فكل من ملك شيئا فهو وملكه ملوكون لله - سبحانه وتعالى - ثم في الآخرة تصفوه هذه الصفة لله - عز وجل -

(١) وقد جمعها الشيخ حافظ الحكمي - رحمه الله - في معارج القبول (٣٢٧/١) في قوله: العلم واليقين والقبول والانتقاد قادر ما أقول والصدق والإخلاص والمحبة وفقك الله لما أحبه

(٢) أخرجه مسلم (٦٠/١) كتاب الإيمان (٣١) من حديث أبي هريرة، وأخرجه أحمد (٢٣٦/٥) من حديث معاذ.

(٣) أخرجه البخاري (٢٣٦٠/٥) من حديث عتبان في كتاب الرفاق بباب العمل الذي يتغنى به وجهه الحديث (٦٠٥٩).

وأشهدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ،

يعنى: أنها تمحض الأملالك لله - عز وجل - ولذلك يقول - سبحانه - في ذلك اليوم: «أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ»^(١) ، وقال تعالى: «وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَعُ فِي الصُّورِ»^(٢) .

وقوله: (الحق) : يعني: الذي لا يحتوي على باطل، ف(الحق) قد تكون عائدة لله - عز وجل - وقد تكون لصفة الملك.

وقوله: (المبين) :يعنى: الواضح البين، الذي لا يعتريه غموض أو خفاء؛ قال - تعالى: «وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ»^(٣) [الثور: ٢٥] ، وقال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ حَقٌّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ»^(٤) .

والشهادة بشهادة أن لا إله إلا الله قد شهد الله - عز وجل - بها، وشهد بها الملائكة، وشهد بها العلماء؛ قال - تعالى: «شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَاتِلًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»^(٥) [آل عمران: ١٨] ، وهذه الشهادة لا تكتفي وحدتها، بل لا بد منها من الشهادة الأخرى بعد بعثة النبي محمد ﷺ، وهي الشهادة لنبينا محمد ﷺ بالرسالة؛ لذلك قال المؤلف بعده: (وأشهد أن محمداً عبد ربه ورسوله) والعبودية مقام عظيم وشرف؛

ولذلك وصف الله - عز وجل - نبيه محمدًا ﷺ بهذا الوصف، وهو بأعظم المنازل؛ وفي أرفع الدرجات؛ فوصفه به عند إنزال الكتاب: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ»^(٦) [الكهف: ١١] ، ووصفه به عند الإسراء والمعراج: «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ»^(٧) [الإسراء: ١] .

ووصف العبودية ليس خاصاً بالنبي ﷺ، ولكنه شامل لجميع الناس؛ فإن العبودية على صنفين:

عبودية عامة لجميع المخلوقات: المؤمن، والكافر.
وعبودية خاصة لأهل الإسلام والإيمان.

والمراد هنا بهذا اللفظ ما يشمل المعنين، وهذا ليس خاصاً بالنبي ﷺ، بل إن كل مسلم مؤمن موحد فهو عبد الله - سبحانه وتعالى - بالعبوديتين.

فإن قيل: لمَ عبر المؤلف بالعبودية في شهادته لنبينا محمد ﷺ بالرسالة؟
قيل: للعلماء في ذلك قولان:

أحدهما: أنه لنفي الغلو؛ لثلا يوجد في الأمة من يغلو في النبي ﷺ؛ فيعتقد أنه فوق منزلته كما فعل النصارى ب夷سي عليه السلام.

والقول الثاني: أنه وصف النبي ﷺ بالعبودية من أجل كونه خيراً منْ قام بمحقق العبودية.

وقوله: (ورسوله) يعني: أن الله أرسله إلى الناس للدلالة على الخير، وعلى سلوك الصراط المستقيم؛ قال - تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ»^(٨) [الأنبياء: ١٠٧] ، وقال - تعالى: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»^(٩) [الفتح: ٢٩] ، ومقتضى الرسالة أن نصدق ونؤمن بما جاء به الرسول ﷺ من الأخبار، وكذلك من مقتضى هذه الرسالة أن نطيعه في أوامره ونجتنب نواهيه وألا نعبد الله - سبحانه

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة في أكثر من موضع كما في (٤/١٨١٢) باب قوله: «وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» الحديث (٤٥٣٤)، (٥/٢٣٨٩)، (٦/٢٦٨٨)، ومسلم (٤/٢١٤٨)، وغيرهم.

(٢) أخرجه البخاري من حديث ابن عباس (١/٣٧٧) في التهجد: باب التهجد بالليل الحديث (١/١٠٦٩)، ومسلم (١/٥٣٢) كتاب صلاة المسافرين (٧٦٩).

الصادقُ الأمينُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وتعالى - إلا بما جاء به هذا النبي الكريم؛ فلا يخترع عبادات جديدة لم يأت بها النبي ﷺ.

وقوله : (الصادق) : فيه وصف النبي ﷺ بالصدق، وقد وصفه الله - عز وجل - بذلك، بل وصف جميع المرسلين بذلك - أيضاً - فقال - تعالى - : **﴿هَذَا مَا وَعَدَ اللَّهُنَّا وَصَدَّقَ الْمُرْسَلُونَ﴾** [يس: ٥٢] ، وقال - تعالى - : **﴿هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾** [الأحزاب: ٢٢].

وقوله : (الأمين) : يعني : أنه مؤمن على تبليغ هذه الشريعة وإيصالها للناس أجمعين، ولا شك بأنه ﷺ قد اتصف بصفة الأمانة.

وقوله : (صلى الله عليه) : قال أبو العالية وجماعة : «صلى الله عليه»، أي : أثني الله عليه^(١) ، وهذا هو الصواب في هذا اللفظ.

وقال طائفة : بأن معنى «صلى الله عليه» : أن الله قد رحمه.

وقد ردّ هذا القول بقوله تعالى : **﴿أَوْتِلِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّنْ رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾** [البقرة: ١٥٧] ، فلو كان معنى الصلاة : الرحمة، لم يكن لذكر الرحمة بعد الصلاةفائدة؛ فدل ذلك على أن هناك عدم تطابق في معنى اللفظين.

(١) أخرجه البخاري (٤/ ١٨٠) كتاب تفسير القرآن، باب (إن الله وملائكته....).

وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالْتَّابِعِينَ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

وقوله : (عليه) : يعني : صلى الله على النبي ﷺ (وعلى آله) أتى باللفظة «على» هنا؛ لأن كثيراً من النحاة وأهل اللغة لا يستجيزون عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، ويوجبون إعادة العامل في الاسم الظاهر المعطوف على الضمير المجرور؛ كما في قوله - تعالى : **﴿خَفَّسْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْض﴾** [القصص: ٨١] ، ذكر الباء.

وهناك طائفة من النحاة لا يوجبون ذلك، بل يصححون عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، ويستدللون عليه بمثل قوله - تعالى : **﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَزْحَام﴾** [النساء: ١] على إحدى القراءات ، فعطف **﴿وَالْأَزْحَام﴾** على الضمير المجرور في قوله : **﴿بِهِ﴾**.

والصواب جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور؛ كما في هذه الآية، وهي قراءة سبعية متواترة، لا إشكال فيها.

ويؤيد هذا قوله - سبحانه : **﴿يَأَيُّهَا الَّذِي حَسَبْتُكَ اللَّهَ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾** [الأنفال: ٦٤] ، فقوله : **﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾** معطوف على الكاف، وإن كان جمهور النحاة قد أجازوا ذلك في هذه الآية للفصل بين الاسم الظاهر والضمير في قوله : **﴿حَسَبْتُكَ اللَّه﴾** فإنما نقول : إذا جاز ذلك عند الفصل، فنقيس عليه جواز عطفه عليه عند الوصل.

وقوله : (آله) : للعلماء في المراد بهذا اللفظ قولان :

القول الأول: أن المراد بالآل هم الأتباع؛ لقوله - تعالى - : ﴿أَذْخِلُوا إِلَّا فِرْعَوْنَ أَشَدَّ أَذْدَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، والمراد بـ ﴿إِلَّا فِرْعَوْنَ﴾ هنا هم أتباعه؛ لأن من قرابة فرعون من هو مؤمن.

القول الثاني: أن المراد بالآل هم القرابة؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ أَهْلِ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٢٨]، ولقوله - سبحانه - : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْ فَوْرَمْ بَحْرِيْمَتْ﴾ ﴿إِلَّا إِلَّا لُوطَ إِنَّا لِمُنْجَوْهُمْ أَجْمَعِيْنَ﴾ ﴿إِلَّا أَمْرَانَهُ قَدْرَنَا إِنَّهَا لَعِيْنَ الْقَبِيْرِيْنَ﴾ [الحجر: ٦٠-٥٨] فاستثنى المرأة من الآل، والأصل في الاستثناء أن يكون حقيقياً؛ فتكون المرأة من آل لوط، وهي ليست من أتباعه؛ ولذلك لم تنج من العذاب.

وقوله هنا: (وأصحابه) : من المعلوم أن المراد عند علماء الشريعة بالصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على ذلك^(١)؛ كما ورد في الحديث أن النبي ﷺ ذكر أن قوماً يغزون فقال لهم: «هل فيكم من رأى النبي ﷺ؟»^(٢)؛ فدلل.

(١) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٨٦/٣) ومقدمة ابن الصلاح ص (١١٨)، وفتح المغيث للعراقي (٣١-٣٠/٤)، تدريب الراوى (٢١١/٢)، المنهل الراوى (١١٧).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (١٩٦٢/٤) من حديث أبي سعيد الخدري في كتاب فضائل الصحابة وأخرجه البخاري (١٢٣٥/٣) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ بباب فضائل أصحاب النبي ﷺ (٣٤٤٩) بلفظ (من صاحب)،.

ذلك على مزية هذه الرؤبة؛ فأثبتت الصحبة بها، وقول بعض العلماء باشتراط الزمن والبقاء واللبيث عند النبي ﷺ مدة للاتصف بوصف الصحبة هذا إنما يكون في مبحث حجية قول الصحافي، وأما في مبحث عدالة الصحابة، وفي مبحث إثبات وصف الصحبة - فهذا يكون لكل من لقي النبي ﷺ؛ ولذلك جاءت النصوص بيان مزية الصحابة وعلو درجتهم، قال - تعالى - : ﴿مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشَدُّ أَهْلَ الْكُفَّارِ رُحْمَاهُ بَيْنَهُمْ تَرَهُمْ زَكَرَاهُمْ سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ أَنَّهُ وَرِضَوْنَا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثْرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي الْتَّوْزِيْنَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْأَنْجِيلِ كَرَزَعُ أَخْرَجَ شَنَطَهُرَ قَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الْزَرَاعَ لِيَغْيِطَ يَهُمُ الْكُفَّارُ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيْمًا﴾ [الفتح: ٢٩]، فوصفهم بصفاتٍ حميدة، وأثنى عليهم.

وقال - تعالى - : ﴿وَالسَّيِّرُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ أَتَبُوهُمْ يَأْخُسِنُونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضِيَ عَنْهُمْ وَأَعْدَهُمْ جَنَّتٌ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَرُ خَلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَرُّ الْعَظِيمُ﴾ [التوبه: ١٠٠]، والنصوص في فضل الصحابة وبيان مكانتهم كثيرة.

ومن خص الصحبة بما قبل فتح مكة فقد أخطأ خطأ قاطعاً وخالف دلالة النصوص الشرعية، ونجزم بخطأ قوله، ومخالفته للحق والصواب، وأنه على معتقد فاسد وخطاط.

وقوله: (والتابعين) : يعني: من اتبع النبي ﷺ كما في قوله - جل وعلا - : ﴿فَلَمْ هَذِهِ سَبِيلِي أَذْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةِ أَنَا وَمَنْ أَتَبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا

أَمَا بَعْدُ :

مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿يوسف: ١٠٨﴾، وحينئذ يكون هذا الاسم شاملاً للصحابة والآل.

وقد يراد بهذا اللفظ من اتبع الصحابة، كما قال - تعالى - : ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ أَتَبْعَوْهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعْدَ اللَّهُمَّ جَنَّتِي﴾ [التوبه: ١٠٠]، وكلاهما مراد، ولا مانع منه.

وقوله (وسلم) : التسليم هو التحيية، والله - عز وجل - يسلم على أوليائه الصالحين، وعلى أنبيائه، قال - تعالى - : ﴿سَلَّمَ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحْمَةٍ﴾ [بس: ٥٨].

وجمع المؤلف هنا بين الصلاة والسلام؛ اقتداء بما ذكره الله - عز وجل - في سورة الأحزاب، قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَتَّبِعُهُ الظَّرِيفَاتُ إِذَا مَأْتُوا صَلَوَاتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وقوله : (أما بعد) : يعني : مهما يكن من أمر بعد ذلك.

فَهَذِهِ مُقْدَمَةٌ فِي التَّفْسِيرِ تُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، الْجَدِيرِ بِأَنْ تُصْرَفَ لَهُ الْهِمَمُ، فَفِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ

(وهذه مقدمة في التفسير) تقدم المراد بذلك.

(تعين على فهم القرآن)، يعني : تساعد على فهم القرآن ، وقد تقدم أن من القرآن ما يظهر بدلالة اللغة ، فلا يحتاج فيه إلى تعلم هذه القواعد ، مثل : لفظ السماء ، لفظ الأرض ، ونحو ذلك . ومنها ما يحتاج إلى استبطاط يعتمد فيه على قواعد التفسير وأصوله ، وهو المراد هنا .

قوله : (القرآن العظيم) : القرآن عظيم بمعنى : أنه مُعظَّم .

(الجدير) يعني : الذي يستحق أن تصرف له الهمم ، فيتوجه العباد إلى هذا القرآن في فهم معناه ومعرفة دلالته ، (فيه) يعني : في القرآن .

(الهدى والنور) : لا شك أن القرآن فيه هدى كما قال - تعالى - : ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَبَّ لَهُ هُدَى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٢] ، وكما قال - سبحانه - : ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُم مِنْ هُدَى فَمَنْ تَبَعَ هُدَى إِلَيْهِ حَوَافِعٌ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ بَخْرُونَ﴾ [البقرة: ٣٨] ، وقال - سبحانه - : ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ مِنَ الدُّرُجَاتِ أَخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدَى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤] ، وقال - تعالى - : ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْءَانِ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [النمل: ١١] .

(والنور) يعني : أن هذا القرآن فيه النور ، فهو نور يهتدى به إلى الصراط المستقيم ؛ قال - تعالى - : ﴿قَدْ جَاءَكُم مِنْ اللَّهِ نُورٌ

وَمَنْ أَخْذَ بِهِ هُدًى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

وَكَيْفَيْتُ مُبِينٌ ﴿الْمَائِدَةُ: ١٥﴾، وَقَالَ: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّزُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿الْأَعْرَافُ: ١٥٧﴾.

(وَمَنْ أَخْذَ بِهِ هُدًى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿الْمَائِدَةُ: ١٦﴾.

تَنْزِيلُ الْقُرْآنِ

أَجْمَعُوا: عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةً،

وَقُولُ الْمُؤْلِفِ هُنَّا: (تَنْزِيلُ الْقُرْآنِ) يَعْنِي: أَنَّ هَذَا الْقُرْآنُ مَنْزَلٌ مِنْ عَنْدِ اللَّهِ - سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى - وَسِيَّاسَتِي فِي هَذَا الْفَصْلِ أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَقْوَالُ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: وَقُولُهُ: (أَجْمَعُوا) الْمَرَادُ بِالْإِجْمَاعِ: اتْفَاقُ مجْتَهَدِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ بَعْدِ وَفَاتِهِ فِي عَصْرٍ مِنَ الْعَصُورِ عَلَى حُكْمٍ شَرِعيٍّ، وَالْوَالَّوْهُنَا وَالْجَمَاعَةُ تَعُودُ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

إِما عَلَى الصَّحَابَةِ رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ. إِما عَلَى أَهْلِ الْمَعْقَدِ الصَّحِيحِ.
أَوْ يَكُونُ الْمَرَادُ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ وَالسَّلْفِ مَنْ سَارَ عَلَى مِنْهُجِهِمْ
وَطَرِيقِهِمْ.

(عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةً): الْقُرْآنُ أَرَادَ بِهِ الْمُؤْلِفُ هَذَا الْمَوْجُودُ بَيْنَ أَيْدِينَا كَمَا قَالَ - سَبَّحَانَهُ -: ﴿فَقُلْ لَّمَنْ آجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِيَقْبَلُ ظَهِيرًا﴾ ﴿الْإِسْرَاءُ: ٨٨﴾، فَالْمَرَادُ هُنَّا الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا (كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةً) بَعْنَى أَنَّ اللَّهَ - عَزُّ وَجَلُ -
قَدْ تَكَلَّمَ بِهِ حَقِيقَةً، لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجازِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ - عَزُّ وَجَلُ - قدْ تَكَلَّمَ بِهِذَا الْقُرْآنَ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا حَقِيقَةً، النَّصُوصُ الشَّرِعِيَّةُ الْمُتَكَاثِرَةُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ؛ قَالَ - سَبَّحَانَهُ -:
﴿وَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشَرِّكِينَ أَسْتَجَارَكَ فَأَرْجِزْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَمَ اللَّهِ﴾ ﴿الْتَّوْبَةُ: ٢٦﴾؛
فَدَلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَسْمُوعُ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ - سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى - وَقَالَ - سَبَّحَانَهُ -:

مَنْزَلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ سَمِعَهُ جِبْرِيلُ مِنَ اللَّهِ

﴿يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ تُخْرِفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]، فسماعه: كلام الله، وجعل المسموع هو كلام الله، والأصل في الكلام هو الحقيقة، وليس المجاز.

(منزل غير مخلوق) يعني : أن الله - عز وجل - قد أنزله من عنده كما قال - جل وعلا - : **﴿أَتَمَدَّ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَبَ﴾** [الكهف : ١١] وقال : **﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَبَ﴾** [النحل : ٨٩]، وهو ذلك من النصوص.

قوله : (غير مخلوق) : بيان صفات الله - عز وجل - ليست مخلوقة، والقرآن كلام الله، والكلام صفة من صفاته، وحيثئذ لا يكون مخلوقا، وهذا قول أهل السنة قاطبة، لا شك عندهم في ذلك، ولا مرية.

ولا شك أن الله يتكلم؛ فقد وصف الله نفسه بالكلام قال - تعالى - : **﴿وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكَلِّيمًا﴾** [النساء : ١٦٤]، ووصف نفسه بالقول كما في قوله : **﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ﴾** [النحل : ٤٠]، وقوله : **﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَخَذُوا﴾** [النحل : ٥١]، ووصف نفسه بالنداء فقال : **﴿إِذْ نَادَهُ رَبُّهُ﴾** [النازعات : ١٦].

(سمعه جبريل) يعني : أن جبريل سمعه من الله - عز وجل - وجبريل أحد الملائكة المولكين بالوحى الذي تحصل به حياة القلوب، فجبريل هو الذي سمعه من الله - سبحانه وتعالى - ونزل هذا الكتاب من عند الله - سبحانه - إلينا.

والنصوص في الدلالة على أن جبريل قد أنزل هذا الكتاب كثيرة، قال - سبحانه - : **﴿فَلَمَنْ كَانَ عَذْوَالْجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَبْلِكَ يَوْمَنَ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَشَرِيعَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾** [البقرة : ٩٧]، وقال : **﴿فَلَمَنْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقَدُّسِ مِنْ رَبِّكَ﴾** [النحل : ١٠٢]، فوصف هذا الملك الكريم جبريل - عليه السلام - بإنزال هذا الكتاب من عند الله سبحانه وتعالى.

وَسَمِعَهُ مُحَمَّدٌ مِنْ جِبْرِيلَ وَسَمِعَهُ الصَّحَابَةُ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ. وَهُوَ الَّذِي نَتَلَوَهُ بِالسَّنَتِنَا وَفِيمَا بَيْنَ الدَّفْتِنِ

(وسمعه محمد صلى الله عليه وسلم من جبريل ، وسمعه الصحابة من محمد صلى الله عليه وسلم) فهذا المسموع هو بعينه كلام الله - سبحانه وتعالى - حقيقة ؛ ومن هنا نعلم أن من نفى هذه الصفة - صفة الكلام - فهو خاطئ وكذلك من نفى أن يكون القرآن كلام الله فإنه خاطئ ؛ لمخالفته للنصوص الشرعية التي تقدم بعضها.

(وهو) يعني هذا القرآن (الذي نتلوه بالسنن) فالمتللو حقيقة هو كلام الله ، وهو المسموع ؛ كما في قوله - تعالى - : **﴿يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ تُخْرِفُونَهُ﴾** [البقرة: ٧٥]، قوله : **﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾** [الاحقاف: ٣٠]، قوله : **﴿وَإِذْ صَرَقْنَا إِلَيْكَ تَفَرَّا مِنْ أَلْجِنِ يَسْمَعُونَ الْقُرْءَانَ﴾** [الاحقاف: ٢٩]، وهذا المتللو هو القرآن وهو كلام الله ، وهو المسموع ، ثم قالوا : **﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أَنْزَلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾** [الاحقاف: ٣٠]، **﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجِيبًا﴾** [الجن: ١]، فالمسموع هو كلام الله - عز وجل - حقيقة (الذي نتلوه بالسنن) وفيما بين الدفتين) يعني : أن هذا الموجود بين الدفتين هو كلام الله ، والدفتان هما غلافا المصحف اللذان يكونان في أوله وآخره ؛ لحفظه وصيانته ، مما بين الدفتين هو كلام الله - سبحانه وتعالى - وقد ورد عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال : «القرآن هو ما بين الدفتين». ^(١)

(١) انظر البخاري (٤/١٩١٧) كتاب فضائل القرآن، باب لم يترك النبي ﷺ إلا ما بين الدفتين، الحديث (٤٧٣١).

وَمَا فِي صُلْوَرِنَا مَسْمُوعًا وَمَكْتُوبًا وَمَحْفُوظًا، وَكُلُّ حَرْفٍ
مِنْهُ، كَالْبَاءُ وَالثَّاءُ، كَلَامُ اللَّهِ،

قال : (وما في صدورنا) يعني : الذي يوجد في الصدور هو كلام الله حقيقة ، وهو القرآن حقيقة ، (مسموعا) يعني : أن هذا المسموع هو كلام الله ، (ومنكتوبا) يعني : أن المكتوب هو كلام الله ، (ومحفوظا) يعني : أن المحفوظ في الصدور هو كلام الله سبحانه وتعالى ، وفي هذا رد على الأشاعرة الذين يقولون :

إن المسموع والمكتوب والمحفوظ ليس بعينه كلام الله وليس بعينه القرآن وإنما هو عبارة عنه، وخلافاً للكلاسية الذين يقولون هو حكاية عنه.

(وكل حرف من هذا القرآن مثل الباء والباء هو كلام الله عز وجل) الأولى
أن يجعل المؤلف «من» التبعيضية قبل (كلام الله)؛ لأن ليس كل كلام
الله هو حرف الباء والباء، أو يقول: «وكل حرف منه كلام الله» وإن
كان أهل اللغة لا يرتكبون ذلك؛ لأن الكلام عندهم هو اللفظ المفيد؛ قال ابن
مالك:

غَيْرُ مَخْلُوقٍ مِنْهُ بَدَا وَإِلَيْهِ يَعُودُ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ، حُرُوفُهُ وَمَعَانِيهُ، لَيْسَ الْحُرُوفُ دُونَ الْمَعَانِي، وَلَا الْمَعَانِي دُونَ الْحُرُوفِ.

قوله : (غير مخلوق) يعني : أن كلام الله - سبحانه وتعالى - غير مخلوق كما قال - سبحانه : ﴿لَهُ الْحَقُّ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف : ١٥٤] فدل ذلك على أن الأمر مغاير للخلق ، (منه بدأ) يعني : منه ظهر سبحانه وتعالى ، فهو المتكلم به (وإليه يعود) يعني : يرفع من الصدور والمصاحف آخر الزمان ؛ فلا يبقى منه آية كما وردت بذلك بعض الآثار^(١) ؛ وهذا اللفظ (منه بدأ وإليه يعود) ورد عن ابن عباس - رضي الله عنه - ياسناؤ حميد.^(٢)

(وهو كلام الله) يعني : أن هذا القرآن هو كلام الله سبحانه وتعالى ، (حروفه ومعانيه) ، فليست الحروف هي وحدها كلام الله دون المعاني ، وليس المعاني دون الحروف هي كلام الله - سبحانه وتعالى - وحينئذ نعرف أن الكلام يشمل أمرين : الحروف والأصوات ، ويشمل - أيضا - المعاني ، وهذا مفهوم الكلام ، فلو وجدت معان بدون أصواتٍ وحروف فإنه لا يكون كلاماً ؛ ويدل على ذلك

(١) أخرجه ابن ماجة (١٣٤٤/٢) في كتاب الفتن، باب ذهاب القرآن والعلم الحديث (٤٠٤٩)، من حديث حذيفة ابن اليمان أن النبي ﷺ قال: "يدرس الإسلام إلى أن قال: "وليسى على كتاب الله -عز وجل- في ليلة فلا يقي في الأرض منه آية" الحديث، قال أبو بصير في مصباح الزجاجة ورقة (٢٥٤): إسناده صحيح ورجاته ثقata اهـ. ورواه الحاكم (٤/٥٢٠) الحديث (٨٤٦٠) وقال على شرط مسلم.

(٢) آخرجه البیهقی فی الاسماء والصفات ص ٣١٢ ، والالکانی برقم ٣٧٦ . وذکر شیخ الاسلام ابن تیمیة فی الصمدیة ص ٣٦٤ أن الطبرانی آخرجه فی کتاب السنۃ وأخرجه ابن ابی حاتم.

شرح مقدمة التفسير

أنه لما ذكر الله - عز وجل - مريم - عليها السلام - بقوله : «**فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِرَبِّحَمِنَ صَوْمًا فَلَمَّا أَكَلْمَ آتَيْتَمْ إِنْسِي**» [مريم: ٢٦]، ثم بين أنها خرجت إلى قومها وأنها وأشارت إليهم؛ فدل وجود الإشارة على وجود معنى لديها ومع ذلك لم يسم كلاما منها، ولم تكن حاتمة في قسمها.

وكذلك لما ذكر الله - عز وجل - عن زكريا - عليه السلام - أنه جعل له آية لا يكلم الناس ثلاثة أيام، ثم قال : «**فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِيهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ**» [مريم: ١١] دل ذلك على أن المعنى الخالي من اللفظ والصوت ليس بكلام؛ لأن قد أوحى إلى قومه والإبعاد فيه معنى، ومع ذلك لم يكن مخالف للأية التي أottiها عليه السلام.

ومن ذلك - أيضا - ما ورد في الحديث من قول النبي ﷺ : «**إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ**»^(١) ، ومع ذلك جعل ما يرد على الأنفس من المعاني لا يبطل الصلاة بخلاف الألفاظ.

ومن ذلك ما أجمع عليه العلماء أن من حلف : أنه لا يتكلم فإنه لا يحيث إلا بتصور الأصوات والحرف، ولو كان في نفسه معانٍ لم يتكلم بها، ولم يصدر بها أصوات، فإنه لا يسمى متكلما.

(١) أخرجه مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي (٣٨١/١) في كتاب المساجد وموضع الصلاة، الحديث (٥٣٧).

شرح مقدمة التفسير

وَيَدْعُونَ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ فَاضَ عَلَى نَفْسِ النَّبِيِّ ، مِنَ الْعَقْلِ الْفَعَالِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، كَالْفَلَاسِفَةِ وَالصَّابِيَّةِ ؛

ولذلك قال النبي ﷺ : «**إِنَّ اللَّهَ تَجَاهَزَ عَنْ أَمْتَي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمْ**»^(١)؛ فدل ذلك على أن الكلام مخالف لما في النفس من المعاني والأحاديث.

ثم ذكر المؤلف أقوال المخالفين^(٢)، فذكر الطائفة الأولى، فقال : (ويدعوا) يعني : أن من قال هذه المقالات فإن قوله بدعة مخالفة للشريعة، وضلاله :

القول الأول : أن كلام الله هو (ما فاض على نفس النبي من العقل الفعال أو غيره وهذا قول الفلسفه والصابئه)، والفلسفه هم من يزعمون أنهم يتكلمون بحقائق الأشياء دون مظاهرها، والصابئه هم الذين خرجوا عن البيانات وعن وحي الأنبياء، فالفلسفه والصابئه يقولون : إن كلام الله هو المعاني التي تفيض على النفوس، وهم في الحقيقة لا يخصونه بالأنبياء، بل يقولون : إن كلام الله يفيض على جميع النفوس، ولا يختص بالأنبياء، فتخصيص المؤلف بقوله : (النبي) ليس صحيحا.

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة (٢٠٢٠/٥) كتاب الطلاق بباب الطلاق في الإغلاق الحديث (٤٩٦٨)، ومسلم (١١٦/١) في كتاب الإيمان ، الحديث (١٢٧)، والترمذني (٤٨٩/٣) الحديث (١١٨٣) وقال : «**وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالطِّلاقِ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ**» .

(٢) لمزيد بحث في هذه المسألة انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز الخنفي (١٧٢/١) تحقيق د. التركي.

أو آنَه مَخْلُوقٌ في جِسْمٍ مِنَ الْأَجْسَامِ، كَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْجَهَمِيَّةِ،

ولا شك أن هذا القول ضلاله وخطأ، ويدل على ذلك أن الله أرسل الأنبياء إلى الناس، فلو أن كلام الله يحصل بما يفيض على النفوس لم يحتاج إلى إرسال أنبياء.

والقول الثاني: (أن القرآن مخلوق في جسم من الأجسام) وأن كلام الله مخلوق في جسم من الأجسام، وهذا قول المعتزلة والجهمية.

فالمعزلة سموا معتزلة؛ لأنهم اعتزلوا مجلس الحسن البصري لما قالوا بتأخير فاعل الكبيرة في النار.

والجهمية أتباع جهم بن صفوان، وهاتان الطائفتان ينكرون أن يكون الله متصفًا بصفة الكلام، ويقولون بأن إسناد الكلام إلى الله بمثابة قولنا: «ناقة الله»، «وبيت الله»، فإن الناقة والبيت مخلوقان وكذلك الكلام.

ولا شك أن هذا قول خاطئ؛ لأن الكلام معنى، وبيت الله وناقة الله أعيان، وفرق بين إضافة الأعيان وإضافة المعاني، فالأعيان المستقلة بذاتها في الخارج إذا أضيفت إلى الله فإنها مخلوقة، أما المعاني إذا أضيفت إلى الله فإنها ليست مخلوقة، مثل: وجود الله، حياة الله، علم الله... إلى غير ذلك.

وقالوا: بأن الذي حملهم على ذلك تزييه الله - سبحانه وتعالى - عن مماثلة المخلوقين؛ لأن المخلوقين يتصرفون بصفة الكلام، وتزييها لله عن مماثلتهم نقول: بأنه لم يتصف بهذه الصفة.

وهذه الحجة ليست بلازمة؛ لأننا لم نكُنْ هُنَّا في هذه الصفة، ولم نُمَاثِلْهُ بالمخالقين حتى يكون كلامه - تعالى - مماثلاً لكلام المخلوقين تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً، بل إننا نقول: إنه كلام يليق بالله - سبحانه وتعالى - ليس كلاماً يليق بالمخالقين.

فإن قالوا: بأننا لا نعهد إلا كلاماً مماثلاً للمخلوقين.

قيل: إن النصوص الشرعية قد دلت على أن كثيراً من الأشياء تتكلم بكلام ليس مماثلاً لكلام المخلوقين، ولا يحتاجون في ذلك إلى الأدوات التي يحتاجها بنو آدم من ذلك ما أخبر الله - سبحانه - به عن الجلود أنها تتكلم، حيث قال - تعالى -: **﴿وَقَالُوا لِجَلُودِهِمْ لَمْ شَهَدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾** [فصلت: ٢١].

ويَسِّرْ أَنَّ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلَ تَتَكَلَّمُ : **﴿إِلَيْنَا مُخْتَمِّ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتَتَكَلَّمُ أَيْدِيهِمْ﴾** [يس: ٦٥].

والميزان يتكلم، والخصى تكلم أمما النبي ﷺ. ^(١)

وهم يحتاجون بمثل قوله - سبحانه -: **﴿أَلَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾** [الرعد: ١٦]، قالوا: والقرآن شيء فهو مخلوق.

وهذا من عدم فهمهم لدلالة اللغة؛ فإن لفظة كل شيء لا يراد بها العموم المطلق غير المخصوص، بل المراد بلفظة كل شيء في كل سياق بحسبه كما قال - تعالى -: **﴿تُدَبِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِإِمْرِ رَبِّهَا فَاصْبِرُوا لَا يُرِي إِلَّا مَسِيقُهُمْ﴾** [الأحقاف: ٢٥]، فلم تدخل المساكن في كل شيء، ولم تدخل السماء، ولم تدخل الأرض.

(١) كما أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة (٤/١٧٨٢) كتاب الفضائل ، الحديث .(٢٢٧٧).

أو آنَهُ حُرُوفٌ وَأصْنَوَاتٌ، قَدِيمَةٌ أَزْلِيَّةٌ، كَالْكَلَامِيَّةٌ

وهذا الاستدلال خطأ؛ لأنَّه قال: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ فأضافه إلى المبلغ، ولم يضفه إلى المنشئ للكلام؛ بدلالة قوله: ﴿رَسُولٍ﴾ والرسول فيه إشارة إلى أنه يبلغ هذا الكلام فدل ذلك على أنَّ هذا القول ليس منسوباً إليه لكونه قاله، وأنَّه لم يخلق في نفسه، وإنما هذا الرسول مبلغ له. ويدل على ذلك أنَّ هذا القرآن يحرم مسه للمحدث، ولو كان مخلوقاً وهو عبارة عن كلام الله لما حرم مسه، ولكن ممثلاً لغيره من المخلوقات. ويلزم على قول الأشاعرة أنَّ الآخرين يكونون متكلماً؛ لأنَّ الآخرين فيه معانٍ نفسية، ومع ذلك لا يقال بأنه متكلم. وقد كَفَرَ اللَّهُ - سبحانه - من قال: بأنَّ هذا القرآن من قول محمد ﷺ وكلامه، فقال - تعالى -: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوْلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فَلَيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مُّتَلِّهٍ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٣، ٣٤].

الطاقة الرابعة: قالت بأنَّ كلام الله (حرفٌ وأصواتٌ قدِيمَةٌ أَزْلِيَّةٌ كالكلامية)، أي: كبعض أهل الكلام، فهم يقولون: كلام الله حروفٌ وأصواتٌ، لكنها قدِيمَةٌ أَزْلِيَّةٌ وهذا يخالف مذهب أهل السنة والجماعة فهم يقولون: إنَّ صفة الكلام قدِيمَةٌ النوع، حادثة الآحاد. فوصف القرآن بأنه قدِيمٌ - بمعنى: أنه أَزْلِيٌّ - خطأ؛ لأنَّ الله - عز وجل - يتكلم متى شاء، لم ينزل متكلماً، ويتكلم متى شاء، وبعض كلامه سيكون في يوم القيمة: ﴿سَلَّمٌ قَوْلًا مِّنْ رَبِّ رَجِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

والقول بأنَّ الكلام صفة قدِيمَةٌ، وأنَّه لا يتكلم بعد ذلك، وأنَّها لا تتعلق

أو في جَبَرِيلَ، أو مُحَمَّدٍ، أو جَسْمٌ آخرٌ غَيْرِهِمَا، كَالْكَلَابِيَّةٌ وَالْأَشْعَرِيَّةٌ،

ثم إنَّ المعتزلة خالفوا هذه الآية حينما قالوا: إنَّ أعمالَ العبد لا يخلُقُها الله، وإنما هي مخلوقةٌ للعبد نفسه، فلم يستندوا بعموم الآية. القول الثالث: أشار إليه المؤلف بقوله: (أو في جبريل...). إلخ يعني: أنَّهم يقولون: إنَّ الله خلق هذا القرآن الذي بين أيدينا في نفس (جبريل أو محمد أو جسم آخر غيرهما) وأشار إلى أصحاب هذا القول بقوله: (الكلابية والأشعريَّة)، فالكلابية والأشعريَّة يقولون بأنَّ كلام الله صفةٌ ذاتيةٌ ملزمةٌ لذات الله، لا تحدث بقدرة الله، ولا مشيَّته، وهي صفةٌ قدِيمَةٌ كلَّها حصلت في الأزل، والله - سبحانه وتعالى - لا يتكلم بعد ذلك، وإنما هي صفةٌ ذاتيةٌ. وقالوا: بأنَّ هذا الكلام معانٍ نفسية، وليس أصواتاً وحروفًا. فقلنا لهم: وهذا القرآن الذي بين أيدينا.

فقالوا: هذا الذي بين أيدينا مخلوقٌ يماثل تلك المعاني، فهو عبارة عن تلك المعاني أو حكاية عنها.

وهذا القول خطأ يردُّه قوله - سبحانه -: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجِهَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَمَنَ اللَّهِ﴾ [النور: ٦٦]، ولم يقل: «يسمع ما هو عبارة عن كلام الله» أو: «ما هو حكاية عن كلام الله» فدل ذلك على أنَّ المسموع هو عين كلام الله.

وكان من استدلالاتهم قوله - سبحانه -: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٤]؛ فدل على أنَّ هذا القول للرسول.

أو أَنَّهُ حَادِثٌ قَائِمٌ بِذَاتِ اللَّهِ، مُمْتَنِعٌ فِي الْأَزْلِ، كَالْهَاشِمِيَّةِ، وَالْكَرَامِيَّةِ.
وَمَنْ قَالَ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَجَهْمِيٌّ؛ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَمُبْتَدِعٌ.

الطائفة الخامسة: وهم الذين يقولون: إن كلام الله حادث قائم بذات الله، ممتنع في الأزل، يعني: أنه لا يوجد في الأزل كلام الله - عز وجل - وهذا قول الهاشمية والكرامية؛ فهم يقولون: إن الله لم يكن متكلما في الأزل، ثم حدثت له صفة الكلام بعد ذلك، وهذا خطأ؛ فإن الله - عز وجل - لم ينزل موجوداً بصفاته.

ثم ذكر المؤلف مسائل لفظية، فقال: (ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فجهمي): كلمة: «لفظي»: تتحمل أمرين:
تحتمل الفعل الذي هو التلفظ.
وتحتمل المفهوم.

فلما ترددت كلمة "لفظي" بين هذين الأمرين، وأحدهما مخلوق، والثاني غير مخلوق، امتننا من إطلاق هذا اللفظ؛ فلا نقول: لفظي بالقرآن مخلوق، ولا غير مخلوق؛ لأنه يتعدد بين أمرين:
المفهوم: الذي هو كلام الله.
و فعل العبد: الذي هو التلفظ.

ولذلك يجب الانتباه للمصدر أي مصدر؛ لأنه يطلق على الفعل، وعلى المفعول، مثل: كلمة «خلق»، فهي تطلق على الفعل الدال على وقوع الخلق من الله - تعالى - وتطلق على المفعول المخلوق، مثل: السموات، والأرض، (هذا خلق الله) [القمان: ١١].

بالمشيخة - كلام خاطئ ترده هذه النصوص.

ويدل على ذلك قوله - سبحانه - : ﴿فَذَسَعَ اللَّهُ قَوْلُهُ الَّتِي تُجَدِّلُكُم﴾ [المجادلة: ١١]؛ فدل ذلك على أن هذا القول حصل بعد السمع، وأن السمع حصل بعد قولها، وقولها ليس قدما قطعا؛ فدل ذلك على أن بعض الكلام ليس قدما، وأن صفة الكلام وإن كانت قدمة النوع، لكن بعض آحادها حادث؛ فإن الله يتكلم متى شاء، لا مانع له من صفة الكلام.

ويستدل الكرامية بقوله - تعالى - : ﴿فَإِنَّهُ لَفِي زِيرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]؛ قالوا فدل ذلك على أنه قدما؛ إذ كونه في زير الأولين دليل على قدمه.

والصواب أن المراد بهذه الآية ذكر هذا الكتاب، يعني: أن ذكر هذا الكتاب في زير الأولين، ووصف هذا الكتاب، والإخبار به، والبشرارة به موجودة في الصحف الأولى؛ كما قال - تعالى - : ﴿الَّذِي تُجَدِّدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي الْقُوْرَنَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]؛ ومن المعلوم أن ذكر لفظ الأعيان قد يكون ذكرا للأعيان بذاتها، وقد يكون حضورا ذهنيا لها كاستحضار صورة الشيء، وقد أتكلم بشيء باللسان، وقد أكتب؛ فيكون حضور الأعيان حيث يتم تقسيم إلى هذه الأمور الأربع؛ فأقسام وجود الأعيان على أربعة أقسام:

١- وجود عيني بذاتها وهو الوجود الخارجي.

٢- وجود بالأذهان «وجود ذهني» باستحضار صورتها في الذهن.

٣- وجود لساني بالنطق باسمها بواسطة اللسان.

٤- وجود كتابي أو رسمي بكتابة اسم تلك العين.

فكلمة «خَلْقٌ» بالنسبة إلى أن المراد بها الصفة التي هي صفة الله - عز وجل - كما في قوله : ﴿أَنَّهُ خَلَقَ﴾ [الرعد: ١٦] صفة قدية قبل وجود المخلوقات.

وبالنسبة إلى أن المراد بها المخلوق فحيثند يكون الخلق موجوداً مخلوقاً حادئاً. ولذلك لم يفهم كلام شيخ الإسلام في بعض المواطن التي ذكر فيها أن أهل السنة يقولون : إن خلق الله قديم ؛ فظن بعضهم أنه يريد المخلوقات وأن الشيخ قد قصد إلى القول بقدم العالم المخلوق.

وهذا خطأ وليس مراداً للشيخ، وإنما مراده : أن صفة الخلق صفة قدية لله - عز وجل - لأن بعض الناس يقولون : إن الله لم يكن خالقاً في الأزل، وأن صفة الخلق استجدة له ؛ كما هو قول الباشمية والكرامية في مسألة الكلام. والمقصود هاهنا هو التنبيه على أن المصدر قد يطلق ويراد به الفعل، وقد يراد به المفعول، وحيثند توقف في هذا اللفظ فلا تقول : لفظي بالقرآن مخلوق، ولا تقول : إنه غير مخلوق.

وهذه قاعدة للمتردد بين أمرين أنه يجب التوقف فيه ؛ ولذلك نهى الله - عز وجل - المؤمنين عن أن يقولوا : ﴿رَعَيْتَ﴾ [البقرة: ١٠٤] لأنها قد تكون من المراعة وقد تكون من الرعونة فلما احتملت الأمرين نهى الله - عز وجل - عنها. وهكذا كل لفظ يتعدد بين معنيين : أحدهما سائغ، والآخر منوع ؛ فإنه يمتنع منه.

وكذلك قولنا : «لفظي بالقرآن» ، هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟ يحتمل أمرين، فإن فصلنا قلنا : المفهوم غير مخلوق، والتلفظ الذي هو فعل المكلف مخلوق ؛ فحيثند لا بأس به.

وأما أن يقال : «لفظي بالقرآن مخلوق» ، أو «غير مخلوق» ، فهذا يخالف القاعدة.

والجمهورية لِمَا أرادت أن تُلَبِّسَ على الأمة قالت لهم : ما تقولون في لفظنا بالقرآن هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟ يريدون منه التلبيس على الأمة ؛ ليَجْرُوْهُم إلى القول بخلق القرآن.

وخلاصة القول : أن إطلاق هذه اللفظة إثباتاً أو نفيًا ليس من منهج أهل السنة والجماعة ؛ لأنها تحتاج إلى تفصيل.

القرآن فكانت شاذة.

ومن المعلوم أن الشاذ هو ما رواه الثقة مخالفًا به جمع الثقات، أو من هو أوثق منه، وقد ورد عن أبيٌ - رضي الله عنه - أنه جعل دعاء القراءات الشاذة؛ فلا يغول نستعينك...» سورتين من سور القرآن^(١)، وهذا بثابة القراءات الشاذة؛ فلا يغول عليه؛ فإن أبيٌ - رضي الله عنه - سمع هذا الدعاء من النبي ﷺ، وسمعه يكرره؛ فظن أنه قرآن، وقد وقع الاتفاق بعد ذلك العصر على أن هاتين الدعوتين ليستا من القرآن في شيء.

وكان ابن مسعودٍ - رضي الله عنه - لا يذكر المعاذتين في كتابه للمصحف^(٢)، وهذا - أيضاً - لا يخرب الإجماع؛ فإن الإجماع حاصلٌ بعد ذلك العصر.

وقد ورد عن بعض السلف إدخال سورة في سورة؛ كما ورد عن بعضهم أن براءة والأنفال سورة واحدة.^(٣)

وقيل: الفيل وقرיש كذلك.

(١) أخرجه عبد الرزاق (١١٢/٣) الحديث (٤٩٧٠) وابن أبي شيبة في المصنف (١٠٦/٢) الحديث (٧٠٣٠)، الحديث (٩٠/٦) الحديث (٢٩٧١٨) وانظر الدر المنثور للسيوطى (٦٩٦/٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٤٦/٦) الأحاديث (٣٠٢٠٢)، (٣٠٢٠٥)، (٣٠٢١٢). قال الترمذى في شرح مسلم (١٠٩/٦) نقلاً عن المازري: «يتحتم ما روى من إسقاط المعاذين من مصحف ابن مسعود أنه لا يلزمه كتب كل القرآن وكتب ما سواهما وتركهما لشهرتهما عنده وعند الناس. والله أعلم».

(٣) كما عند أبي داود (٢٠٨/١) كتاب الصلاة من حديث ابن عباس الحديث (٧٨٦)، والترمذى (٢٧٢/٥) في كتاب التفسير حدث (٣٠٨٦) وقال: حسن صحيح. والنمسائي (١٠/٥) حدث (٨٠٠٧) والحاكم في المستدرك (٣٦٠/٢) حدث (٢٣٧٢).

مواقع نزوله

أجمعوا على أن القرآن مائة وأربع عشرة سورة.

ثم ذكر المؤلف هنا عدداً من موضوعات مقدمة التفسير:

أولها ما يتعلق بمواقع نزول القرآن الكريم يعني: المواطن التي نزل فيها القرآن سواء كان ذلك متعلقاً بالمكان أو بالزمان.

فقوله: (أجمع على أن القرآن مائة وأربع عشرة سورة) : وظاهر قوله (أجمع) أنه إجماع الأمة واتفاقها قاطبة والمراد أنه استقر القول في الأمة على ذلك، وتقدم أن الإجماع من الأدلة الشرعية التي دلت النصوص على حجيته ووجوب العمل به.

(مائة وأربع عشرة سورة) السورة مأخوذة من السور، كأنه الحد الذي يحجزها عن غيرها.

وهذا الإجماع يتضمن حفظ القرآن من الزيادة والنقصان والتبدل، فقد تكفل الله - عز وجل - بحفظ هذا الكتاب ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَمْ
لَحِفِظُوهُ﴾ (الحجر: ١٩).

فإن قال قائل بأن هناك القراءة الشاذة قد تكون في القرآن.

قلنا: إن هذه القراءة الشاذة ليست قرآناً باتفاق، وإنما نقلها الصحابي عن النبي ﷺ؛ ظناً منه أنها قرآن؛ وذلك لأن النبي قد يتكلّم بكلمة على جهة التفسير في أثناء قراءته فيظن الصحابي أن هذا التفسير من القرآن فينقله على أنه قرآن، فلما قارئنا قراءة هذا الصحابي بقراءة غيره، تبين لنا أن هذه الزيادة ليست من

وأقبل: الضحى والانسراح كذلك. لكن الإجماع القطعي وقع بعد ذلك العصر على أن القرآن هو الموجود بين دفتري المصحف بمائة وأربع عشرة سورة، وهذا الإجماع إجماع قطعي بجزم بخطأ مخالفه؛ لكن هل يأثم المخالف أم لا؟ وهذه قاعدة مهمة في حكم المخطئ في القطعيات: هل يأثم أم لا يأثم؟

فتقول: من أخطأ في حكم قطعي جزئياً بخطئه، وأنه مخالف للصواب، ولا حكم بتأييده أو لاستحقاقه الإثم إلا إذا وصل إليه الدليل القطعي ثم خالقه، أما إذا خفي عليه الدليل القطعي ولم يصل إليه، فلا حكم حينئذ بكونه آثما.

والحكمة في جعل القرآن سُوراً أمور عديدة منها:
أولاً: بيان إعجاز القرآن، وأن هذا الإعجاز ليس متحصراً في السور الكبار، فقد تحدى الله - عز وجل - العرب في سورة من مثل هذا الكتاب، والسور كما تشمل السور الطوال تشمل - أيضاً - السور القصار، فالإعجاز يبلغ مداه في التحدي بتحدي العرب في الإيتان بسورة واحدة ولو كانت مائة في الحجم لسور القرآن الصغار.

ثانياً: في وضع القرآن على جهة السور رفع للسامة عن قارئ القرآن؛ فإن القارئ متى رأى أنه قد قطع شيئاً من قراءة القرآن فإن نفسه تنشط، وتتجدد لديه رغبة في الازدياد.

ثالثاً: أن في تقسيم القرآن إلى سور مخاطبة لكلّ ما يناسبه، فتجد سوراً تناسب في خطابها منْ كان عاصيّاً، وسوراً تناسب منْ كان راغباً في الطاعة، وسوراً تمخاطب منْ كان مخالفًا للدين الإسلام؛ فهذا القرآن بsuror المتعددة يخاطب كلاً بما يناسبه.

رابعاً: أن في جعل القرآن على سور تيسيراً لحفظه؛ فإنه لو كان سورة واحدة، لصعب علينا الحفظ، لكن من فضل الله ورحمته أن جعل القرآن مُقسماً إلى سور؛ ليسهل الحفظ.

خامساً: أن من حكمة الله - سبحانه وتعالى - التوزيع في سور القرآن، فمنها ما هو طويل، ومنها ما هو قصير وذلك لبيان أن الطول والقصر غير مؤثر في قضية الإعجاز.

والملاحظ في القرآن: أن لكل سورة موضوعاً أساسياً تهتم به؛ ولذلك نجد مثلاً أن عدداً من سور القرآن تعرضت لقصص الأنبياء، لكنها في كل سورة تُعنَى بالتركيز في جانب من الجوانب، ففي سورة البقرة مثلاً العناية بقضية إحياء الموتى، وأن الله قادر على ذلك؛ ولذلك ذكر قصصاً عديدة لإحياء الموتى في هذه السورة، منها: قصة البقرة وذبيحبني إسرائيل الذي أحياه الله، ثم بعد ذلك قصة صاحب القرية، وقصة إبراهيم مع ملك زمانه، وقصة إبراهيم مع الطير، و فهو ذلك.

ونجد مثلاً في سورة الأنبياء التركيز على قضية الدعاء، وأن الأنبياء دعوا فاستجاب الله لدعائهم.

وهكذا إذا تأملنا في سور القرآن وجدناها تُركِّزُ على موضوع أساسي ثم ثورِدُ من قصص الأنبياء ما يخدم ذلك الموضوع.

وهذا أقوى الأقوال في المسألة، وهو الذي تنضبط به تقاسيم آيات القرآن بحسب كونها مكية أو مدنية.

وإذا تأمل الإنسان بين السور المكية والمدنية وجد بينهما فروقاً منها: أن الغالب في السور المكية أن تكون سوراً قصراً، بخلاف السور المدنية. والغالب في الآيات المكية أن تكون قصيرة بخلاف الآيات المدنية. والسور المكية فيها تقرير أمور العقيدة، والمدنية نجد فيها مسائل الفرائض والأحكام والجهاد، وهذا هو الغالب، وإنما قد نزل بمكة أحكام مثل الصلاة، وهناك آيات متعلقة بالعقيدة نزلت بالمدينة يخاطب الله -عز وجل- بها اليهود والنصارى؛ كما في سورة «آل عمران».

وقد قال العلماء بأن كل سورة فيها سجدة فإنها مكية.

وليس الغرض هنا تقسيم السور إلى مكية ومدنية ببيان السور المكية من المدنية؛ لأن ذكر ذلك يحتاج إلى ذكر الخلاف في كل سورة من سور القرآن، ولكن سور القرآن من جهة المكية والمدنية على أربعة أنواع:

منها: ما هو مكى بحيث تكون كل آيات السورة مكية، مثل: سورة «المدثر». ومن سور القرآن ما هو مدنى كله ليس فيه آيات قد نزلت قبل الهجرة، مثل: سورة «آل عمران».

ومن سور القرآن ما هو مكى في الغالب، ويستثنى منه آيات نزلت بعد الهجرة، مثل: سورة «الأعراف».

ومنها: ما هو مدنى في غالبه، لكن بعض آياته مكية نزلت قبل الهجرة مثل: سورة «الحج».

وقد اعنى العلماء بالمكى والمدنى حتى إن بعضهم وضع في ذلك مؤلفات؛ فقد ألف فيه: مكى، والعز الدرى.

والمشهور: سبع وعشرون مدنى، وباقيه مكى، واستثنى آيات.

(والمشهور سبع وعشرون مدنى وباقيه مكى واستثنى آيات) قوله: (والمشهور) يعني: أن القول الذي اشتهر عند علماء التفسير والعلماء في علوم القرآن أن سور القرآن منها سبع وعشرون مدنى، والباقي مكى. والمراد بالمدنى والمكى موطن اختلاف بين العلماء حيث اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أن المدنى هو ما نزل بالمدينة، والمكى ما نزل بمكة؛ وعلى ذلك فإن الآيات التي نزلت في الحج، وفي فتح مكة آيات مكية، مثل قوله - تعالى -: «**آتَيْتُكُمْ أَكْمَلَتْ لَكُمْ دِينَكُمْ**» [المائدah: ٢٣]، «**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمْرَاتِ إِلَيْنَا**» [آل عمران: ٥٨].

ويشكل على هذا القول أن هناك آيات عديدة نزلت لا في مكة ولا في المدينة، كالآيات التي نزلت في الطريق، أو في تبوك، أو في بعض الغزوات، فعلى هذا التقسيم تبقى هذه الآيات متعددة بين هذين الأمرين.

القول الثاني: أن المكى ما كان الخطاب فيه موجهاً إلى أهل مكة وإلى الكفار بـ«**يَأَيُّهَا النَّاسُ**» [البقرة: ٢١]، والمدنى ما وجه الخطاب فيه إلى أهل الإسلام «**يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**» [البقرة: ١٠٤].

وهذا فيه إشكال فنجد كثيراً ما نزل بالمدينة فيه «**يَأَيُّهَا النَّاسُ**» [البقرة: ٢١] في سورة البقرة وهي قد نزلت بالمدينة «**يَأَيُّهَا النَّاسُ**» في مواطن متعددة. والقول الثالث: أن ما نزل قبل الهجرة فإنه مكى، وما نزل بعد الهجرة فإنه مدنى.

ومنه : النهاري ، والليلي ،

(ومنه النهاري والليلي) يعني : من سور القرآن ما هو نهاري نزل في النهار ، ومنه ما هو ليلي يعني : نزل في الليل .

وغالب آيات القرآن نزلت في النهار ، والنازل في الليل قليل ؛ جاء في حديث ابن عمر قال : « بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ أتاهم آتى ، فقال : إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن » ^(١) ؛ فهذا يدل على أن هذه الآيات نزلت بالليل . وجاء في صحيح ابن حبان أن آخر سورة «آل عمران» نزلت بالليل ، فقال النبي ﷺ : « إِنَّمَا قَدْ أُنْزِلَ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ آيَاتٌ وَيَنْلَمْ بِعَوْنَاحٍ وَلَمْ يَتَدَبَّرْهُنَّ » ^(٢) . وفي حديث الثلاثة الذين خلفوا نزلت التوبية في الليل ؛ ولذلك وصل الخبر إلى كعب بن مالك في الفجر ^(٣) .

وجاء في صحيح البخاري من حديث عمر أن سورة الفتح نزلت في الليل ، وقال النبي ﷺ : « قَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ سُورَةً هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ » ^(٤) .

(١) أخرجه البخاري (١٥٧/١) كتاب الصلاة : باب ما جاء في القبلة الحديث (٣٩٥) ، ومسلم (٣٧٥/١) كتاب المساجد الحديث (٥٢٦).

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٨٦/٢) الحديث (٦٢٠) عبد بن حميد ، وابن أبي الدنيا في التفكير ، وابن المنذر ، والأسبهانى في الترغيب ، وابن عساكر عن عائشة . انظر الدر المشرور (١٩٥/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٤/١٦٠٣) كتاب المغازي : باب حدث كعب بن مالك حدث (٤١٥٦) ، ومسلم (٤/٢١٢) كتاب التوبة الحديث (٢٧٦٩).

(٤) أخرجه البخاري (٤/١٥٣١) كتاب المغازي باب غزوة الحديبية الحديث (٤٥٥٣) .

والصيفي ، والشتائي . وأول ما أنزل : أقرأ ،

وهذا يدل على اعتماد العلماء بآيات القرآن ومعرفة أوقات نزولها ، ويدل على العناية بكتاب الله سبحانه وتعالى .

(والصيفي والشتائي) يعني : من آيات القرآن وسوره ما نزل في الصيف ، ومنها ما نزل في الشتاء .

ومن أمثلة ذلك ما ذكر العلماء من أن آية الكلالة الأولى في سورة النساء نزلت في الشتاء ، وأن آية الكلالة في آخر سورة النساء نزلت في الصيف ^(١) .

ومن ذلك مثلاً سورة براءة وما ذكر فيها من غزوة تبوك ؛ فهذه نزلت في الصيف ؛ بدليل قوله - تعالى - : **﴿وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ﴾** [التوبية : ٨١] .

وكذلك آيات براءة عائشة - رضي الله عنها - من حديث الإفك في سورة النور نزلت في الشتاء .

وهذا يدل على تحقق وعد الله - سبحانه - بحفظ هذا الكتاب ؛ فإن العلماء قد بذلوا فيه جهودهم في معرفة أحوال هذا الكتاب وموطن نزوله .

ثم ذكر المؤلف أول ما نزل فقال : (أول ما نزل سورة أقرأ) يعني : سورة «العلق» ، وقد جاء في الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - «أن أول ما بُدئَ به النبي ﷺ الوحي الرؤيا الصادقة...» حتى قالت : «إلى أن فجأه الحق في غار

(١) أخرجه مسلم من حديث عمر (١/٣٩٦) كتاب المساجد الحديث (٥٦٧) وأخرجه أبو داود من حديث البراء بن عازب (٣/١٢٠) الحديث (٢٨٨٩) ، والترمذى (٥/٢٤٩) الحديث (٤٠٤٢) .

شرح مقدمة التفسير

لِمَ الْمُدْثُرُ،

حراء، فقال له: أقرأ، قال: ما أنا بقارئ...، إلى أن قال: **﴿أَقْرَأْ بِإِشْرِيزِكَ الَّذِي خَلَقَ﴾** [العلق: ١] حتى بلغ **﴿عَلِمَ الْإِنْسَنُ مَا لَقِيَ عَمَّ﴾** [العلق: ٥].^(١)

(ثم المدثر) يعني: أن السورة الثانية التي نزلت بعد «اقرأ» هي سورة «المدثر»، وقد ذكر عن جابر^(٢) -رضي الله عنه- أن سورة «المدثر» نزلت قبل سورة «اقرأ»، لكن المستند الذي استند إليه جابر -رضي الله عنه- لا يدل على تقدمها، وإنما في حديث جابر أنه لما بلغ أهله نزلت عليه سورة «المدثر».

وقد ورد في حديث عائشة^(٣) أن النبي ﷺ لما نزل من غار حراء ترجفَ بِوَابِرَهُ أمر زوجته خديجة -رضي الله عنها- فَعَطَتْهُ دَرْرَتَهُ ثُمَّ نزلت سورة «المدثر».

وقد اعترض بعض الناس على ذلك؛ لما ورد في الصحيحين من حديث عائشة -رضي الله عنها-: «أن أول ما نزل من القرآن سورة من المفصل فيها ذكر الجنة

(١) أخرجه البخاري (٤/١٤) كتاب بده الوحي: باب كيف كان بهذه الوحي إلى رسول الله ﷺ الحديث (٣)، ومسلم (١٣٩/١) كتاب الإيمان الحديث (١٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤/١٨٧٤) كتاب التفسير بباب تفسير سورة المدثر الحديث (٤٦٣٨) ومسلم (١٤٤/١) كتاب الإيمان الحديث (١٦١).

(٣) انظر الإحالة رقم (١) في الصفحة السابقة.

وآخره: المائدة، وبراءة، والفتح، وآية الكحالة، والريأ، والذين.

والنار حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام^(١)، وسورة «العلق» وسورة «القلم» ليس فيها ذكر الجنة والنار.

فأجاب العلماء بأن المراد من الحديث: أن من أوائل ما نزل السورة التي ذكر فيها الجنة والنار.

(وآخره) أي: وآخر ما نزل من القرآن (سورة المائدة وبراءة والفتح) المراد بالفتح هنا **﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾** [النصر] ، وليس المراد به سورة **﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾** [الفتح]؛ لأن سورة الفتح هذه نزلت في السنة السادسة في صلح الحديبية، وقد نزل بعدها سورٌ وأيات.

(وآية الكحالة والريأ والذين) وقع الخلاف بين الصحابة -رضوان الله عليهم- في هذين المقطعين :

المقطعن الأول: ما هي آخر سورة نزلت من القرآن؟

قال البراء: آخر سورة نزلت من القرآن هي سورة براءة، وقد ورد مثل ذلك عن عثمان^(٢)، وقد روى قول البراء البخاري ومسلم^(٣).

وقال ابن عباس -رضي الله عنهما- إن آخر سورة نزلت من القرآن سورة **﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾** [النصر] كما في صحيح مسلم^(٤).

(١) أخرجه البخاري (٤/١٩١٠) كتاب فضائل القرآن: باب تأليف القرآن الحديث (٤٧٠٧).

(٢) انظر سنن أبي داود (١/٢٠٨) الحديث (٧٨٦)، والترمذى (٥/٢٧٢) الحديث (٣٠٨٦).

(٣) أخرجه البخاري (٤/١٥٨٦) كتاب المغازي بباب حج أبا بكر بالناس، حديث (٤١٠٦) ومسلم (٣/١٢٣٦) كتاب الفراصن الحديث (١٦١٨).

(٤) أخرجه مسلم (٤/٢٣١٨) في كتاب التفسير الحديث (٣٠٢٤).

شرح مقدمة التفسير

وورد عن عائشة أنها المائدة كما عند الترمذى والحاكم.^(١)

وورد عن ابن عمرو: أنها المائدة والفتح **﴿إِذَا جَاءَ نَصْرًا نَصْرُ اللَّهُ وَالْفَتْحُ﴾** [النصر].

والمولى الثاني آخر آية نزلت فقال البراء: آخر آية نزلت هي آية الكلالة في آخر سورة النساء؛ كما في الصحيحين.^(٢)

وقال أبى^٣: آخر آية نزلت أواخر سورة التوبة: **﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ﴾** [التوبه: ١٢٨] كما رواه الحاكم.^(٤)

وقال ابن عباس: آخر آية نزلت آية الربا^(٥)، وورد مثله عن عمر^(٦)، وقد ورد

(١) أخرجه النسائي عن عائشة (٦/٣٣٣) في كتاب التفسير الحديث (١١١٣٨) والحاكم في المستدرك (٢/٢٤٠) الحديث (٣٢١٠)، وأخرجه الترمذى عن ابن عمرو (٥/٢٦١) الحديث (٣٠٦٣) وقال: حسن غريب.

(٢) البخاري (٤/١٧٠٩) كتاب التفسير باب قول الله (براءة من الله ..) الحديث (٤٣٧٧)، ومسلم (٣/١٢٣٦) كتاب الفرائض الحديث (١٦١٨).

(٣) أخرجه الحاكم (٢/٣٦٨) في كتاب التفسير باب تفسير سورة التوبه الحديث (٣٢٩٦). فائدة: قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/٧٣٤): "وقد تقدم في تفسير براءة أنها آخر سورة نزلت والجمع بينهما أن آخرية سورة النصر نزولها كاملة بخلاف براءة كما تقدم توجيهه ويقال إن إذا جاء نصر الله نزلت يوم النصر وهو يمنى في حجة الوداع وقيل عاش بعدها أحداً وثمانين يوماً وليس منافياً للذى قبله بناء على بعض الأقوال في وقت الوفاة النبوة وعند بن أبي حاتم من حديث بن عباس عاش بعدها تسعة ليال وعن مقاتل سبعاً وعن بعضهم ثلاثة وقيل ثلاثة ساعات وهو باطل".

(٤) أخرجه البخاري (٤/١٦٥٢) كتاب التفسير باب (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) الحديث (٤٢٧٠)..

(٥) كما عند الدارمي (١/٦٤) باب كراهة الفتيا الحديث (١٢٩).

أن الذي بينها وبين وفاة النبي **ﷺ** واحداً وثمانون يوماً.
ويجتمع بين هذه الأقوال الواردة عن الصحابة بأن كلاً منهم أخبر بما علمه هو، وخفي عنه ما علمه غيره؛ ولذلك لم يعرف ذلك الصحابي أن آخر النزول ما عرفه غيره.

النبي ﷺ مُنْرِقاً على وَقْفِ أسباب التزول، وليس معناه: أن جبريل نقله من الكتاب الموجود في السماء الدنيا، بل الصواب أن جبريل - عليه السلام - قد سمعه من الله سبحانه وتعالى؛ ومن هنا نعلم خطأ بعض المؤلفين حينما قال بأن جبريل نقله من اللوح المحفوظ، أو نقله من هذا المكتوب الموجود في سماء الدنيا في بيت العزة؛ لأن هذا خالف لما دلت عليه النصوص الشرعية، ولا يمتنع أن يكون الله - سبحانه وتعالى - قد أنزله، ثم يتكلم به بعد ذلك؛ فإن القرآن موجود في اللوح المحفوظ الذي سُجِّلَ فيه ما في الدنيا، ومع ذلك أنزله الله - سبحانه وتعالى - من عنده إلى السماء الدنيا.

ويدل على ذلك أن الله - عز وجل - ذكر بعض أفعال العباد بصيغة الماضي مما يدل على أنه لم يتكلم به إلا بعد فعلهم لهذا الفعل، ومنه قوله - سبحانه -: **﴿فَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَبِّدُ لَكُمْ﴾** [المجادلة: ٢١]؛ فالسماع إخبارٌ عن أمرٍ ماضٍ، والجادلة أمرٍ ماضٍ ويستحيل أن يتكلم الله - سبحانه وتعالى - لما سيأتي بهذه الصيغة مما يدل على أن قوله - سبحانه - وكلامه بذلك إنما حصل بعد حصول الجادلة والسماع.

ويدل على ذلك - أيضاً - قوله: **﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْتُهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثُرٍ وَتَرَكْتُهُ تَنْزِيلًا﴾** [الإسراء: ١٠٦]، وقوله: **﴿مَا يَأْتِيهِم مِّنْ ذِكْرٍ مِّنْ رَّبِّهِمْ مُّحَدِّثٍ﴾** [الأنبياء: ٢]، والمراد بالحدث: الذي أنزلَ جديداً؛ فإن الله - سبحانه - كان يتكلم بالقرآن ويتزئّلُ شيئاً بعد شيء.

ونمثل لهذا بمثال - والله المثل الأعلى -: كتابة أعمال العباد؛ فإن الله قد كتبها في اللوح المحفوظ قبل أن يعملاها العباد، ثم أمر الملائكة بعد ذلك بكتابة أعمال

إنزاله

أَنْزَلَ الْقُرْآنَ جُمْلَةً فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، إِلَى بَيْتِ الْعِزَّةِ، فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَأَنْزَلَ مُنْجَمًا، بِحَسْبِ الْوَقَائِعِ.

(أنزل القرآن جملة) يعني: مرة واحدة.

(في ليلة القدر إلى بيت العزة في السماء الدنيا) ورد عدد من النصوص التي تدل على أن القرآن أنزل في ليلة القدر؛ فقد قال تعالى: **﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾** [آل عمران: ١٨٥]، وقال سبحانه: **﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَرَّكَةٍ﴾** [الدخان: ٣٢]، وقال تعالى: **﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾** [القدر: ١].

واختلف العلماء في تفسير هذه الآيات على قولين:

الأول: أن المراد إنزال القرآن إلى بيت العزة في السماء الدنيا مكتوباً؛ وهذا قول ابن عباس وتلاميذه، وقد ورد ذلك عنه بأسانيد متعددة صحيحة.

والقول الثاني: أن المراد بذلك ابتداء إنزال القرآن؛ فإن أول نزول القرآن نزل في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك مُنْجَماً.

وهذا القول الثاني قال به جماهير الصحابة، وقد رجحه جماعة، وقالوا بأن نصوص القرآن تدل عليه، وقول الصحابي لا يعمل به إذا كان قد خالفه غيره وظواهر القرآن تدل على خلافه.

ولا مانع أن يكون كُلُّ من القولين صحيحاً؛ إذ لا تعارض بينهما؛ فإن إنزال القرآن جملة واحدة كان في ليلة القدر إلى السماء الدنيا، ولا يمنع هذا من كون جبريل - عليه السلام - قد سمع القرآن من الله - سبحانه وتعالى - بعد ذلك. (وأنزل مُنْجَماً بحسب الواقع) يعني: أن جبريل ينزل بالقرآن على

يُلْقِيهِ جَبْرِيلُ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فِي مِثْلِ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُهُ عَلَيْهِ؛

(يلقيه جبريل على النبي ﷺ في مثل صلصلة الجرس) ذكر المؤلف هنا أنواع الوحي من حيث كيفية:

الكيفية الأولى: أن يكون مثل صلصلة الجرس، (وهو أشهده عليه)، وقد ورد في حديث ابن مسعود مرفوعاً^(١): «أَنَّ اللَّهَ إِذَا تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ صَلْصَلَةً كَصَلْصَلَةِ السُّلْسُلَةِ عَلَى الصَّفَّ»، قال: «فَيُغَرِّعُونَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ جَبْرِيلٌ، فَإِذَا فَزَعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، قَالُوا يَا جَبْرِيلُ، مَاذَا قَالَ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ جَبْرِيلُ: الْحَقُّ»؛ فدل ذلك على أن جبريل يسمع كلام الله وعلى أن هذا الوحي مسموع.

وجاء في حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ لما سئل كيف يأتيك الوحي؟ قال: «أَخْيَاكَ يَأْتِيَنِي مِثْلَ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُهُ عَلَيَّ فَيَفْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعِيتُ عَنْهُ مَا قَالَ، وَأَخْيَاكَ يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ رَجُلًا فَأَعْيُ ما يَقُولُ»^(٢)، فهاتان

(١) أخرجه أبو داود (٤/٢٣٥) في كتاب السنة باب في القرآن حديث (٤٧٣٨)، وابن حبان في صحيحه (١/٢٤) الحديث (٣٧).

(٢) أخرجه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها (٤/١)، كتاب بهذه الوحي باب كيف كان بدأ الوحي الحديث (٢)، ومسلم (٤/١٨١٦)، كتاب الفضائل الحديث (٢٣٣)، والصلصلة: في الأصل صوت وقوع الحديد بعضه على بعض، ثم أطلق على كل صوت له طنين، وقيل هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة. قوله: (فيفصم) بفتح أوله وسكون القاء وكسر المهملة أي يقلع ويتجلى ما يغشاني، ويروى بضم أوله من الرياعي، وفي رواية بضم أوله وفتح الصاد على البناء للمجهول فيقصم، وأصل الفصم القطع الحافظ ابن حجر، فتح الباري (١/٢٠)، وينتصد عرفاً أي يتصب.

العباد بعد أن يفعلوها كما قال - تعالى: «وَإِنَّ عَلَيْكُمْ حَفْظَهُنَّ ۚ كَرَامًا كَتَبْتُمْ ۖ يَعْمَلُونَ مَا تَفْعَلُونَ ۚ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَنِي نَعِيمٌ» (الانتصار: ١٠ - ١٣)، ومن هنا

علم خطأ من قال بأن جبريل - عليه السلام - نقل القرآن من اللوح المحفوظ إلى النبي ﷺ، أو نقل هذا المكتوب الموجود في بيت العزة في السماء الدنيا إلى النبي ﷺ بل إن جبريل - عليه السلام - سمع ذلك من رب العزة والجلال.

وقد ألف الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله تعالى - في خطأ من قال بهذا القول وبيان خالفته لعتقد أهل السنة والجماعة.

ومن فوائد كون القرآن منجماً ثنيت فؤاد النبي ﷺ، وثنيت فؤاده ﷺ بمحصل بأمرين:

الأول: تقوية قلبه ضد الشبهات التي قد تعرض له من وساوس الشياطين.
والثاني: زيادة حفظه للقرآن؛ لكون القرآن غير مكتوب؛ فحيثند ناسب أن يفرق من أجل أن يتمكن من حفظه.

ومن فوائد كون القرآن منجماً - أيضاً - أن يكون نزوله بأسباب معلومة يتيسر على الناس معرفة القرآن من خلال معرفة هذه الأسباب.

ويستفاد من التجيم - أيضاً - حصول التدرج في التشريع؛ ليساعد على تقبيل الناس لأحكام الشريعة.

ومن فوائده - أيضاً - وجود الناسخ والمنسوخ.

شرح مقدمة التفسير

وَيَأْتِيهِ فِي مِثْلِ صُورَةِ الرَّجُلِ، يُكَلِّمُهُ. وَبَيْتٌ: أَنَّهُ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ،

كيفيتان في تلقي الوحي، ولذلك ذكر المؤلف الطريقة الثانية فقال: (يأتيه في صورة الرجل يكلمه) وقد ذكر بعض المفسرين النفث في الروع، والنفث في الروع حقيقة لا يخرج عن الكيفية الأولى.

وذكر بعضهم مكالمة الله - سبحانه - للنبي ﷺ مباشرة، وذلك مثل حديثه له في الإسراء، ولكن هذا مكالمة، وليس وحيًا.

(وثبت أنه أنزل على سبعة أحرف)؛ وذلك لأنَّه قد روَى أكثر من عشرين نفساً من الصحابة - رضوان الله عليهم - عن النبي ﷺ هذا اللفظ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»^(١)، مما جعل العلماء يذكرون أنَّ هذا الحديث من الموارد.

ويدخل في السبعة أحرف طرق الأداء، واختلاف التصريف والإعراب، مثل ذلك **﴿لَيْسَ الْبَرُّ﴾** [البقرة: ١٧٧] و**﴿لَيْسَ الْبُرُّ﴾** والأداء في مثل الإملاء، ويدخل في ذلك - أيضاً - مراعاة لهجات العرب في كلامها، وتغيير بعض الحروف؛ مثل: **﴿بَشَرًا﴾** [الأعراف: ٥٧] و**﴿نَشَرًا﴾** و**﴿نَشَرَهَا﴾** و**﴿نَشَرُهَا﴾** [البقرة: ٢٥٩] و**﴿فَتَبَيَّنَا﴾** و**﴿فَتَبَيَّنَاهَا﴾** [الحجرات: ٦] ونحو ذلك مما ورد في القرآن.

فائدة: من النماذج التي ورد فيها القرآن مراعياً للغات العرب لفظ «الحج»

قيل: المعاني: المتفقة بالفاظ مختلفة، كهُلُمْ وأقْبَلْ؟

والحجّ؛ فإنَّ أهل الحجاز يختلفون عن أهل نجد في ذلك، فبعضهم يقولها بالكسر «الحجّ»، وبعضهم يقولها بالفتح «الحجّ»، وكلَّا هما قد ورد فيه قراءة سبعة متواترة؛ فهذا من لهجات العرب التي نزل القرآن بها.

ولكن هذه الأحرف ليست متضادة، ولا متعاكسة، وهي إما أن تدل على معنى واحد، وإما أن تدل على معانٍ مختلفة غير مقابلة ولا متضادة. وهذا فيه مزية للقرآن وبيان لإعجازه؛ فإنَّ هذه الأحرف مع تنوعها وتعددتها، لم يحصل بينها تضاد ولا اختلاف.

(أنزل القرآن على سبعة أحرف) هذه الأحرف السبعة لا تخرج عن خط المصحف العثماني، والقراءات السبع المشهورة المتداولة بعض هذه الأحرف، ليست جميع الأحرف النازلة.

(وقيل): يعني: أن هناك قولًا آخر في حقيقة الأحرف السبعة.

وقول المؤلف: (قيل) إشارة إلى ضعف هذا القول، وأنَّه ليس قولًا راجحاً إنَّ هذه الأحرف السبعة هي المعاني المتفقة بالفاظ مختلفة)، ومن أمثلة ذلك (هُلُمْ وأقْبَلْ) فكلَّا هما طلب للإتيان والمجيء.

وقد ورد هذا القول عن أبي بكرٍ وعن أبي بن كعب.

ولا يفهم من هذا أنه يجوز قراءة القرآن بالمعنى بحيث لو جاءنا لفظ «هُلُمْ» أبدلناه بـ«أقْبَلْ»، ونحو ذلك؛ فهذا لا يجوز القول به؛ لأنَّ الحجة في إثبات القراءات قول النبي ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»، فإذا أتينا بمعنى من عند أنفسنا فإنَّ هذا المعنى لم يرد - أو لم ينزل - به وحي، والحديث نص على أن هذه الأحرف السبعة نازلة من عند الله.

(١) من قصة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم بن حزام أخرجهما البخاري (٨٥١/٢) في كتاب الخصومات بباب كلام الخصوم بعضهم في بعض الحديث (٢٢٨٧) ومسلم (٥٦٠/١) في كتاب صلاة المسافرين الحديث (٨١٨)، وفي الباب أيضاً من حديث ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ قال أقراني جبريل عليه السلام على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده فيزيديني حتى انتهى إلى سبعة. أخرجه البخاري (١١٧٧/٣) في كتاب بدأ الخلق الحديث (٣٠٤٧) ومسلم (٥٦١/١) الحديث (٨١٩).

لَمْ جَمِعَ عُثْمَانَ النَّاسَ عَلَى مُصْحَّفٍ وَاحِدٍ.

وليس معنى هذا: أن القرآن لم يكن محفوظاً قبل هذه الصحف، وإنما كان موجوداً في صدور الرجال، وقد حفظه في عهد النبوة جماعة، وبعد ذلك العهد حفظه جماعات.

وقول بعضهم: إنه لم يحفظه إلا أربعة، وورد في بعض الألفاظ: «لم يجتمع القرآن في عهد النبوة إلا أربعة»^(١)، معناه: أن هؤلاء هم الذين كانوا يتولون إقراء القرآن للناس؛ فكان الناس يرجعون إليهم في إقراء القرآن، وليس المقصود به أنه لم يحفظه إلا هؤلاء الأربعة فقط.

وهذه الصحف التي كتبها زيد بن ثابت بقيت عند أبي بكر - رضي الله عنه - حياته، ثم أخذها عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ثم بعد ذلك كانت عند حفصة بنت عمر أم المؤمنين - رضي الله عنها - فلما جاء عهد عثمان كان الناس يتداولون صحفاً متفرقة مختلفة، وهذه الصحف تختلف في اللهجات، وفيها قراءات شاذة؛ فخشى حديث من اختلاف الناس وعدم انتظام أمورهم، فجاء حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - إلى عثمان وقد أفزعه اختلاف الناس في

(١) أخرجه البخاري (١٩١٣/٤) كتاب فضائل القرآن بباب القراء من أصحاب محمد ﷺ الحديث

(٤٧١٧) من حديث قتادة أنه سأله أنس بن مالك رضي الله عنه: من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ قال: أربعة كلهم من الانصار أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبوزيد.

وآخرجه أيضاً برقم (٤٧١٨) من حديث ثامة عن أنس: لم يجمع القرآن إلا أربعة: أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبوزيد. وجاء أيضاً بالفاظ أخرى عن النبي ﷺ كما في الترمذى

(٦٧٤/٥) الحديث (٣٨١٠) من حديث ابن عمر "خلوا القرآن من أربعة من ابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وسالم مولى حذيفة" وقال الترمذى حسن صحيح. وعند أحمد (٢/٢٨٩

(٦٧٦٧) الحديث (١٨٩) بلفظ "استقرءوا القرآن"

وكتب في الرقاع وغيرها، في عهد النبوة، لم في الصحف، في عهد أبي بكر،

وهو لاء الصحابة - أيضاً - أتوا بهذا التمثيل؛ لبيان أن هذه الأحرف السبعة غير متصادة ولا متناسبة، وأنها متفقة في المعنى وإن وقع فيها اختلاف، وليس المراد عندهم هذه الألفاظ بخصوصها «هَلْمٌ» و«أَقْبَلٌ»، وإنما مرادهم التمثيل ولو أتى بمثل «فَتَبَتَّوا» وقراءة «فَتَبَيَّنُوا» [الحجرات: ٢٦] لكان أوضح وأولى؛ لأن كلامهما دالٌ على نفس المعنى، وكلاهما نازل، وقد ورد كلاهما عن النبي ﷺ. وخلاصة القول في ذلك أن التمثيل بـ«هَلْمٌ»، و«أَقْبَلٌ» لا يدل على أن الصحابة يحيزنون رواية القرآن بالمعنى.

(وكتب في الرقاع وغيرها في عهد النبوة) يعني: أنه في عهد النبي ﷺ كتب في الرقاع والسعف وكان موجوداً في صدور الرجال، ثم بعد ذلك في عهد أبي بكر - رضي الله عنه - كتب في الصحف؛ وذلك أنه أتى عمر - رضي الله عنه - إلى أبي بكر^(١) - رضي الله عنه - وقال: «إن القتل قد استحرَّ في قراءة القرآن - وذلك بعد معارك اليمامة - وإنني أخشى أن يذهب القرآن؛ فإن مواطن الجihad يخشى أن يستحرَّ القتل فيها بالقراءة، وإنني أرى أن تأمر بالقرآن أن يُكتب وأن يُجمع، فلم يزل عمر - رضي الله عنه - يكرر هذا القول على أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - حتى شرح الله صدره لذلك، فأمر زيد بن ثابت، فجمعته من السعف واللخاف وصدور الرجال، وسجله في هذه الصحف.

(١) أخرجه البخاري (١٩٠٧/٤) كتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن الحديث (٤٧٠١).

وَالْجَمِيعُونَ: أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَا يَحْتَمِلُهُ رَسْمُهَا، وَمُتَضَمِّنَهَا الْعُرْضَةُ الْأُخْرَى، وَتَرْتِيبُ الْآيَاتِ بِالنَّصْ،

القراءة، فأشار عليه بكتابه الصحف بحيث يكتب من الصحف التي كتبها أبو بكر نسخاً أخرى توزع على البلدان، فيعتمدوا الناس، فكتب هذه النسخ وأرسلت إلى الأفاق.

وليس معنى هذا: أن القرآن لم يكن موجوداً إلا في هذه المصاحف، بل الناس كانوا يحفظون القرآن، وقد دونوه في صحفهم، ولكن بعضهم كان لديه قراءة شاذة، وبعضهم يقرؤه باختلاف اللهجات، وحيثند خشى من اختلاف الناس، فكتب هذه المصاحف.

(والجمهور أنه مشتمل على ما يحتمله رسماً وتضمنته العرضة الأخيرة) يعني: أن جمهور أهل العلم يرون أن هذا المصحف العثماني قد اشتتمل على جميع الأحرف السبعة باحتمال رسماً، فرسم مصحف عثمان يحتمل القراءات المتعددة؛ ومن هنا قرر الفقهاء أن كل قراءة تخرج عن قراءة مصحف عثمان فإنها قراءة شاذة.

والعرضة الأخيرة هي عرض جبريل للقرآن على النبي ﷺ في آخر رمضان من حياته، فإنه قد عرض عليه القرآن كاملاً، وهذا العرض قد تضمن جميع الأحرف التي قد نزل بها القرآن.

(وترتيب الآيات بالنص) يعني: أن ترتيب الآيات في السورة الواحدة ثابت بواسطة النص، ودليل ذلك ما ورد في الحديث أن النبي ﷺ كان إذا نزلت عليه الآيات قال: «اجعلوها في السورة التي يذكر فيها كذا بعد آية كذا»^(١)، ويidel

والسُّورَ بِالاجْتِهادِ.

على ثبوت ترتيب الآيات بالنص أن النبي ﷺ كان يقرأ سور القرآن كاملة، وهذه القراءة تكون بهذا الترتيب الذي بين أيدينا.

ويدل عليه - أيضاً - ما ورد من الأحاديث في إثبات أوائل السور، أو أواخرها؛ كما في الحديث: «تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ وَالَّتِي فِي أَخِيرِ النَّسَاءِ»^(٢) في قضية الكلالة، وكما في صحيح مسلم: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِّنْ أُولَئِكَ سُورَةِ الْكَهْفِ وَقُرِئَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ وَفِي لَفْظِهِ: «مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْكَهْفِ»»^(٣).

ويدل على ذلك ما ورد في نزول قوله - تعالى -: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ»^(٤) [النحل: ٩٠]، فإن النبي ﷺ أرشدهم إلى موضعها تحديداً.

(والسور بالاجتهاد) يعني: أن ترتيب سور القرآن ليس بطريق نصيٍّ، وإنما هو ثابت بطريق الاجتهاد، وهذا رأي جماعة من المفسرين والعلماء، واستدلوا عليه بعدد من الأدلة.

منها: ما ورد عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال لعثمان - رضي الله عنه -: ما حملكم على أن عمدم - يعني: قصدتم - إلى سورة الأنفال وهي من الثاني وإلى سورة براءة وهي من المثنين فقررتمن بينهما؟ فقال عثمان: إن النبي

(١) سبق تخرجه صفة (٥٣).

(٢) أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء (١٥٥٥/١)، في صلاة المسافرين الحديث (٨٠٩)، وأخرجه أبو داود (١١٧/٤) الحديث (٤٣٢٣)، وأحمد في المستند (٤٤٩/٦) الحديث (٢٧٥٥٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٤٩/٣)، وابن السنى في عمل اليوم والليلة (٦٧٠).

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٨/١)، كتاب الصلاة: باب من جهر بها (٧٨٦)، (٧٨٧) والترمذى (٥/ ٣٠٨٦) أبواب التفسير: باب (ومن سورة التوبه) (٣٠٨٦) وقال: حسن صحيح.

﴿الْقُرْآنَ فِي رَمَضَانَ الْأَخِيرِ عَرْضَةً تَامَّةً كَامِلَةً مَرْتَبَةً﴾^(١)، وهذا العرض لا بد أن يكون بترتيب؛ فيكون موافقاً للترتيب الذي بين أيدينا.

ويستدلون على ذلك ثالثاً: بما ورد في حديث المرأة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ فلم يردها النبي ﷺ، فجاء رجلٌ فقال: يا رسول الله، زوّجْنِيها. فقد جاء في بعض الروايات أنهم قالوا: «وكان معه سورة البقرة والسورة التي تليها»^(٢)، وهذا يدل على أن الترتيب كان موجوداً.

واستدلوا على ذلك رابعاً: بما ورد في الحديث أن القرآن يُحاجُ عن صاحبه يوم القيمة يَقْدُمُهُ سورة «البقرة» وسورة «آل عمران»^(٣)، وهذا دل على أن ذلك الترتيب مَعْنَى مقصود.

واستدلوا على ذلك خامساً: بما ورد عن النبي ﷺ: أنه قرأ السبع الطوال في ركعة^(٤)؛ مما يدل على أنها مرتبة كذلك.

(١) أخرجه البخاري (٢٣١٧/٥)، كتاب الاستذان: باب من ناجى بين يدي الناس (٥٩٢٨)، ومسلم (١٩٠٤/٤) كتاب فضائل الصحابة الحديث (٢٤٥٠).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ «التي تليها»، النسائي (٣١٣/٢) بباب النكاح على تعليم القرآن حديث (١٤١٧٦) من حديث سهل بن سعد. وأصل الحديث مخرج في الصحيحين انظر البخاري (١٩٧٣/٥) كتاب النكاح بباب السلطان ولبي الحديث (٤٨٤٢)، ومسلم (١٠٤٠/٢) كتاب النكاح الحديث (١٤٢٥).

(٣) أخرجه مسلم من حديث التواس (٥٥٤/١) كتاب صلاة المسافرين الحديث (٨٠٥).

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٣٤٨/٥)، وقال البيهقي: رجاله رجال الصحيح: انظر المجمع (٧/١٥٩).

﴿تَوْفِيَ وَلَمْ يَفْصُلْ بَيْنَهُمَا وَلَمْ أَسْأَلْهُمَا﴾؛ فدل سؤال ابن عباس عن ذلك على أن هذا الترتيب قد كان باجتهادهم.^(١)

واستدلوا على ذلك ثالثاً بأن الصحابة - رضوان الله عليهم - قد اختلفوا في ترتيب سور القرآن؛ ولذلك مثلاً يقولون: تأليف ابن مسعود وترتيبه لسور القرآن يخالف ترتيب غيره.

واستدلوا ثالثاً: على كون ترتيب سور القرآن اجتهادياً وليس نصياً بما ورد في حديث حذيفة أن النبي ﷺ صلى صلاة الليل، فقرأ سورة «البقرة»، ثم سورة «النساء»، ثم سورة «آل عمران»^(٢)، مما يدل على أن الترتيب اجتهادي، وليس نصياً.

والقول الآخر: أن ترتيب سور القرآن ثابت بالنص، وليس بالاجتهاد، واستدلوا على ذلك بعدد من الأدلة:

منها: أن القرآن قد أنزل إلى السماء الدنيا في ليلة القدر، كما ورد عن ابن عباس مكتوباً، وهذه الكتابة لا بد أن تكون بترتيب، والمصحف الذي بين أيدينا مثال لذلك المصحف المتزل إلى السماء الدنيا؛ فكان موافقاً له في ترتيبه.

واستدلوا على ذلك ثانياً: بأن جبريل - عليه السلام - قد عرض على النبي

(١) أنظر الحاشية (١) في ص (٦٦).

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٦/١) كتاب صلاة المسافرين الحديث (٧٧٢). والنسائي (٢٢٤/٢) في كتاب التطبيق الحديث (١٣٣).

المتوارد عليه، وإذا ورد دليل قطعي على مسألة حرمت مخالفته، وحينئذ يحرم علينا خالفة ترتيب سور القرآن، فمن قال: سأرتب سور القرآن بحسب نزولها، قيل له: هذا الترتيب مخالف لما وقع عليه إجماع الأمة القطعي.

ويتعلق بمصحف عثمان مسألة، وهي هل يجب علينا المحافظة على رسم المصحف أو إبداله وتغييره بحسب ما يعرفه الناس من قواعد الإملاء ونحو ذلك؟

والصواب في هذا: أنه لا يجوز لثلاثة أمور:

الأول: وقوع إجماع الصحابة والتابعين وإجماع الأمة على هذا المصحف بهذا الخط؛ فيحرم مخالفتهم.

الثاني: أنه لوحظ في هذا الخط جمعه للحروف التي نزل بها القرآن؛ فيكون حاوياً للقراءات، فإذا بدأنا هذا الرسم فحيثند لا يكون رسم القرآن محتواً على هذه الأحرف.

الثالث: أن في ذلك وسيلة إلى تبديل القرآن وتغييره، والله - عز وجل - قد أمرنا بالمحافظة على هذا القرآن، وبذل الأسباب لاجتناب تبديله وتغييره.

واستدلوا عليه سادساً: بما ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: «أَفَرِءُوا الزَّهْرَاءِنِ الْبَقَرَةَ وَآلَ عَمْرَانَ؛ فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا هُمَا غَمَامَتَانِ ثُحَاجَانِ عَنْ صَاحِبِيهِمَا»^(١)، فقرن بينهما مما يدل على أن هاتين السورتين قد حُفِظَ ترتبيهما أصلًا.

ويدل على ذلك سابعاً: نظم القرآن، فهذا القرآن في تنظيمه لو كان اجتهاداً من الصحابة، لجمع الصحابة بين السور المشابهة في أوائلها؛ فمثلاً يجمعون بين السور التي في أوائلها حمد، أو السور التي في أوائلها تسبيح، أو السور التي في أوائلها «حم» [غافر: ١١]، ولكن الصحابة لم يجمعوا بينها؛ مما يدل على أنهم قد تلقوا ذلك عن النبي ﷺ.

ويدل عليه ثامناً: ما ورد في حديث ابن مسعود أنه قال: «أنا أعرف القرآن»^(٢)، يعني: السور التي قرأت بينها النبي ﷺ، ثم عددها على هذا الترتيب المعروف.

وهذا القول أقوى من القول الأول، وأما حديث حذيفة فيحمل أنه كان قبل العرضة الأخيرة؛ فلم يكن هذا الترتيب معروفاً عند النبي ﷺ في أول الأمر، ثم لما عرض القرآن على جبريل رتبه هكذا.

وعلى كلاً القولين فإن هذا الترتيب ترتيب قطعي؛ ل الواقع الإجماع القطعي

(١) أخرجه مسلم من حديث أبي أمامة (٥٣/١) كتاب صلاة المسافرين الحديث (٨٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٨/١)، في كتاب صفة الصلاة: باب الجمع بين السورتين في الركعة الحديث (٧٤٢)، وأخرجه مسلم (٥٦٥/١)، في كتاب صلاة المسافرين الحديث (٨٢٢).

﴿فَإِنَّمَا تُولُوا فَيْمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾

ومنه قوله - تعالى - : **﴿فَإِنَّمَا تُولُوا فَيْمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾** [البقرة: ١١٥] ، فظاهر هذه الآية : أنه يجوز التوجُّه في الصلاة إلى أي جهة ، وهذا ليس مراداً ، وإنما سبب نزول هذه الآية فيه قولان للمفسرين :

القول الأول : أن بعض الصحابة خرجو في بَرِّيَّةٍ فاشتبهت عليهم القبلة ، فاجتهدوا ، وتحرّروا ، ثم صَلَّوا فَتَبَيَّنَ لهم أن صلاتهم على خلاف القبلة ، فنزلت هذه الآية^(١) : **﴿وَإِنَّهُ لِلتَّشْرِيقِ وَالتَّغْرِيبِ فَإِنَّمَا تُولُوا فَيْمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾** [البقرة: ١١٥] لتقرر رفع الجناح عن جهل جهة القبلة فاجتهد وتحرّى ، فكانت صلاته إلى غير القبلة .

والقول الثاني : أنها نزلت في صلاة النافلة إذا أذأها العبد على الراحلة فإنه

يموز حينئذ أن يتوجه إلى حيث توجهت به راحلته .^(٢)

فقد ذكر المؤلف هنا فائدة من فوائد معرفة أسباب النزول وهي فهم الآية ورفع الإشكال الواقع فيها .

ومن الفوائد - أيضاً - معرفة الحكمة التي لاحظها الشارع في إثبات الحكم ، ومعرفة الحكم والعلل يفيد في مسائل القياس ، وفيهذا - أيضاً - في الثبات على الحكم ، ومعرفة فضل الله - عز وجل - علينا بأحكام الشريعة .

(١) ينظر : سنن الترمذى (١٧٦/٢) أبواب الصلاة : باب ما جاء في الرجل يصلى لغير القبلة الحديث (٣٤٥) وقال : هذا حديث ليس إسناده بذلك . وابن ماجه (١/٣٢٦) كتاب إقامة الصلاة : باب من يصلى لغير القبلة الحديث (١٠٢٠) .

(٢) كما عند مسلم من حديث ابن عمر (١/٤٨٦) كتاب صلاة الحديث (٧٠٠) والنمساني (١/٢٤٤) الحديث (٤٩١) .

أسباب نزوله

مَعْرِفَةُ سَبَبِ نَزْوْلِ الْقُرْآنِ، يُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْآيَةِ، فَقَدْ يَكُونُ الْفَظُّ عَامًا، وَالسَّبَبُ خَاصٌّ وَمِنْهُ: ﴿إِنِ ارْتَبَّتْ﴾

يعني : نزول القرآن . وقوله : (القرآن) على جهة العموم ، والمراد به الحصوص ، أي : معرفة سبب نزول بعض آيات القرآن .
فيه فوائد أنه (يعين على فهم الآية) ؛ فإن الآية قد تستشكل معناها إذا لم نعرف السبب الذي نزلت فيه .

(فَقَدْ يَكُونُ الْفَظُّ عَامًا وَالسَّبَبُ خَاصٌّ) الواو في «السب» استثنافية .

(ومِنْهُ ﴿إِنِ ارْتَبَّتْ﴾) المراد بهذه الآية آية سورة الطلاق : **﴿وَاللَّاثِي يَشَنُّ مِنَ الْمَحِيصِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبَّتْ فَيَدْتَهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾** [الطلاق: ٤] فلا يقول قائل : الآية إذا لم نرتب فيها فإنها لا تعتد بثلاثة أشهر ؛ لأن الله قال : **﴿إِنِ ارْتَبَّتْ﴾** و«إن» أداة شرط ، وإنما سبب نزول الآية : أنه لما نزل قوله - تعالى - : **﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْتَضِبُ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةُ قُرُونٍ﴾** [البقرة: ٢٢٨] جاء الصحابة إلى الرسول فقالوا : يا رسول الله ، إن من النساء الكبار - أى : اللاتي لا يخضن - والصغرى والحمل ؟ فنزلت هذه الآية لَمَّا ارتتابوا في حكم هؤلاء النساء^(١) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أبي بن كعب (٣/٥٥٤) ، والحاكم في المستدرك (٢/٥٣٤) الحديث (٢١/٣٨٢) ، والبيهقي (٧/٤١٤) الحديث (٦٥١٥) .

عامه وخاصه

والمراد بالعام: اللفظ الواحد المستترقُ لجميع ما يصلح له دفعه واحدة من غير حصر.

قولنا: «اللفظ» يخرج الذوات، ويخرج الأفعال؛ فإنها ليست عامّة.

وقولنا: «الواحد» يخرج الألفاظ المتعددة المتعاطفة، مثل: زيد وعمر وخالد؛ فهذه تدل على ذوات كثيرة، لكنها بألفاظ متعددة؛ فلا تكون عامّة.

وقولنا: «المستترق»، يعني: أنه شامل لجميع أفراده.

وقولنا: «ما يصلح له»، يعني: لجميع الأفراد الذين يكونون تحته.

قولنا: «دفعه واحدة»، يخرج الألفاظ المشتركة؛ فإنها تستترق ما يصلح لها على أحد الأقوال، لكنها ليست دفعه واحدة، وإنما على سبيل البَدَلَةِ.

وقولنا: «من غير حصر»، يخرج الألفاظ الأعداد، مثل: عشرين وثلاثين؛ فإنها لفظ واحد مستترق لجميع ما يصلح له دفعه واحدة، لكن بواسطة الحصر.

ومن أمثلة العام لفظ: الذي، والذين، وما الموصولة، وكل، قال - تعالى -: **﴿وَاللَّهُ يُكْلِمُ شَتَّى عَلِيمٌ﴾** [البقرة: ٢٨٢] فـ «كل» هنا عامّة وقال - تعالى -: **﴿نَّهَىٰ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾** [البقرة: ٢٨٤] فـ «ما» هنا عامّة.

وألفاظ العموم يجمعها ستة أنواع:
كل وجميع وغورهما.

والأسماء المبهمة، مثل: ما ومَنْ.

والأسماء الموصولة: الذي، والتي، والذين، واللائي.
والأسماء المعرفة بـ «أَلْ» الجنسية.

ومن فوائد معرفة أسباب النزول - أيضاً - أن صورة السبب التي نزل النص من أجلها تدخل في النص دخولاً قطعياً؛ فلا يصح استثناؤها أو تخصيصها، فإذا نزلت الآية العامة في سبب خاص، فإنه حينئذ لا يجوز لنا أن نخرج هذا السبب الخاص من عموم الآية، ولا تخصيصه بدليل آخر؛ لأن صورة السبب قطعية الدخول في اللفظ العام، ولكن العبرة بعموم اللفظ؛ فلا يصح أن تخصيص اللفظ العام بسبب وروده على سبب خاص.

ويدل على ذلك أن كثيراً من الآيات والأحاديث قد وردت في أسباب خاصة بالفاظ عامّة، ومع ذلك فهمها الصحابة على عمومها.

ومن أمثلة ذلك حادثة اللعان بين الزوج وزوجته؛ فإنها نزلت في قصة **عُويمٌ العجلاني**^(١)، فالسبب خاص لكننا نحكم بذلك الحكم في كل قضية مشابهة لهذه القضية.

وكذلك - أيضاً - آيات الظهار فإنها نزلت في قصة خاصة^(٢)؛ فلا يصح لنا أن تُخصص هذا اللفظ العام ونجعله خاصاً بصورة السبب؛ لأن العبرة بعموم اللفظ، وليس بخصوص السبب، وكذلك بقية الأحكام.

(١) أخرجه البخاري من حديث سهل بن سعد الساعدي (٤/٧٧١)، كتاب التفسير، باب: **﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾** الحديث (٤٤٦٨)، وأخرجه مسلم (٢/١١٢٩-١١٣٤)، كتاب اللعان، الحديث (١٤٩٢).

(٢) أخرجه أحمد في المسند من حديث خولة بنت ثعلبة مع زوجها أوس بن الصامت (٦/٤٦) الحديث (٢٤٢٤)، والنسائي (٦/١٦٨) في كتاب الطلاق بباب الظهار الحديث (١٦٨/٦) والحاكم في المستدرك (٢/٥٢٣) في تفسير سورة المجادلة حديث (٣٧٩١) وابن ماجة (١/٦٦) الحديث (٢٠٦٣).

تبيه: أخرج الحديث أبو داود (٢٦٦/٢) في كتاب الطلاق بباب الظهار حديث (٢٢١٤) لكن سماها «خولبة بنت مالك بن ثعلبة». قال الحافظ في الفتح (١٣/٣٧٤): «وهذا يحمل على أن اسمها كان رعا صغر، وإن كان محفوظاً فتكون نسبت في الرواية الأخرى بجدها، وقد ظهرت الروايات بالأول».

**العامُ : أَقْسَامٌ ؛ مِنْهُ : الْبَاقِي عَلَى عُمُومِهِ، كَـ ﴿خَرِّبْتَ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ .
وَالْعَامُ الْمُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ، كَـ ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ .**

وأسماء الجموع المضافة إلى معرفة.

قال المؤلف: (العام أقسام) يعني: اللفظ العام ينقسم من جهة أصله ومن جهة دلالته على جميع الأفراد إلى ثلاثة أقسام:

الأول: لفظ في أصله عام، وقد بقي على دلالته اللغوية في كونه دالاً على جميع الأفراد، كقوله - تعالى: ﴿خَرِّبْتَ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)؛ فلا يصح استثناء شيءٍ من الأمهات، ولا تخصيصه.

ومن أمثلة ذلك: قوله - سبحانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: ١)؛
**فـ ﴿الْعَالَمِينَ﴾ جمع عالم باقٍ على عمومه، وكذلك قوله - تعالى:-
﴿وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ (آل عمران: ٤٠) وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ (النور: ٤٠)، فهذا كله باقٍ على عمومه.**

النوع الثاني: عام يراد به الخصوص، فهو في ذاته لفظ عام، لكن في معناه لا يشمل جميع الأفراد.

ومن أمثلته قوله - سبحانه: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ (آل عمران: ١٧٣)،
**فإن ﴿النَّاسُ﴾ في الأصل لفظ عام؛ لأنَّه اسم جنس معرف بـ «أَل» الجنسية،
لكنه هنا أريد به الخصوص.
وقد قيل: إن القائل شخص واحد.**

ومن أمثلته قوله - تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا أَتَيْهُمُ اللَّهُ مِنْ

وَالثَّالِثُ: الْعَامُ الْمَخْصُوصُ وَهُوَ كَثِيرٌ، إِذَا مَا مِنْ عَامٍ إِلَّا وَقَدْ خُصَّ؛

فضلٍ» (النساء: ٥٤) على أحد التفاسير؛ فإنه قد فسر بأنه النبي ﷺ^(١)، ومثله قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ (البقرة: ١٩٩)، فقد فسر لفظ ﴿النَّاسُ﴾ هنا بابراهيم عليه السلام^(٢)، ومثله: ﴿نَتَادَتِهِ الْمَلِكَةُ﴾ (آل عمران: ٣٩)؛ حيث فسر بأن المنادي هنا جبريل عليه السلام^(٣).

النوع الثالث: لفظ عام بقي في دلالته على الاستغراق، لكنه أخرجت منه بعض الألفاظ، ومن أمثلته: ﴿خَرِّبْتَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ (المائدة: ٣)، ثم بعد ذلك **بَيْنَ أَنَّ الْمُضطَرَّ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ، فَـ ﴿الْمَيْتَةَ﴾ هُنَّا مَعْرُوفٌ بـ «أَل» الجنسية؛ فيفيد العموم ثم استثنى منه المضطر؛ فيجوز له أكل الميتة؛ فهذا عام مخصوص.
(وهو كثير) ، وظاهر هذا أن هذا النوع الثالث - وهو العام المخصوص - أكثر ما في القرآن، والصواب أن أكثر عمومات القرآن باقية على عمومها، فإذا تأمل الإنسان ألفاظ العموم في القرآن وجدتها باقية على عمومها.**

ثم قال المؤلف: (إذ ما من عام إلا وقد خُصَّ) وهذا خطأ؛ لأنَّ كثيراً من العمومات باقٍ على عمومه؛ كما في قوله - تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، وقوله: ﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ (النور: ٤٠)، وقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرٌ كَيْرٌ﴾ (آل عمران: ٧)؛ فهذا كله باقٍ على عمومه.

(١) ذكره ابن جرير (١٣٨/٥) بسنده عن السدي وابن عباس ومجاهد والضحاك . وانظر ابن كثير (٥١٤/١) والقرطبي (٢٧٩/٤) وأضواء البيان (١٦٣/٩).

(٢) انظر ابن جرير (٢٩١/٢) وهو قول الضحاك ، وانظر ابن كثير (٢٤٣/١) وأضواء البيان (٨٩/١).

(٣) ذكره ابن جرير (٢٤٩/٣) عن السدي ، وانظر أيضاً أضواء البيان (٣٦٧/٣).

والمُنْفَصلُ : كَايَةٌ أُخْرَى ،

والثالث : البدل مثل قوله - سبحانه - : **﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾** [آل عمران: ٩٧] فلفظة **«الناس»** عامة، و**«مِنْ أَسْطَاعَ»** بدل؛ فـ**المُنْفَصل** لفظ **«الناس»** فنقول: العاجز لا يجب عليه الحج.

والرابع: الشرط: فالشرط يخصص العموم، ومنه قوله - جل وعلا - : **﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَمْرًا﴾** [البقرة: ١٨٠] فـ**«إِنْ»** أداة شرط تخصيص وجوب الوصية فيمن **«تَرَكَ خَمْرًا»**.

والنوع الخامس: الغاية : فالغاية تخصيص العموم، ومنه قوله - سبحانه - : **﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَّ﴾** [البقرة: ٢٢٢]؛ فهذا نهي عن القرابان على جهة العموم، ثم استثنى ما كان بعد الطهارة والتطهير؛ فإنه جائز استثناء من هذا العموم ومثله **﴿فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَحْلِلْ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾**.
 (والمُنْفَصل) يعني: أن النوع الثاني من **المُنْفَصلات**: **المُنْفَصلات المُنْفَصلات**.

(كَايَةٌ أُخْرَى) : كان تأثينا آية، ثم تخصصها بـكَايَةٌ أُخْرَى، ومن أمثلته قوله تعالى - : **﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْتَضِي بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ قُرُونٌ﴾** [البقرة: ٢٢٨] استثنينا منها غير المدخول بها؛ لقوله - سبحانه - : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَكَحُّنُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْشُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾** [الأحزاب: ٤٩]، فالمطلقة غير المدخل بها ليس عليها عدة، ولا تعتد ثلاثة قرون.

والمُخْصَصُ : إِمَّا مُتَّصِلٌ ، وَهُوَ : خَمْسَةٌ ، أَحَدُهَا الْإِسْتِثْنَاءُ ،

(والمُخْصَص) ينقسم إلى نوعين ، والمراد بالمُخْصَص: الدليل الذي يخرج بعض الأفراد عن دلالة العموم وهو نوعان:

النوع الأول: (مُنْفَصلات متصلة)، والمراد بالمُنْفَصلات المتصلة: التي تأتي مع الخطاب العام في سياق واحد.

(وهو خمسة) : فالمُنْفَصلات المتصلة خمسة أنواع: (أحدُهَا الْإِسْتِثْنَاءُ)، فإذا ورد استثناء، فإننا نخصص ما بعده من الحكم السابق لأداة الاستثناء ، ومن أمثلته:

قوله - تعالى - : **﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُنْفَصلَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَنْتَهَى شَهَادَةٍ فَأَجْلِدُوهُنَّ ثَمَنَبِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبِلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبْدَأَ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾** [إِلَّا الَّذِينَ تَأْبُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾] [النور: ٤، ٥] وقوله - تعالى - : **﴿إِنَّمَا جَزَّا الَّذِينَ يَحْكَمُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادُوا أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصْلَبُوا أَوْ يُنْحَرَفُوا أَوْ يُنْفَقَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جُزَّى فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾** [إِلَّا الَّذِينَ تَأْبُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾] [المائدة: ٣٣، ٣٤]

الثاني: الصفة؛ فإن الصفة يُخْصَص بها اللفظ العام، ومنه قوله - تعالى - : **﴿وَرَبِّكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَاءِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾** [النساء: ٢٣] فقوله: **﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾** صفة، فحيثند تحرم الريبة من الزوجة التي دخل بها دون الزوجة التي لم يدخل بها.

كَهُنَّ يُعْطُوُا الْجِزْيَةَ خص: "أَمْرْتُ أَنْ أُفَاتِلَ النَّاسَ، حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ".

"الناس" (١) فـ«الناس» عام؛ لأنّه جمع أو اسم جنس معروف بـ«أَل» الجنسية؛ فيفيد العموم، وقد خص بقوله - تعالى: «**فَقِيلُوا لَنِيَّرَتْ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُخْرِمُونَ مَا حَرَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدْيِنُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ هُنَّ يُعْطُوُا الْجِزْيَةَ عَنْ يَمْرُ وَهُمْ صَفَرُورُكَ**» [التوبه: ٢٩]؛ حيث استثنى الآية دافعي الجزية من المعاهدين؛ فلا يقتلون.

ومن أمثلته ما ورد في الحديث: «**مَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ**» (٢)، قوله: «مَا قُطِعَ» عام ثم خصص بقوله - تعالى: «**وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوتَارِهَا**» [النحل: ٨٠]؛ فدل ذلك على أن الأصوات المأخوذة من الحيوان الحي يجوز استعمالها.

وما ورد في الحديث أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في أوقات معينة (٣)، ثم خصصنا هذا النهي العام بقوله - تعالى: «**حَفِظُوا عَلَى الصلوٰتِ وَالصلوٰةِ الْوُسْطَى**» [البقرة: ٢٢٨]، فنقول: إنه يجوز قضاء الصلوات في أوقات النهي.

(١) أخرجه البخاري من حديث ابن عمر (١٧/١) كتاب الإيمان باب (فإن تابوا وأقاموا الصلاة ...) الحديث (٢٥)، ومسلم (٥٣/١) كتاب الإيمان الحديث (٢٢).

(٢) أخرجه أبو داود من حديث أبي واقد الليثي (١١١/٣)، في كتاب الصيد: باب في صيد قطع منه قطعة (٢٨٥٨)، والترمذي (٤/٤) في كتاب الأطعمة: باب ما قطع من الحي فهو ميت (١٤٨٠)، وأخرجه أحمد في المسند (٢١٨/٥) الحديث (٢١٩٥٣)، والدارمي في السنن (٢/٩٣)، في كتاب الصيد: باب في الصيد بين منه العضو حدث (٢٠١٨).

(٣) ورد في ذلك عدة أحاديث منها حديث أبي هريرة كما أخرجه البخاري (١/٢١)، كتاب المواقف: باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (٥٥٦)، ومسلم (١/٥٦٦)، كتاب صلاة المسافرين الحديث (٨٢٥).

أو حديثاً، أو إجماعاً؛ ومن خاص القرآن: ما كان مخصوصاً لعموم **السنة**

(أو حديث) يعني: أن عموم الآية قد يخصّص بالحديث، ومنه قوله - سبحانه: «**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمَا**» [المائدah: ٣٨] فـ«السارق» عام؛ لدخول «أَل» الجنسية عليه، ثم خصصنا هذا العموم بما ورد في السنة بأن سارق ما دون النصاب لا يقطع (٤)، وأن السارق من غير الحرج لا يقطع.

(أو إجماع) يعني: أن عموم الآية يخصّص بواسطة الإجماع، ومن أمثلته العموم في آيات المواريث؛ كقوله تعالى: «**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِذَكْرِ مِثْلِ حَظِ الْأُثَرَيْنِ**» [النساء: ١١]، فإن «أَوْلَادِكُمْ» جمع مضارف إلى معرفة؛ فيفيد العموم؛ فخصّ بالإجماع على أن الابن الرقيق لا يرث من والده.

ومنه قوله - تعالى: «**فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً**» [النساء: ٤٣] فإن «ماء» نكرة في سياق النفي، فأفادت العموم وخصّ هذا العموم بالإجماع على أن الماء المغسّل بنجاسة لا يجوز الوضوء به.

(ومن خاص القرآن ما كان مخصوصاً لعموم السنة)، أي: أنه قد تأتي سنة عامة، ثم تخصّصها بأية قرآنية خاصة، ومن أمثلته قوله ﷺ: «**أَمْرْتُ أَنْ أُفَاتِلَ**

(٤) أخرجه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها (٦/٢٤٩٢)، كتاب الحدود، باب قول الله تعالى: «**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ**» الحديث (٦٤٠٨) وأخرجه مسلم في الصحيح (٣/١٣١٢)، كتاب الحدود الحديث (١٦٨٥).

وقولنا: (رفع الحكم) يخرج رفع غير الأحكام من الذوات وغيرها.
وقولنا: (الشرععي)، لأن الكلام في الشرع المتعلق بالأدلة الشرعية، والحكم عند الأصوليين يراد به: ذات الخطاب، وذات الدليل.
(الثابت بخطاب متقدم)، ولو كان رفعاً لحكم ثابت بالبراءة الأصلية؛ فإنه لا يكون نسخاً.

مثال ذلك: كانت الخمر مباحة أول الإسلام، ثم نزل النص القاطع بتحريم الخمر؛ فلا يكون هذا نسخاً؛ لأن إباحة الخمر لم تثبت بنص متقدم، وإنما ثبتت بواسطة البراءة الأصلية، أي: الإباحة الأصلية.
(بواسطة خطاب متراخ عنده) فيشترط في النسخ أن يكون خطاباً؛ فلا يصح أن ننسخ بواسطة القياس أو ننسخ بواسطة الإجماع.
(متراخ عنه) يعني: لا بد أن يكون النسخ متاخراً عن المسنخ؛ فلا يصح أن ينزل في وقت واحد.

ومن أمثلة النسخ ما ورد من نسخ عدد من الأحكام الشرعية، مثل آية المصابرة؛ فإنه كان في أول الإسلام يحرّم على الإنسان أن يفر من عشرة، ثم نسخ هذا إلى تحريم فرار الإنسان من اثنين؛ قال - تعالى -: **﴿لَيَأْتِيَا
الَّتِيْ حَرَضَ الْمُؤْمِنِيْنَ عَلَى الْقِتَالِ إِن يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَبَرُوْنَ يَغْلِبُوْا
مِائَتَيْنِ﴾** [الأفال: ٦٥]، ثم سُنّ ذلك بقوله - تعالى -: **﴿الَّتِيْ حَفَّ اللَّهَ
عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيْكُمْ ضَعْفًا فَلَيْكُنْ مِنْكُمْ مِائَةً صَابِرَةً يَغْلِبُوْا مِائَتَيْنِ﴾**
[الأفال: ٦٦].

الناسخ والمسنخ

يَرُدُ النَّسْخُ يَعْنِي الإِزَالَة، وَمِنْهُ: **﴿فَيَسْخَعُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَنُ﴾**،
وَيَعْنِي: التَّبْدِيل، **﴿وَإِذَا بَدَلْنَا إِيَّاهُ مَكَارَهُ إِيَّاهُ﴾**

النسخ في اللغة يطلق على معانٍ:
الأول: الإزالة، ومنه قوله - تعالى -: **﴿فَيَسْخَعُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَنُ﴾**
[الحج: ٥٢]، يعني: يزيله.

والثاني: التبديل، ومنه قوله - تعالى -: **﴿وَإِذَا بَدَلْنَا إِيَّاهُ مَكَارَهُ إِيَّاهُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٌ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾** [النحل: ١٠١]،
وهذه الآية لم يذكر فيها لفظ «النسخ»، فلا يصح الإتيان بها هنا، ولو ذكر المؤلف قوله - تعالى -: **﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾** [البقرة: ١٠٦]، لكن أولى؛
فإن المراد بها تبديل الآية بآية أخرى.

والمعنىان السابقان من المعاني اللغوية؛ فالنسخ في اللغة قد يطلق على الإزالة؛
ولذلك تقول العرب: **«نَسَخَتِ الرِّيحُ الْأَكْرَبَ**» يعني: أزالته، وقد يأتي يعني:
النقل، تقول: **«نَسَخْتُ مَا فِي الْكِتَابِ**» يعني: نقلته إلى كتاب آخر، سواء مع بقاء
الأصل أو مع عدم بقائه.

ويراد بالنسخ في الاصطلاح: رفع الحكم الشرعي الثابت بخطاب متقدم
بواسطة خطاب متراخ عنه:

فقولنا: (رفع) يخرج التخصيص؛ فإنه ليس رفعاً، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يتتبّع لكلام بعض المفسرين من العصور الأولى؛ فقد يستخدمون لفظ
«النسخ»، ولا يقصدون به النسخ الاصطلاحي، وإنما يريدون به التخصيص؛
فقد ورد ذلك في كلام ابن عباس وغيره من السلف.

شرح مقدمة التفسير

وَهُوَ تِلْأَثَةُ: مَا تُسْيَخَ تِلْأَوَتُهُ وَحْكُمَهُ، كَعَشْرِ رَضَعَاتٍ، أَوْ تِلْأَوَتُهُ دُونَ حْكُمَهُ، كَآيَةِ الرَّجْمِ، أَوْ حْكُمَهُ دُونَ تِلْأَوَتِهِ،

قال المؤلف: (وهو - أي النسخ - ثلاثة أنواع: النوع الأول: ما تُسْيَخَ تِلْأَوَتُهُ وَحْكُمَهُ؛ كعشرين رضعات)، جاء في حديث عائشة - رضي الله عنها - «كان فيما أُنْزِلَ في القرآن عَشْرَ رَضَعَاتٍ مُحَرَّماتٍ فَسُيَخْنَ بِخَمْسٍ»^(١)، فهنا قد نسخت التلاوة، ونسخ - أيضاً - الحكم.

النوع الثاني: ما تُسْيَخَ (تلاؤته دون حكمه)، فالحكم باقٍ، لكن تلاوة الآية رُفِعَتْ وُسُيَخَتْ، ومن أمثلته قال: (آية الرجم)؛ فإن الرجم قد نزل فيه آية قرآنية، ثم تُسْيَخَ لفظها ويقي حكم الرجم، قال عمر - رضي الله عنه -: «نزلت آية الرجم ونحن مع النبي ﷺ فعقلناها، وعملنا بها، ورجم النبي ﷺ وترجمنا بعده»^(٢)، فهنا الرجم كان فيه آية، وهذه الآية نسخ لفظها وتلاؤتها، ويقي حكمها؛ فالمحسن الزاني يرجم.

النوع الثالث: ما (تُسْيَخَ حْكُمَهُ دون تِلْأَوَتِهِ)، ومن أمثلة ذلك: آية المصابرة السابقة **﴿يَتَأَبَّلُهَا النَّبِيُّ حَرِضُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾** [الأفال: ٦٥] نسخت بالآلية التي بعدها. ومنه قوله - سبحانه: **﴿يَتَأَبَّلُهَا الَّذِينَ ءامَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَى كُفَّرَ صَدَّقَهُ﴾** [المجادلة: ١٢].

(١) أخرجه مسلم (٢٠٧٥) كتاب الرضاع الحديث (١٤٥٢/٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٥٣) كتاب الحدود: باب الاعتراف بالزناء (٦٤٤٢)، ومسلم (١٣١٧) كتاب الحدود الحديث (١٦٩١).

وَصَنْفَتْ فِيهِ الْكُتُبُ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَلَا يَقْعُدُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ، وَالنَّهِيِّ، وَلَوْ يَلْفَظُ الْخَبَرُ.

قال: (وصفت فيه الكتب) يعني: أن العلماء قد صنفوا مصنفات، وألفوا مؤلفات في الناسخ والنسوخ، وقد وجد هذا منذ العصر الأول.

(وهو قليل)، يعني: أن النسخ بالنسبة للشريعة قليل، وأغلب آيات القرآن مُحْكَمَةٌ باقية على العمل بها وعلى مشروعية قراءتها ومشروعية العمل بها. (ولا يقع إلا في الأمر والنهي ولو بلفظ الخبر) يعني: أن النسخ لا يكون إلا في الأوامر والنواهي؛ وذلك لأن المراد بالنسخ رفع حكم ثابت سابقاً، والأحكام تكون في الأوامر والنواهي.

ولا يكون في الأخبار لأنه يلزم من رفع الخبر أن يكون خبر الله كاذباً، فلو قلت: «محمد جاء»، ثم نسخت هذا الخبر، فقلت: «محمد لم يأتي»؛ كان الخبر الأول كاذباً، والله - سبحانه وتعالى - مَنْزَهٌ عن التقايص ومنها الكذب.

قال: (ولو بلفظ الخبر) يعني: أن الأوامر والنواهي لو كانت بلفظ الخبر جرى فيها النسخ، ومنه قوله - سبحانه: **﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾** [الأفال: ٦٥]؛ فهذا خبر، ولكن ليس المراد به الخبر، وإنما المراد به الأمر.

وكون الأخبار لا يقع فيها النسخ هو مذهب جماعة من الأصوليين.

وذهب آخرون إلى أن الأخبار تنقسم إلى قسمين:

أَخْبَارٌ آتِيَةٌ.

وأَخْبَارٌ ماضِيَّةٌ.

فالأخبار الماضية لا يقع فيها النسخ.

المحكم والتشابه

المُحْكَمُ : يُمِيزُ الْحَقِيقَةَ الْمَفْصُودَةَ ؟

ذكر المؤلف في هذا البحث ما يتعلّق بالحكم والتشابه، ولفظ الحكم في النصوص الشرعية يطلق على معينين:

الأول: الإحکام العام، فكل القرآن حکم بمعنى: أنه متفق؛ قال - تعالى -:
﴿كَتَبْ أَحْكَمَتْ إِيمَنُهُ﴾ [هود: ١١]، يعني: أتفقنا.

والمعنى الثاني: الإحکام الخاص؛ وذلك لأن بعض الكتاب حکم، وبعضه مشابه؛ كما قال - سبحانه -: **﴿مِنْهُ إِيمَنُهُ حُكِّمَتْ هُنَّ أُمُّ الْكُتُبِ وَأَخْرُ مُتَشَبِّهَتِهِتْ﴾** [آل عمران: ٢٧]، والمراد بـ(الحكم) هنا كما قال المؤلف: (هو الذي تميّز في الحقيقة المقصودة).

أو يقال: بأن الحكم هو الدال على معنى واحد، بحيث لا يوجد هناك اضطراب ولا اختلاف في معناه.

وأما التشابة في القرآن فإنه ينقسم - أيضاً - إلى تشابه عام وتشابه خاص: أما التشابه العام فالقرآن كله متشارب كما في سورة الزمر **﴿كِتَابًا مُتَشَابِهَا﴾** أي: أنه يصدق بعضه ببعضًا؛ فلا يوجد اضطراب، ولا اختلاف في معاني القرآن. وأما الثاني فالتشابة الخاص كما في قوله - سبحانه -:
﴿وَآخْرُ مُتَشَبِّهَتْ﴾ [آل عمران: ٢٧].

وقد بيّن المؤلف هنا أن المراد بالتشابه ما يدل على أكثر من معنى، ويكون المراد به أحد المعاني دون جميعها بحيث إن الدين في قلوبهم زيف يتبعون المعنى الذي لم

والأخبار الآتية قد يقع فيها النسخ؛ ولذلك قد يغفو الله عن العبد يوم القيمة مع ورود الوعيد في حقه.

واستدلوا على ذلك بقوله - سبحانه -: **﴿وَإِنْ تُبْدِوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَايِسِنُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾** [البقرة: ٢٨٤] فهذا خبر لإثبات المحاسبة لما ظهر ولما خفي في النفس، ثم نزلت الآية التي بعدها: **﴿لَا يُكَيِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسَعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أَكَسَبَتْ رَبِّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُسِّنَا أَوْ أَخْطَلْنَا﴾** [البقرة: ٢٨٦] فنسخت الآية السابقة؛ فحينئذ لا يؤاخذ الله إلا بما أظهره العبد؛ فهذا قد أثبت في الدليل الشرعي سُنْخَا مع كونه خبراً وهذا القول له قوته.

هذا ما يتعلّق بالنسخ، والأصوليون يستطردون في مباحث النسخ، ويدركون له تقسيمات وأنواعاً عدّة لا يتسع المقام للبحث فيها هاهنا إلا أن ننبه إلى أن علم الناسخ والنسخ من العلوم شديدة الأهمية، التي يجب أن نتعلمها؛ لثلاثة نقول بحکم، ويكون ذلك الحكم منسوخاً؛ ولذلك ورد عن الصحابة - رضوان الله عليهم - أنه إذا كان أحد يقص أو يحدّث، وهو لا يعرف الناسخ من النسخ - أقاموه، ومنعوه من التحدث؛ لثلاثة يورّد على الناس إشكالاً بإيراد المنسوخ وهو لا يعلم بناسخه.

ومثال الظاهر ما ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ نَفْسَهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ»^(١) فـ«امرأة» هنا ظاهرها العموم؛ فتشمل المرأة والأمة، فإذا جاء إنسان، وقال: المراد بهذا اللفظ الأمة فقط دون المرأة؛ فحينئذ يكون قد ترك المعنى الظاهر، وذهب إلى معنى خفي، والمقصود أن هذا اللفظ لفظ ظاهر.

القسم الثالث: المجمل وسيأتي معناه.

وهذا تقسيم الجمورو للألفاظ بحسب دلالتها.
والخلفية يقولون: إن الألفاظ تنقسم إلى قسمين:

الأفاظ خفية الدلالة.

والأفاظ واضحة الدلالة.

والألفاظ الواضحة يقسمونها أربعة أقسام: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم.

والمحكم أعلى أنواع الألفاظ من جهة وضوح الدلالة وعدم ورود الاحتمال عليها.

والقسم الثاني خفي الدلالة، ويقسمونه أربعة أقسام: المجمل، والمشكل، والتشابه والمشترك.

ونجد - أيضاً - من إطلاق العلماء للفظ المحكم إطلاقه في مقابلة المنسوخ، يقال: هذه الآية محكمة بمعنى: أنها غير منسوخة.

(١) أخرجه أحمد في المسند من حديث عائشة (٦٦٢) الحديث (٤٤١٧)، وأبوداود في السنن (٢٢٩/٢) كتاب النكاح، باب: في الولي حديث (٢٠٨٣)، والترمذى (٤٠٧/٣) كتاب النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي حديث (١١٠٢) وقال حديث حسن، وابن ماجه في السنن (٦٥٠) كتاب النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي حديث (١٨٧٩) والدارمى في السنن (١٨٥/٢)، كتاب النكاح، باب: النهى عن النكاح بغير ولد حديث (٢١٨٤).

بِرَبِّهِ اللَّهُ سَبَحَهُ وَتَعَالَى.

مثال ذلك قوله - تعالى - : «إِنَّا نَحْنُ نَرْزَقُنَا الَّذِي كُنَّا بِهِ نَحْنُ» [الحجر: ٩] فـ«إِنَّا نَحْنُ» يحتمل أن يكون المراد به الجمع، ويحتمل أن يكون المراد به الواحد مع أتباعه، وقد يراد به الواحد المُعَظَّم نفسه؛ إذن فهذا اللفظ فيه نوع تشابه، فالذين في قلوبهم زيف يقولون: إن المراد بهذا اللفظ الجمع؛ كما يقوله النصارى، ويقولون: «إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ» [المائدة: ٧٣]، وأما الراسخون في العلم فيعرفون المراد به؛ ف بذلك عرفنا المراد بلفظ المحكم والتشابه بالنسبة للقرآن.

والخلفية يستعملون لفظ المحكم والتشابه في اصطلاح خاص بهم، فيقولون: المحكم هو اللفظ الدال على معنى يُبَيَّنُ واضح سبق الكلام من أجله، لا يحتمل تأويلاً، ولا نسخاً، ولا تخصيصاً.

والتشابه: هو اللفظ الذي خفي معناه من ذاته، بحيث لا يسع العقل إدراكه؛ لعدم وجود قرينة معه.

والجمهور يقسمون الألفاظ من جهة دلالتها إلى ثلاثة أقسام:
أولها: النص: وهو اللفظ الدال على معنى بلا احتمال قوي، إذ إن الاحتمال المجرد لا ينافي كون اللفظ نصاً على الصحيح، مثال ذلك: «بِتْلَكَ عَشَرَةَ كَامِلَةً» [البقرة: ١٩٦] لفظ «عشرة»، لا يبرُّ عليه أي احتمال؛ لأن المراد به عشرة؛ فلا يصح أن يقال: إن المراد به تسعه ولا أحد عشر؛ فهذا يسمى عند الجمهور: نص.

القسم الثاني: الظاهر: وهو الذي يدل على معنيين هو في أحدهما أظهر؛ وعلى ذلك يكون الظاهر من التشابه، والنصل هو المحكم بمعنى الإحكام.

شرح مقدمة التفسير

وَالْمُتَشَابِهُ: يُشَبِّهُ هَذَا، وَيُشَبِّهُ هَذَا، وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْنٌ يَتَعَوَّذُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ **﴿أَبْيَقَاءَ الْفِتْنَةِ﴾** لِيَفْتَنُوا بِهِ النَّاسَ، إِذَا وَضَعُوهُ عَلَىٰ غَيْرِ مَوَاضِعِهِ،

شرح مقدمة التفسير

﴿وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ وَهُوَ: الْحَقِيقَةُ الَّتِي أَخْبَرَ عَنْهَا، كَالْقِيَامَةِ، وَأَشْرَاطِهَا، **﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾** وَقْتِهِ،

قال: (وابتغاء تأويله) سيأتي مبحث قادم في المراد بلفظ التأويل ، وأن العلماء يئنوا أن المراد به ثلاثة معانٍ، والمقصود هنا بكلمة **«تأويله»** [آل عمران: ٢٧]: الحقيقة التي يثول الكلام إليها.

مثال ذلك: أنت لو قلت، وأنت خارج المسجد: «سيقام في المسجد درس علمي في أصول التفسير»، فكلامك وأنت في الخارج لم يصل إلى الحقيقة التي تتكلم بها لعدم إقامة الدرس بعد؛ أما إذا دخلت المسجد وبدأ الدرس؛ فإنك حينئذ قد أصبحت تأويل كلامك ؛ قال - تعالى -: **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُرُونَ﴾** يوم يأتي تأويله **﴾﴾** [الأعراف: ٥٣]، يعني: يأتي حقيقة المراد بالكلام، فإذا وقع يوم القيمة؛ فحينئذ يكون هذا تأويل ما أخبر الله - عز وجل - به، إذن فكلمة «التأويل» يراد بها ما يثول إليه الكلام، وما يصير إليه.

(وهو الحقيقة التي أخبر عنها كالقيامة وأشراطها) لفظ القيامة تأويله وقوع ذلك اليوم المشاهدة له، وما تأويل أشراط الساعة؟ هو وقوعها والمشاهدة لها.

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ [آل عمران: ٢٧] فسر المؤلف ذلك بوقته وصفته، و**﴿مَا﴾** نافية، حرف لا محل له من الإعراب، و**﴿يَعْلَمُ﴾** يعني: يعرف، و**﴿تَأْوِيلَهُ﴾** يعني: الحقيقة التي يثول إليها، والباء وقع الخلاف بينهم في المراد بها، فالضمير هنا إلى ماذا يرجع؟ هل يرجع إلى المتشابه؟ يعني: ما يعلم حقيقة المتشابه إلا الله يعني: ما يصير إليه أو يثول إليها؟ أو المعنى المراد به؛ هنا أحد الأقوال فيها.

النوع الثاني: (المتشابه)، والمراد هنا التشابه الخاص، وليس التشابه العام؛ لأن التشابه العام - كما تقدم - يعني تصديق بعضه لبعض.

قال: (يشبه هذا ويشبه هذا) يعني: أنه يوجد لفظ واحد يحتمل أحد معนدين، فأهل الحق يعرفون المراد به من المعندين، وأهل الخطأ يظنون أن المراد به المعنى الذي لم يرد الله عز وجل، قال - تعالى -: **﴿فَإِنَّمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْنٌ فَيَتَعَوَّذُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾** [آل عمران: ٢٧] يعني: أنهم يفسرون اللفظ المحتمل للمعنىين بتفسير غير مراد الشارع؛ **﴿أَبْيَقَاءَ الْفِتْنَةِ﴾** [آل عمران: ٢٧].

قال: (ليفتنا به الناس إذا وضعوه على غير موضعه) يعني: إذا فسروه على غير المراد به.

ومن أمثلة ذلك لو جاء إنسان، وقال: **﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾** [البقرة: ٤٣]، المراد بها: الدعاء، تقول: لفظ الصلاة يحتمل أن يكون المراد به الدعاء، ومحتمل أن يكون المراد به: الصلاة ذات الأفعال والأقوال المبدوءة بالتكبير، والمحتملة بالتسليم، لكن لما قال: **﴿أَقِيمُوا﴾** [الأنعام: ٧٢]، دلنا على إرادة المعنى الثاني دون المعنى الأول.

إذا جاء إنسان وفسر هذا اللفظ بالمعنى غير المراد، فإنه يكون حينئذ من اتبع المتشابه.

ولم ينف عنهم علم معناه، بل قال: ﴿لَيَدْبُرُوا إِيمَانَهُم﴾.

(ولم ينف عنهم) يعني: أن الله - عز وجل - في هذه الآية لم ينف عنهم أي: عن الراسخين - علم معنى الكتاب، وإنما أثبت أنهم يجزمون به، ويؤمنون به، ويوقنون به، ويدل على أنهم يعرفون معناه: أن الله أمر بتدبر آيات القرآن، وهم يطieten أوامر الله سبحانه وتعالى.

ثم انتقل المؤلف إلى مسألة وهي هل المشابه يراد به آيات الصفات؟ أو أن المشابه من أمثلته آيات الصفات؟ وذلك لأن بعض المؤلفين رأى أن آيات الصفات من المشابه؛ كما قال الشيخ ابن قدامة؛ حيث مثلَ بآيات الصفات.

وقد قال العلماء: إن جعل آيات الصفات من المشابه يحمل معنيين:

الأول: أن يكون حقيقة صفات الله غير معلومة لنا ومشابهة في حقنا، فكيفية الصفة لا يعلمها إلا الله؛ فحينئذ تكون آيات الصفات من المشابه من هذه الجهة، بمعنى: أننا لا نعلم كيْفَيَّتها، ولا حقيقتها، ولا حقيقة ما ينول إليه لفظ الصفة، وهذا المعنى صحيح يقربه أهل السنة.

والمعنى الثاني: أن معنى صفات الله من المشابه؛ ولذلك فنحن ننفي هذه المعاني سواءً أوثناها أو فوَضناها:

أولناها بمعنى: أن نقول: ظاهر هذه الصفات ومعناها في اللغة غير مراد، والمراد بها كذا، مثال ذلك: أن نقول: إن المراد بقوله: ﴿أَسْتَوَى﴾: استوى، وليس المراد به الاستواء حقيقة.

وصفتة ، ﴿إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُحُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ إِيمَانًا بِهِ﴾

والقول الثاني: أن ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ يعني: تأويل القرآن؛ لأن بداية الآية ﴿مَنْ أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ فيكون المراد بـ ﴿تَأْوِيلَهُ﴾ يعني: حقيقة ما يثول إليه هذا الكتاب من جهة الوقت والصفة إلى الله؛ فلا يعلم مقدار حقيقة الأمر وقتاً وقدراً ونوعاً وحقيقة إلا الله سبحانه وتعالى.

﴿وَالرَّسُحُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ إِيمَانًا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧]: ﴿وَالرَّسُحُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يعني: الذين ثبت في قلوبهم العلم بحيث لا تستهويهم الشبهات، من رَسَخَ في كذا، بمعنى: ثبت فيه، ولم يتحرك منه؛ فالراسخ في العلم يراد به: الثابت؛ بحيث لا تستهويه الشبهات؛ لوجود علم يقيني لديه.

وقال بعضهم: المراد بالراسخ في العلم: الذي يتمكن من استخراج الأحكام من الأدلة الشرعية.

ولكن المعنى الأول هو الأوضح والأظهر، وهو الذي تدل عليه اللغة. والواو هنا وقع الخلاف بينهم هل هي استثنافية؛ فيكون ﴿وَالرَّسُحُونَ﴾ [آل عمران: ٧] مبتدأ، وجملة ﴿يَقُولُونَ﴾ خبر - وهذا أظهر قولي أهل التفسير - أو تكون الواو عاطفة، بمعنى: أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله؛ فيكون التأويل هنا حينئذ يراد به التفسير.

وجملة ﴿يَقُولُونَ إِيمَانًا بِهِ﴾ تكون حالية على التفسير الثاني. وجمهور المفسرين من الصحابة والتابعين، على اختيار الأول، أي: أن الواو استثنافية.

شرح مقدمة التفسير

قال شيخ الإسلام: وثبت أن اتباع المتشابه، ليس في خصوص الصفات، ولا أعلم أن أحداً من السلف، جعلها من المتشابه، الداخلي، في هذه الآية

شرح مقدمة التفسير

وعندهم، قراءتها: تفسيرها، وتتراء، كما جاءت، دالة على ما فيها من المعاني، لا تحرف،

قال: (وعندهم قراءتها تفسيرها) «وعندهم»، أي: عند السلف، يعني: أن قراءة آيات الصفات هو تفسيرها، يعني: هو التفسير، وهو المعنى المراد بهذه الآيات بحسب دلالة اللغة؛ فحينئذ لاحتاج إلى صرفها عن معناها الظاهر، أو عن معناها اللغوي، بل ثبتت هذه الصفات بحسب مدلولها اللغوي على وجه يليق بالله سبحانه وتعالى.

(وتمر) يعني: وتتراء آيات الصفات (كما جاءت) يعني: أنها تجري على ظاهرها، وتفسر بحسب دلالتها في اللغة.

وقوله: (تمر كما جاءت) فيه رد على المؤولة الذين يصرفون آيات الصفات عن المعاني اللغوية لها، فيقولون في **﴿وَكُلُّمَّ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾** [الناس: ١٦٤] المراد به: جرحه بجرح الحكم، ويقولون: **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾** [طه: ٥] يعني: استوى، وهذا من التأويل الذي يخالف منهج السلف، والذي ردّه المؤلف بقوله: (وتمر كما جاءت).

وقوله هنا: (دالة على ما فيها من المعاني) فيه الرد على **الفوضيّة** الذين يقولون بحقيقة هذه الألفاظ، لكننا لا نعرف المراد بها، فنفرض معانيها إلى الله. فنقول: هذا خلاف مقتضى اللغة؛ لأن اللغة دلت على أن هذه الألفاظ مثبتة للمعنى المتضمنة لها، والصفات التي احتوتها هذه الألفاظ؛ فحينئذ نؤمن بما فيها.

(لا تحرف): التحريف: الميل عن الشيء، يقال: الخرف عن الشيء، أي: مال عنه، والمراد به هنا: التبدل.

وأما التفويض فإن نكل علمها إلى الله مع نفي المعنى الظاهر، فنقول: قوله: **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾** [طه: ٥] الله أعلم بمعناه، نحن لا نعرف معناه؛ فلا ثبت لهذا اللفظ معنى.

(قال شيخ الإسلام) ابن تيمية: (ثبت أن اتباع المتشابه ليس في خصوص الصفات) يعني: أن التشابه ليس خاصاً بآيات الصفات، بل كما يقع التشابه في آيات الصفات يقع التشابه في غيرها.

قال الشيخ: (ولا أعلم أن أحداً من السلف) يراد بالسلف متقدمو هذه الأمة من أهل القرون المفضلة، وقد يدخل في هذا اللفظ من تبعهم فينسب إليهم.

(ولا أعلم أن أحداً من السلف جعلها) أي: جعل آيات الصفات من المتشابه الداخلي في هذه الآيات؛ وذلك لأن آيات الصفات كلام عربي، والكلام العربي يحمل على حقيقته، وعلى ظاهره، ولا يصرف عن ظاهره إلا للدليل؛ وذلك لأن الله خاطب العرب بلغتهم، فإذا أردنا أن نفهم مراد الله، وجب علينا أن نفسر كلام الله - عز وجل - بمقتضى اللغة؛ ومن ثم لا يصح لنا أن نجعل آيات الصفات من المتشابه؛ لأننا نفسرها بدلالة اللغة، وثبت المعنى الذي يدل عليه لفظ آيات الصفات من جهة اللغة.

وَلَا يُلْحَدُ فِيهَا ؛

والتحريف قد يكون في المعاني، وقد يكون في الألفاظ؛ فالتحريف في المعاني تفسيرها على غير مقتضاها في اللغة بغير دليل شرعي، مثل تفسير **﴿آسْتَوْى﴾** باستولى.

والتحريف اللغطي ينقسم إلى قسمين:

تحريف في الحروف بتبدل الكلمات أو بعض الحروف؛ كما فعل اليهود لما قيل لهم قولوا: **﴿حَجَّة﴾** [البقرة: ٥٨]، قالوا: «حنطة»، فزادوا حروفا.

أو بتبدل الكلمات؛ كفعل اليهود والنصارى في تبدل الإنجيل والتوراة.

وقد يكون التحريف اللغطي في إيدال الحركات مع إبقاء الحروف كما في قوله - سبحانه -: **﴿وَكَلَمَ اللَّهُ مُوسَى﴾** [النساء: ١٦٤]، قال بعضهم: **«وَكَلَمَ اللَّهُ** بالنصب حتى يكون الله هو المكلم وليس المكلم.

(ولا يُلْحَدُ فيها) **اللَّهُدُّ**: الميل عن الطريق المستقيم؛ لذلك يقال: لحد القبر؛ لأنّه قد ميل بطرفه عن أصل حفرته، وأيات الصفات لا يُلْحَدُ فيها، والإلحاد فيها يتضمن أمورا:

أولها: إنكارها فإنكار أدلة الصفات من القرآن والسنة يعتبر إلحاداً.

والثاني: تفسيرها بغير المراد بها.

والثالث: عدم جعلها دالة على معانيها بتفويض معانيها إلى الله، وعدم إثبات معناها اللغوي بناء عليها.

وَكُلُّ ظَاهِرٍ : تُرِكَ ظَاهِرُهُ لِمُعَارِضٍ رَاجِحٍ ،

(وكل ظاهر) تقدم أن الجمهور يرون أن الألفاظ على ثلاثة أنواع: النص: وهو الذي لا يردد عليه احتمال متأيد بدليل؛ كقوله: **﴿فِتْلَكَ عَشَرَةُ كَامِلَة﴾** [البقرة: ١٩٦].

والظاهر: وهو اللفظ الدال على معينين فأكثر، وهو في أحدهما أظهر وأرجح.

والثالث: الجمل: وهو الذي لم يتضح المراد به. فالألفاظ الظاهرة تحتمل معينين، ولذا كانت من المشابه؛ فالذين في قلوبهم زيف يختارون المعنى المرجوح، ويتركون المعنى الراجح.

وظاهر كلام المؤلف: أن الظاهر لا يكون متشابها إلا إذا أريده به المعنى المرجوح؛ بدليل: أن الأصل في الألفاظ الظاهرة أن تُحمل على المعنى الراجح، ولا تُحمل على المعنى المرجوح، فمثال ذلك لفظ الفاء، الأصل فيها أن تكون للتعليق؛ ولذلك لما ورد في الحديث: **«إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمْ بِهِ فَإِذَا كَبَرَ فَكَبَّرُوا»**^(١)، كان مقتضى هذا اللفظ بحسب الدلالة اللغوية أن يكون تكبير الإمام أولا ثم يأتي بعده تكبير المأمور؛ لأن هذا هو معنى الفاء.

ويحتمل أن يكون الفاء هنا ليس المراد به التعقيب، لكن الراجح والأظاهر بحسب دلالة اللغة أن يكون الفاء مراداً به التعقيب، فهنا **فَسْر** اللفظ الظاهر بالمعنى الراجح، و**تُرِكَ** المعنى المرجوح.

(١) أخرجه البخاري من حديث أنس بن مالك (١٤٩/١) أبواب الصلاة بباب الصلاة في السطوح والمنبر الحديث (٣٧١)، ومسلم (٣٠٨/١) كتاب الصلاة الحديث (٤١١).

كتَّخصِيصِ الْعَامِ،

لكن في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأَتِ الْقُرْآنَ فَلَا سَيِّعَدْ بِاللَّهِ﴾ [التحل: ٩٨] هنا ترك المعنى الراجح في الفاء من حيث دلالتها على التعقيب، فقيل: الاستعاذه تكون أولاً، ثم بعد ذلك تكون القراءة؛ لأن النبي ﷺ كان يستعيذ أولاً ثم يقرأ؛ فدل ذلك على أن الفاء هنا لم يُرَدْ بها المعنى الراجح منها وهو التعقيب، وأريد بها المعنى المرجو و هو الجمع بين الشيئين بلا ترتيب ولا تعقيب؛ فالفاء هنا لفظ ظاهر ترك المعنى الراجح فيه إلى المعنى المرجو من أجل دليل خاص، وهو فعل النبي ﷺ.

(وكل ظاهر ترك ظاهره) والأولى أن يقال فيه: «ترك المعنى الراجح فيه».

والظاهر - أيضاً - يطلق على المعنى الراجح، ومن ئمَّ يكون لكلمة «الظاهر» معنيان: أحدهما: أن يراد بها اللفظ الدال على معندين، أحدهما أرجح من الآخر.

والثاني: أن يراد بها المعنى الراجح وقد أطلقها المؤلف في الموضع الأول بالمعنى الأول، وأطلقها في الموضع الثاني بالمعنى الثاني.

(كتَّخصِيصِ الْعَامِ) الأصل: أنه إذا ورد لفظ عام أن يحمل على عمومه، مثل قوله سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطِعُوا أَيْدِيهِمَا﴾ [المائدة: ١٢٨]؛ حيث كان الأصل في هذا أن يقطع كل سارق بحيث لا يترك بعض السارقين هذا هو الأصل؛ لأن العام يُحَمَّلُ على عمومه.

وَتَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ؛

ويحتمل أن يُرَاد به بعض السارقين وهذا احتمال مرجوح فَتُرَكَ الظاهر - وهو حمله على جميع السارقين - من أجل دليل خاص، وهو أن النبي ﷺ جعل القطع فيما بلغ نصاباً، فإذا لم يسرق النصاب، فعبيذه لا يقطع؛ كما في حديث عائشة وابن عمرو: «أنه لا قَطْعٌ إِلَّا فِي ئَمْنَ الْجَنِّ».^(١)

(وتقييد المطلق) يعني: إذا ورد لفظ مطلق، فإنه يُحَمَّلُ على إطلاقه. والمراد باللفظ المطلق: اللفظ الدال على معنى بدون أي قيد فهو لفظ دال على جنس شيء بدون إضافة أي قيد إليه.

مثال ذلك: ما جاء في الحديث أن رجلاً وَاقِعَ أَهْلَهُ في نهار رمضان، فقال له النبي ﷺ: «أَغْتَنْ رَقَبَةً»^(٢)، فلفظة «رقبة» يُرَادُ بها أي رقبة، ولم يذكر معه أي قيد، فلما جاء في النصوص الأخرى تقييد الرقبة بكونها مؤمنة سليمة تركنا ظاهر اللفظ؛ لأن ظاهر اللفظ في قوله: «أَغْتَنْ رَقَبَةً» أن أي رقبة تجزئ، فتركنا هذا الظاهر؛ من أجل دليل مُعَارِضٍ للمعنى الظاهر، فقلنا: لا بد أن تكون هذه الرقبة مؤمنة.

ومثله قوله سبحانه: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّهُ مِنْ أَيَّامِ أُخْرَى» [البقرة: ١٨٤] ظاهر هذا اللفظ يقتضي أن صيام أي أيام يجزئ، فجاء في

(١) سبق تخرجيجه صفحة (٨٠) من رواية عائشة، أما رواية ابن عمرو فاخرجها أحمد في المستند (٢٠٧/٢) الحديث (٦٩٣٦).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة (٦٨٤/٢)، كتاب الصوم: باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليُكفر، الحديث (١٨٣٤)، ومسلم (٧٨١/٢)، كتاب الصيام الحديث (١١١١).

الحديث تقييد ذلك بعدد من الصفات، منها: أن يكون المرء ناوياً للصيام، فإذا صام القضاء بدون نية **مبينة**، فإنه حينئذ لا يصح صيامه، ولا يقع عن القضاء. وبذلك يُعرف الفرق بين العام والمطلق:

فالعام لفظ مستغرق لجميع أفراده، مثل: «الناس» يشمل جميع الأفراد.

أما المطلق فهو لفظ يدل على الماهية المجردة، بحيث يصدق على واحد فقط، مثل: لفظ «إنسان»، فإذا قلت: «رأيت إنساناً»، فإنه يصدق على الواحد، وإذا قلت: «أعطي إنساناً كذا»، فإنه يصدق على أي واحد؛ فيكون مطلقاً، أما إذا قلت: «أعطي الناس»، فإنه يشمل جميع الأفراد؛ فيكون هذا اللفظ عاماً، فالمراد أن اللفظ العام **مستغرق لجميع الأفراد**، وأن اللفظ المطلق دال على أصل الماهية فقط بحيث يصدق على فرد واحد شائع في جنسه، بحيث إنه إذا وجد فرداً واحداً - أي فرداً - فإنه يجزئ، فحينئذ يكون العام في تأويل «كل»؛ يقول: «أعطي الناس» كأنه قال: «أعطي كل الناس»، والمطلق في تأويل «أي»، فإذا قلت: «أعطي إنساناً»، فكأنني قلت: «أعطي أي إنسان».

والفرق بين تخصيص العام وتقييد المطلق: أن تخصيص العام هو قصر اللفظ على بعض أفراده فهو متعلق بالذوات، وقد يكون بحسب الأزمان أو الصفات، مثل ذلك قوله تعالى: «فَاقْتُلُوا الْمُشَرِّكِينَ» [التوبه: ٥] ثم جاء نص آخر بأن المعاهدين لا يُقتلون فالنص الأول عام يشمل جميع الأفراد المشركين ثم جاء في النص الآخر أن المعاهد لا يقتل؛ فحينئذ **تحصص اللفظ العام على بعض الذوات الداخلية فيه**؛ فقوله «فَاقْتُلُوا الْمُشَرِّكِينَ» [التوبه: ٥] يعني: غير المعاهدين؛ وهذا تخصيص؛ لأنه قصر اللفظ العام **المستغرق على بعض أفراده**.

فَإِنَّهُ مُتَشَابِهٌ، لَا حُتَمَالُهُ مَعْنَيٌ؛ وَكَذَا الْجُمْلُ،

وأما التقييد فمتعلق بالصفات فقط، بخلاف التخصيص؛ حيث علمنا: أنه يتعلق بالذوات والصفات، فلما قال: «أَعْتَقْ رَبَّهُ»، وقال بعد ذلك: هذه الرقبة تكون مؤمنة، فلفظ الإيمان هنا صفة.

قال: (فإنه متشابه) يعني: أن ترك ظاهر اللفظ العام وجعله دالاً على بعض الأفراد دون جميعها تشابه.

والأصوليون لا يسمونه: تشابهاً، وإنما يسمونه: تأويلاً؛ لأنهم يجعلون صرف اللفظ عن ظاهره من باب التأويل، والتشابه عندهم تفسير اللفظ بمعنى غير مراد به، لهذا لما فسر قوله تعالى: «إِنَّا نَخْنُ» [الحجر: ٩] بأن المراد به الجمع؛ فيكون الله ثالث ثلاثة - تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيراً - كان هذا من اتباع المتشابه.

(فإنه متشابه لاحتماله معنيين) يعني: أن هذا اللفظ الذي يمكن تفسيره بتفسيرين متباينين، فلما تردد بين هذين التفسيرين من إيقائه على عمومه وشموله جميع الأفراد، أو تخصيصه بحيث يكون خاصاً في بعض الأفراد دون جميعها - لما تردد بين هذين المعنيين، كان من المتشابه، هكذا قال المؤلف، وفي ذلك نظر كما تقدم.

(وكذا الجمل) يعني: أن الجمل من أنواع المتشابه، والعلماء في الجمل على منهجين:

المنهج الأول: أن الجمل هو ما لا يدل على أي معنى، مثل الكلمة «سب»، أو أي كلمة ليس لها معنى، ومنه الألفاظ التي لم نفهم معناها مثل قوله تعالى: «وَأَتُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ» [الأنعام: ١٤١]؛ حيث لا نعلم ما المراد بحقة؟

التأويل

التأويل في القرآن: **نَفْسٌ وَقُوَّةٌ مُخْبِرَ بِهِ، وَعِنْدَ السَّلْفِ: تَفْسِيرُ الْكَلَامِ، وَبَيَانُ مَعْنَاهُ.**

ذكر المؤلف هنا مبحث التأويل، وبين أن لفظ التأويل يطلق على ثلاثة معانٍ: الأول: إطلاق لفظ التأويل على حقيقة ما ينول إليه الكلام، فعندما تحدث عن إرادتك لفعل السباحة حديثاً بلسانك فحقيقة السباحة يكون بأن تسبح، فإذا سبّحتَ بعد ذلك يكون تأويلاً لكلامك؛ وهذا المعنى من معاني التأويل هو المراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة؛ قال تعالى: **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَى تَأْوِيلِهِ؟ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾** [الأعراف: ٥٣]، يعني: يقع يوم القيمة؛ جاء في حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي كان يقول في رکوعه وسجوده: **«سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبِّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِنِي»** الحديث. قالت: **«كَانَ يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ»**^(١)، تعني: يفعل حقيقة ما وردَ في القرآن؛ فهذا هو المراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة.

المعنى الثاني: ما ذكره المؤلف بقوله: (وعند السلف) هذا هو المعنى الثاني: إطلاق لفظ التأويل مراداً به التفسير، لذلك سمى ابن جرير تفسيره بـ**«جامع البيان في تأويل آي القرآن»**، يعني: تفسيرها، وفي التفسير يوجد: **«باب تأويل قول الله تعالى»**، يعني: تفسيره.

ومن أوائل من عُرفَ عنهم استعمال لفظ التأويل في مثل هذا أبو عبيد

(١) أخرجه البخاري (٢٨١/١) كتاب الأذان: باب التسبيح والدعاء في السجدة (٧٨٤) ومسلم

(٢) كتاب الصلاة الحديث (٤٨٤).

وإحْكَامُهُ: رَفْعُ مَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ، مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي لَيْسَ بِمُرَادٍ

والمنهج الثاني: أنه اللفظ الذي لم يُعرف منه معناه تحديداً، سواء كان غير معلوم المعنى مطلقاً، أو تردد بين معنين، ولم نعرف المراد به. ومن ذلك قوله تعالى: **﴿ثَلَاثَةُ قُرُوقٌ﴾** [البقرة: ٢٢٨]؛ لأن لفظ «القرء» يحتمل أن يراد به الحيض، ويحتمل أن يراد به الطهر، فلما تردد «القرء» بين هذين المعنىين ولم يكن لأحدهما مزية على الآخر، كان مجملًا؛ على قول أصحاب المنهج الثاني.

(إحْكَامُهُ) يعني: إحكام اللفظ المشابه (رفع ما يُتَوَهَّمُ فيه) يعني: إبطال المعنى المرجوح، وبيان أنه غير مراد باللفظ فهو رفع ما يُتَوَهَّمُ فيه من المعنى الذي ليس بمراد.

وبيان ذلك: أنه لما فسرَ قوله تعالى: **﴿إِنَّا أَخْنَنُ﴾** [الحجر: ٩] بالجمع كان هذا من باب اتباع المشابه، فلما بيّنا أن هذا اللفظ يطلق على الواحد من جهة التعظيم والتفحيم وأنه المراد هنا لقوله تعالى: **﴿قُلْ مُؤَلَّهُ أَحَدٌ﴾** فإننا حينئذ رفعنا المعنى الباطل، وأبيينا المعنى الصحيح الصائب؛ فيكون هذا من باب إحكام المشابه.

لِدَلِيلٍ يَقْتَرُنُ بِهِ ؛

المرجوح، كان تأويلا.

ومن أمثلته: تخصيص العام؛ لأن المعنى الراجح في العام استغراقه بجميع الأفراد، فإذا حُصصَ وُجْعَلَ دَالاً على بعض الألفاظ دون الجميع، كان تأويلاً بحسب اصطلاح المتأخرین من المتكلمة والمتفقة؛ لأننا صرفاً دلالة اللفظ عن المعنى الراجح - وهو الاستغراف - إلى معنى مرجوح وهو دلالته على بعض الأفراد دون الجميع.

(الدلیل یقہن بہ) : هذا شرط للتأویل الصحيح؛ فلا یصح أن يجعله في تفسیر التأویل، فهم يقولون: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح هو التأویل، وهذا التأویل ينقسم قسمين:

تأویل صحيح، وهو الذي يكون معه دلیل یقہن بہ.

وتأویل فاسد، وهو الذي يكون بدون دلیل، ولذلك تجد الفقهاء يقولون: هذا النص مؤول، يعني: أنه مصروف عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح، فإن كان هناك دلیل فإنه يكون تأويلاً صحيحاً، مثل: تخصيص العموم لدلیل خاص، وإن كان بدون دلیل فإنه حينئذ لا يكون تأويلاً صحيحاً.

وبيان ذلك أنه لو جاء إنسان، وقال: إن قوله سبحانه: **﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاة﴾**

﴿البقرة: ٤٣﴾ يراد به عوام الناس دون خواصهم، فأهل اليقين والمنزلة العالية لا

يُطَالِبُون بالصلوة، في حين أن واجماعة في قوله: **﴿أَقِيمُوا﴾** ﴿الأنعام: ٧٢﴾

الأصل فيها أن تكون دالة على العموم، فقولنا بأن هذا اللفظ يراد به البعض دون الجميع - أي: يراد به غير أهل اليقين - يكون تأويلاً؛ لأننا صرفاً دلالة اللفظ عن المعنى الراجح، وهو العموم والاستغراف إلى معنى مرجوح، وهو أن يكون بعض الأفراد دون الجميع.

وَعِنْدَ الْمُتَّخِرِينَ، مِنَ الْمُتَكَلِّمَةِ، وَالْمُتَفَقَّهَةِ، وَنَخْوَهُمْ، هُوَ صِرْفُ الْلَّفْظِ عَنِ الْمَعْنَى الرَّاجِحِ، إِلَى الْمَعْنَى الْمَرْجُوحِ، وَنَظَرَوْهُ.

وإطلاق التأویل على التفسير، سواء كان لحمل اللفظ على ظاهره وهو المعنى الراجح، أو بحمله على المعنى المرجوح بدل على ذلك.

المعنى الثالث: ما ذكره المؤلف: (وعند المتأخرین من المتكلمة والمتفقة)، قوله: (عند المتأخرین) يخالف المتقدمين من السلف، ونحوهم.

(من المتكلمة) إذا أطلق هذا اللفظ يراد به المحدثون في العقائد، فاللهفة «الكلام» و«علم الكلام» مشترك بين معنيين:

المعنى الأول: إطلاقه على العقائد؛ لذلك يقال: علم الكلام ويراد به العقيدة؛ كما ذكره ابن أبي العز في مقدمة شرح الطحاوية.

والثاني: إطلاق لفظ الكلام مراداً به البحث في العقائد على أصول تناقضيات الشرع، سواء بناء على آراء الفلسفه اليونان ونحوهم، أو بناء على العقل، ونحو ذلك؛ بحيث يترك تقرير الكتاب والسنة لمباحث العقائد؛ بناء على قولهم بأنها لا تفيد اليقين، أو بناء على قولهم بأن الشيء لا یصح أن یثبت نفسيه. وعلم الكلام المذموم عند السلف يراد به المعنى الثاني دون المعنى الأول.

(والمتفقة) المراد بهم: المحدثون في مسائل أحكام الأفعال، والعلم المعروف بالفقه.

(ونحوهم)، يعني: من ماثلهم من المتأخرین، فهو لاء لهم اصطلاح ثالث في لفظ التأویل يخالف الاصطلاحين السابقين (هو) يعني: أن التأویل يراد به المعنى الآتي: (صرف اللفظ) معنى «صرف اللفظ»: هو تفسير اللفظ، فالصرف اللفظي هو صرف دلالة اللفظ، واللفظ هو الكلام المتكلّم به (عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح)، فإذا صرِفَ الكلام الظاهر عن المعنى الراجح إلى المعنى

شرح مقدمة التفسير

أو حمل ظاهرٍ، على مُحتملٍ مرجوحٍ وما تأوله القرامطة، والباطنية، للأخبار، والأوامر؛

ثم إنك إذا نظرت إلى قول ذلك القائل هل معه دليل أم لا؟ فإنك لن تجد معه دليلاً؛ فحينئذ يكون هذا التأويل تأويلاً فاسداً.

ولو قال قائل آخر: **﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاة﴾** نستندي منه الحائض، فإنه يكون قد صرف اللفظ عن ظاهره وهو العموم والاستغراق، بأن جعله على بعض الأفراد دون الجميع؛ وهذا تأويل على حسب الاصطلاح الثالث، ثم إنك إذا نظرت: هل مع هذا القائل دليل؟ وجدت معه الدليل، فيكون هذا تأويلاً صحيحاً.

(أو حمل ظاهرٍ) هذا نفس الاصطلاح الثالث في بيان معنى التأويل: «حمل اللفظ الظاهر على المعنى المرجوح المحتمل»، فلم يذكر معه كلمة **«الدليل يقترب به»**؛ ليكون التأويل شاملًا للتأويل الصحيح والباطل.

ثم ذكر المؤلف أمثلة للتأويل الباطل، فقال: (وما تأوله القرامطة والباطنية للأخبار) فهم يقولون: إن ما ذكره الله عز وجل من الجنة والنار ليس المراد به حقيقته الظاهرة؛ فلا يوجد هناك جنة ولا نار، وإنما المراد تنعيف النفوس من أجل أن تلتزم العامة بالطاعة، وإلا فليس هناك جنة ولا نار، وهذا قول القرامطة والباطنية.

(الأوامر) مثل: أمره بالصلوة، وأمره بالزكاة، وبالحج، والصوم؛ هذه يتأولها القرامطة فيقولون: ليس المراد بها الصلاة التي تفعلونها، وهي التي تشتمل على أقوال وأفعال مبتدأة بالتكبير ومحتملة بالتسليم، وإنما المراد ذكر

شرح مقدمة التفسير

والفلاسفة، للإخبار عن الله، واليوم الآخر؛ والجهمية، والمعتزلة، وغيرهم، في بعض ما جاء في اليوم الآخر، وفي آيات القدر،

الأئمة، فمن ذكر الأئمة فإنه قد صلى؛ والصوم المراد به حفظ الأسرار، فمن حفظ أسرارنا فقد صام، وليس المراد به الإمساك عن المفترضات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس؛ هذا يقول به القرامطة والباطنية، وهو تأويل؛ لأنهم صرروا اللفظ عن ظاهره؛ فإن ظاهر قول: «جنة» و«نار»: أن هناك جنة وناراً حقيقة، وظاهر قول «الصلوة» و«الصيام» و«الزكاة»: أن هذه الأفعال مراده بذاتها؛ فحينئذ إذا صرروا عن ظواهرها يكون هذا تأويلاً بحسب المعنى الثالث، وهو تأويل باطل؛ لأنه غير مستند إلى دليل.

(والفلاسفة) يعني: وما تأولته الفلسفه للأخبار عن الله، فهم يقولون: ما ورد من الأخبار في حق الله سبحانه وتعالى ليس على ظاهره؛ فينفون الأخبار المتعلقة بالله سبحانه وتعالى من جهة وجوده؛ لأنهم يقولون بقدم العالم، وأن العالم يشارك الله في القدم، أو يقولون بالعقل العشرة، فهم يقولون: إن الأخبار الواردة في القرآن عن الله سبحانه وتعالى ليست على ظواهرها، وهذا تأويل باطل مردود.

(وال يوم الآخر) الفلسفه يتأنلون اليوم الآخر، ولا يثبتون يوم الجزاء والبعث، وما ورد من النصوص في الكتاب والسنة عن اليوم الآخر يتأنلونها، و يجعلون المراد بها خلاف ظواهرها.

(والجهمية) يعني: أن الجهمية كذلك ورد عنهم تأويل لبعض النصوص الشرعية بصرف هذه النصوص عن ظواهرها.

(والمعتزلة وغيرهم في بعض ما جاء في اليوم الآخر) فهو لا يؤولون جميع

وَآيَاتُ الصِّفَاتِ، هُوَ مِنْ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

ما جاء في اليوم الآخر، وإنما يؤولون البعض؛ فيقولون: ليس هناك حوض، وما وردَ من النصوص ليس المراد به الحوض المعروف؛ ولا يُثبِّتونَ الصراط، ولا الشفاعة، ويفسرون الألفاظ الواردة بهذه الأشياء بخلاف مقتضاها في اللغة؛ وكذلك آيات القدر الدالة على أن الله شاء أفعال العباد؛ كما قال سبحانه: «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» [الإنسان: ٣٠]، يقولون ليس المراد به ظاهره؛ فبنفس مشيئة الله وخلقه لأفعال العباد.

وفي قوله سبحانه: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] قالوا: إن أفعال العباد لا تدخل في هذه الآية؛ فهذا تأويل؛ لأنَّه صَرْفٌ للفظ عن ظاهره وعمومه.

وفي قوله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] (وآيات الصفات) يعني: أن الجهمية والمعتزلة يقولون آيات الصفات، ويجعلون ظاهرها غير مراد، وينفون صفات الله؛ فهذا التأويل على وفق المعنى الثالث عند المتأخرین، وهذا التأويل غير مستند إلى دليل؛ فيكون تأويلاً فاسداً باطلًا؛ من باب (تحريف الكلم عن مواضعه)، و(التحريف): هو الميلان بالشيء عن الطريق المستقيم، وـ«الكلم» المراد به: الكلام، وـ«عن مواضعه» يعني: عن المعاني التي أرادها الشارع.

**قالَ الشِّيْخُ: وَطَوَافَتُ مِنَ السَّلَفِ، أَخْطَوْتُ فِي مَعْنَى التَّأْوِيلِ الْمُنْفِيِّ،
وَفِي الْذِيْنِ أَكْبَرْتُهُ.**

وَالْتَّأْوِيلُ الْمَرْدُودُ، هُوَ: صَرْفُ الْكَلِمِ عَنْ ظَاهِرِهِ، إِلَى مَا يُخَالِفُ
ظَاهِرَهُ، قَالَ: وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ السَّلْفِ، ظَاهِرٌ هَذَا غَيْرُ
مُرَادٍ وَلَا قَالَ: هَذِهِ الْآيَةُ، أَوْ هَذَا الْحَدِيثُ، مَصْرُوفٌ عَنْ ظَاهِرِهِ،

(قال الشيخ) : شيخ الإسلام ابن تيمية ، (وطوائف من السلف أخطأها في معنى التأويل المنفي ، وفي الذي أثبتوه) بقوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٧] ، حيث فسّرُوا كلمة ﴿تَأْوِيلَهُ﴾ بخلاف المراد به ، ﴿وَمَا يَعْلَمُ﴾ هنا نفي للتأويل ، و ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ إثبات ، والمعنى : أن طوائف من السلف أخطأوا في فهم التأويل المقصود في هذه الآية ؛ فظنوا أن المراد به المعنى الثالث ، والصحيح أن المراد به حقيقة هو ما ينول إليه الكلام ويرجع إليه ، وليس المراد به التفسير - وهو المعنى الثاني ، - ولا صرف اللفظ عن ظاهره إلى الذي أثبتوه .

(والتأويل المردود) يعني: غير المقبول (هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى ما يخالف الظاهر) تقدم أن التأويل المردود هو الذي لم يقترن بدليل، أي: أنه صرَّفَ اللفظ عن ظاهره بدون الاستناد إلى دليلاً.

(ولم يقل)، يعني: لم يتكلم أحد من السلف بقوله: (ظاهر هذا اللفظ غير مراد) يعني: في آيات الصفات، أي: أن كلمة «ظاهر هذا اللفظ غير مراد»، لم ترد عن سلف الأمة، ولم يقولوا: (هذه الآية أو هذا الحديث مصروف عن ظاهره)، وإنما يقولون: (هذه الألفاظ مثلاً مخصوصة، أو مقيدة، أو هذا اللفظ يوضحه الدليل الآخر).

مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ، فِي آيَاتِ الْأَحْكَامِ، الْمَصْرُوفَةِ عَنْ عُمُومِهَا، وَظَوَاهِرِهَا؛ وَتَكَلَّمُوا فِيمَا يُسْتَشْكَلُ، بِمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ.

(مع أنهم قد قالوا مثل ذلك) يعني: أن صرف اللفظ عن ظاهره لم يقله الصحابة، ولا السلف في آيات الصفات، ولا في الأخبار، ولا فيما ورد في اليوم الآخر، مع أنهم قد قالوا بالتأويل الصحيح في آيات الأحكام؛ فصرفوا بعض الألفاظ عن ظواهرها للدليل خاص، مثل تخصيص قوله: «وَأَقِبُوا الصَّلَاةَ» بعدم مطالبة الحائض مثلاً بالصلاحة.

(المصروفة عن عمومها وظواهرها)؛ فإن هذا قد ورد عن الصحابة والسلف صرف الألفاظ العامة عن استغراقها لجميع الأفراد، ولما كانوا مستتدرين فيه إلى دليل، كان تأويلاً لهم صحيحاً.

(وتكلموا) يعني: أن السلف من الصحابة والتابعين تكلموا فيما يُسْتَشْكَلُ من الألفاظ *المُسْتَشْكَلَةِ* التي ورد فيها استشكال، ففسروها، ووضّحوا المراد بها، وبيّنوا أن ظواهرها غير مراده.

ومن أمثلة ذلك لَمَّا ورد حديث: «إِنَّ الْمَيْتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ»^(١)، فَسَرَّهُ عائشة - رضي الله عنها - بأن المراد: اليهود^(٢). وفسره غيرها بأن المراد به: أن

(١) أخرجه البخاري (٤٣٢/١)، في الجنائز: باب قول النبي ﷺ يعذب الميت بعض بكاء أهله عليه (١٢٢٦)، وأخرجه مسلم (٦٤٠/٢)، في كتاب الجنائز الحديث (٩٢٨).

(٢) كما أخرجه مسلم (١٢٩/٢) الحديث (٤٢٧)، والترمذى (٣٢٧/٣) الحديث (١٠٠٤) وقال: "حديث عائشة حديث حسن صحيح وقد روی وجہ عن عائشة، وقد ذهب أهل العلم إلى هذا، وتأنلووا هذه الآية (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وهو قول الشافعى".

يُنْقَلَ إِلَى الْمَيْتِ أَنَّ أَهْلَهُ يَكُونُ عَلَيْهِ؛ فَيَتَأَلَّمُ بِذَلِكَ، وَهَذَا فَإِنَّ النَّصْوَصَ الَّتِي قَدْ يُفْهَمُ مِنْهَا مُتَنَاقِضَةٌ مُتَعَارِضَةٌ وَمِنْ كُمْ فَسَرَهَا السَّلْفُ بِمَا يَبْيَسُّ أَنَّهَا غَيْرُ مُتَنَاقِضَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَلَا تَزِرُّ وَازِرَةٌ وَزَرَّ أُخْرَى» (الْأَنْعَامُ: ١٦٤)، ثُمَّ وَرَدَ أَنَّ الْمَيْتَ يُعَذَّبُ بِبَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، فَبَيَّنُوا الْمَرَادُ بِهِ، بِمِنْهُ يُرْفَعُ هَذَا التَّنَاقُضُ؛ لِأَنَّا نَجْزِمُ قطْعًا بِأَنَّ النَّصْوَصَ الْشَّرِيعَةِ لَيْسَ فِيمَا بَيْنَهَا تَعَارِضٌ أَوْ تَنَاقُضٌ؛ لِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: «أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْفُرْقَةَ أَنَّ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ آخِرَتَهُمْ كَثِيرًا» (النَّسَاءُ: ٨٢).

ومن أمثلته أن تقول: «قابلت الغلام العليم»؛ لأنَّ حال كونه غلاماً لا يكون عليهما، وإنما إذا صار كبيراً صار عليهما، فهنا تكون قد استعملت اللفظ في غير ما وضع له.

وفرقوا بين الحقيقة والمجاز بعدد من الفروق، منها: أنَّ الحقيقة لا يجوز نفيها، فإذا قلت: «رأيتأسداً يأكل فريسته» لا يصح أن يقال: هذا ليس بأسد، أما إذا قلت: «رأيتأسداً على المنبر يوم الجمعة يخطب»، صح أن يقال: هذا شيخ عالم، وليسأسداً.

ومن الفروق بينهما: أنَّ الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة؛ لأنَّها قد استعملت فيما وُضعت له، بينما المجاز يحتاج إلى قرينة توضح أنَّ المراد به غير الحقيقة. إذا تقرر لنا شيءٌ من الفروق بين الحقيقة والمجاز، فنقرر: هل يوجد في القرآن مجاز أو ليس في القرآن مجاز؟

الذى ينسب إلى أكثر المتأخرین: أنَّ القرآن فيه مجاز، ويستدللون على ذلك ببعض النصوص التي استعملت على الفاظ في غير ما وضعت له؛ كما في قوله تعالى: «وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ» [البقرة: ٩٣]، والمراد به: محبة العجل. قوله - سبحانه: «وَتَسْكُنَ الْقَرْيَةَ إِلَى كُنَّا فِيهَا» [يوسف: ٨٢] يعني: أهل القرية.

ويستدللون على ذلك ثانياً: بأنَّ المجاز استعمال لغوي، والقرآن قد جاء بلغة العرب؛ فيكون المجاز موجوداً فيه.

وهذا الاستدلال فيه ضعفٌ بينَّ؛ وذلك لأنَّ القرآن لم يحتوى على جميع أساليب العرب. والقول الثاني ينفي المجاز في القرآن، وقد اختاره جماعات من العلماء، منهم

ذكر المؤلف في هذا الفصل ما يتعلّق بنفي المجاز؛ حيث يُقسّمُ كثير من المؤلفين في أصول الفقه، وفي مقدمات التفسير، وفي البلاغة الكلام إلى حقيقة، ومجاز، ولهم منهجان في حقيقة كل من هذين القسمين: فطائفة تقول: الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً؛ لأنَّ ذات اللفظ يسمى: حقيقة.

والمجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له على وجه يصح. وبعضهم يقول: الحقيقة ليست هي اللفظ، وإنما الحقيقة هي استعمال اللفظ فيما وضع له أولاً، والمجاز: استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً على وجه يصح.

ونمثل لذلك بمثال: الكلمة «الأسد» في أصل اللغة يراد بها: الحيوان المفترس المعروف، فإذا قال إنسان: «رأيتأسداً يأكل شاة»، فالمراد به الحيوان المفترس، ويكون هذا استعمالاً لللفظ «الأسد» فيما وضع له فهذا حقيقة. وإذا قلت: «رأيتأسداً يخطب»، فحينئذ لا يمكن أن يراد بهذا اللفظ ما وضع له أولاً، وهو الحيوان المفترس؛ فيكون المراد به الرجل الشجاع، فهنا استعملنا لفظ «الأسد» في غير ما وضع له أولاً.

ومن أمثلته: استعمال اللفظ وإرادة جزئه، ويمثلون له بقولك: «جعلت إصبعي في أذني»؛ فإنك لم تجعل جميع الإصبع في أذنك وإنما جعلت طرفَه؛ فحينئذ تكون قد استعملت لفظ «الإصبع» ولم تُرِدْ منه الدلالة على جميع الإصبع، وإنما أردت جزءاً.

شرح مقدمة التفسير

الظاهريّة، وبعض المالكية كابن خويز منداد، ومحمد بن سعيد البوطي، وبعض الشافعية، واستدلوا على ذلك بأن القرآن يجب الإيمان به، والمجاز يجوز نفيه، والقرآن لا يصح نفي شيء منه؛ فدل ذلك على أن القرآن ليس فيه مجاز؛ إذ لو وجد فيه مجاز، لجاز نفيه.

وастدلوا على ذلك - أيضاً - بأن القرآن كله حق، وحيثذا لا يمكن أن يقال: إن القرآن فيه ما ليس بحقيقة.

وقد ألفَ الشيخ محمد الأمين الشنقيطي صاحب «أضواء البيان» رسالة في تأييد هذا القول سماها: «منع المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز».

ونفوا المجاز عن الآيات التي ذهب أصحاب القول الأول إلى أن فيها مجازاً، وأجابوا عنها بأجوبة تفصيلية، فقالوا: قوله - تعالى - **﴿وَتَسْقِلُ الْقَرَبَةَ﴾** (يوسف: ٨٢) ليس المراد مجرد البنيان؛ فإن لفظ «القرابة» في اللغة العربية يطلق على البنيان وساكنيه؛ ولذلك إذا لم يوجد في البلد سكان فإنه لا يقال له: قرية، وإنما يقال: هذه أطلال ومساكن. وهذا أجابتوا بآيات تفصيلية عن بقية الأدلة، إلا أن المقام هنا لا يتسع للإطالة أكثر من ذلك.

وإذا تقرر هذا وعرفنا الخلاف في وجود المجاز في القرآن الكريم فهل في اللغة العربية مجاز أم لا؟

أكثر الأصوليين والبلغيين على إثبات المجاز في اللغة العربية، وقد أثبته بعض من نفاء في القرآن.

واستدلوا عليه بوجود ذلك في اللغة العربية، في كلامهم وحديثهم. وذهب جماعة إلى نفي المجاز في اللغة العربية، ومن أشهرهم أبو علي الفارسي من كبار علماء اللغة، وأبو إسحاق الإسفرايني من كبار الأصوليين، وقد اختاره

شرح مقدمة التفسير

شيخ الإسلام ابن تيمية - كما ذكر المؤلف - واختاره ابن القيم، وخصص له ربع كتابه: **«الصَّواعقُ الرُّسْلَةُ»**، فجعله من الطواغيت التي يستند إليها أهل العقائد الفاسدة.

واستدلوا على نفي المجاز في اللغة العربية بأن قالوا: إن كون اللفظ مجازاً معناه: ترك للحقيقة، ومخالفة للصدق، والواقع، ولا يصح لأهل لغة أن يكون الكذب وترك الصدق منهاجاً لهم في لغتهم.

وقالوا بأن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز: لم يوجد في العصور الأولى، ولو كان هذا التقسيم ثابتاً، لتكلم به السلف، وتتكلم به أهل اللغة، ولا تنشر بينهم، ولعرفوه، ولكن هذا لم يوجد.

وإذا تأمل الإنسان في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن خاتمه في نفي وجود المجاز في اللغة، وقارنه بكلام جمهور الأصوليين والبلغيين في إثبات المجاز في اللغة العربية - وجد أن من ثبت المجاز، نظر إلى اللفظ مفرداً، فقال: لفظ «الأسد» في قولنا: «رأيتأسداً يأكل فريسته» استعمل في حقيقته، وهو الحيوان المفترس، ومن قال: «رأيتأسداً ينطّب»، استعمله في غير حقيقته، وهو الرجل الشجاع؛ فيكون مجازاً؛ فهم نظروا إلى اللفظ مجرّداً.

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية ومن وافقه فقد ذهبوا إلى أنه لا يصح لنا أن ننظر إلى الألفاظ مجردة، وإنما ننظر إلى الجملة كاملة بحيث ينظر للفظ وما اقترن معه من القرائن؛ بدليل أن العرب تأتي باللفظ المفرد، فتضيع معه حرف جر، أو تضيع في سياقه من الأدوات ما يقلب معناه، فأنت تقول: «ذهبت معه»، يعني: رافقتة، و«ذهبت إليه»، يعني: وصلت إليه، و«ذهبت به»، يعني: أخذته معك، و«ذهبت من السوق»، يعني: أن السوق كان ابتداء انتقالك وتحركك من مكان إلى مكان؛ فاختلف اللفظ الواحد باختلاف المتعلق الذي يكون معه.

وكذلك نجد أن العرب تستعمل اللفظ الواحد في معانٍ مختلفة، لا يدل عليها إلا السياق، فتقول: «قال» يعني: تكلم، وكذلك «قال»، يعني: نام القيلولة، وتتأتى التفرقة بين اللفظين بالدلول من جهة السياق؛ فحينئذ قالوا: إن العرب لا تلتفت إلى الكلمة مجردة، وإنما تلتفت إلى السياق كاملاً؛ فحينئذ إذا التفتنا إلى السياق كاملاً في قولك: «رأيت أسدًا يخطب» لا يمكن أن نقول: إن المراد بالأسد: الحيوان المفترس؛ فيكون هنا من باب الاستعمال الحقيقي؛ لأن العرب لا يمكن أن تتكلّم بمثل هذا الإسناد، وتريد به الحيوان المفترس.

وهذا المنهج أصح من المنهج الأول؛ لأننا إذا وضعنا اللفظ مفرداً، لم نأخذ منه معنى وحده، ولأن العرب لا يتكلّمون باللفظ المفرد الذي ليس معه ألفاظ آخر، سواء كانت هذه الألفاظ مُظَهِّرات أو مُضْمَرَات؛ فلا يقولون: «أسد»، ويُسْكِنُون إلا بتقدير محفوظ، أي: هذا أسد، وهو ذلك؛ فحينئذ ينبغي أن ننظر إلى جميع السياق، ولا ننظر إلى مجرد اللفظ المفرد.
ويدل على ذلك أن المعنى يختلف باختلاف السياق، كما أنه يتربّط على السياق العديد من الأحكام.

ويشلون لتأثير السياق علىأخذ الحكم من الألفاظ بما ورد عن الإمام الشافعى وأحمد - رحمهما الله - أن الإمام أحمد قال: لا يجوز للإنسان أن يتلعل القيء الخارج منه، ولا يجوز أن يرجع في هبته، واستدل عليه بقول النبي ﷺ: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه»^(١).

(١) أخرجه البخاري من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١٠٩٣/٣)، كتاب الجهاد، باب إذا حمل على فرس فرأها تبع ، الحديث (٢٨٤١)، وأخرجه مسلم (١٢٣٩/٣)، كتاب اليماء الحديث (١٦٢٠).

صَرَحَ بِنَفْيِهِ الْمُحْقِقُونَ،

وقال الإمام الشافعى: الكلب لا يحرم عليه العود في قيئه؛ فكذلك العائد في هبته.

قال له الإمام أحمد: في بقية الحديث: «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السُّوْءِ»^(١)؛ فدل ذلك على أنها لا تماثل مثل هذه المخلوقات في هذا الفعل؛ فكذلك لا نفعل الفعل المشبه به.

فهنا التفت الإمام أحمد إلى دلالة السياق في قوله - ﷺ: «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السُّوْءِ».

(نفي المجاز) تقدم أن معنى المجاز: هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً، ونفيه يعني: نفي القول بآيات المجاز؛ فلا يوجد في لغة العرب مجاز، وقد يراد به نفي وجود المجاز في القرآن.

قال المؤلف: (صرح) المراد بكلمة «صرح»: أن الأنتم نفوا المجاز وتكلموا بذلك بلا احتمال؛ لأن الصريح من الألفاظ هو الذي لا يوجد معه احتمال يدل على خلاف ذلك.

(صرح بـنفيه) يعني: بنفي وجود المجاز في لغة العرب (المحققون)، تقدم من صرح بذلك أبو علي الفارسي، وأبو إسحاق الإسفرايني، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم.

قوله: (المحققون) يريد به: من حقق المسائل، ورجح بين الأقوال باستيعاب

(١) هذه الزيادة من رواية ابن عباس، وهي في البخاري (٢٥٥٨/٦)، كتاب الحيل بباب في الهمة والشفعية الحديث (٦٥٧٤).

وَلَمْ يُحْفَظْ عَنْ أَحَدٍ مِّنَ الْأَئِمَّةِ، الْقَوْلُ بِهِ، وَإِنَّمَا حَدَّثَ تَقْسِيمُ الْكَلَامِ،
إِلَى حَقِيقَةِ وَمَجَازِ، بَعْدَ الْقُرُونِ الْمُفَضَّلَةِ،

أدلة هذه المسائل، والنظر في المناقشات والأجوبة الواردة عليها، فعرف الراجح
من خلال ذلك.

(ولم يُحْفَظْ عن أحد من الأئمة)، أي: لم يُتَّقَّل عن أحد من الأئمة، يعني:
في العصور الفاضلة، مثل: الأئمة الأربع ومن وافقهم في زمانهم: كالثورى،
وإسحاق، أو من تقدمهم: كالزهري، والحسن وغيرهم من الأئمة.

(القول به) يعني: إثبات وجود المجاز في لغة العرب، أو في القرآن؛ فلم يُعْهَدْ
عن أحد من هؤلاء الأئمة أنه قَسَّمَ اللغة إلى حقيقة ومجاز، وهذا كما هو منفي
عن أئمة علماء الشرع، كذلك هو منفي عن أئمة علماء اللغة؛ فلا نجد مثل ذلك
في كلام الأصمعي، ولا كلام الخليل بن أحمد، ولا كلام سيبويه.

(إنما حدث تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز) يعني: إنما وُجِدَ هذا التقسيم بعد
أن لم يكن موجوداً.

(بعد القرون المفضلة) يعني: بعد العصور والقرون الثلاثة التي وردت
النصوص بأنها خير الأمة، وأنها أفضل هذه الأمة؛ لقول النبي ﷺ:
«خَيْرُكُمْ قَرِبَنِي»^(١) ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوْهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوْهُمْ»^(٢).

(١) القرن أهل كل زمان، وهو مقدار التوسط في أعمار أهل كل زمان، قيل أربعون سنة وقيل
ثمانون وقيل مائة وقيل هو مطلق من الزمان، انظر مختار الصحاح (٢٢٢/١) والنهاية في غريب
الحديث (٥١/٤).

(٢) أخرجه البخاري من حديث عمران بن حصين (١٣٥٣/٣)، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ،
باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، الحديث (٤٣٥٠)، وأخرجه مسلم (٤٩٦٤/٤)، كتاب
فضائل الصحابة الحديث (٢٥٣٥).

فَتَذَرَّعَ بِهِ الْمُعْتَلَةُ، وَالْجَهْمِيَّةُ، إِلَى الْإِلْحَادِ فِي الصَّفَاتِ؛

(فتذرع به المعزلة والجهمية إلى الإلحاد في الصفات) : تذرع به، أي: جعله
المعزلة والجهمية وسيلة إلى مقصودهم في الإلحاد في الصفات، فذرعة الشيء:
وسيلة التي يتوصّلُ إليه من خلالها.

والمعزلة تقدم أن المراد بهم: مَنْ اعْتَزلُوا فِي الْأَصْلِ مَجْلِسَ الْخَيْرِ الْبَصْرِيِّ،
وَهُمْ يَبْنُونَ مَذَهَبَهُمْ عَلَى أَصْوَلِ خَمْسَةِ مِنْهَا: التَّوْحِيدِ، وَالْمَرَادُ بِهِ: نَفْيِ
الصَّفَاتِ، وَالْعَدْلِ، وَالْإِنْصَافِ، وَالْإِنْصَافِ، وَالْقَوْلُ بِهِ: نَفْيُ الْقَدْرِ، وَالْقَوْلُ بِهِ: نَفْيِ
الْمَنْزَلَتَيْنِ، وَالْمَرَادُ بِهِ: أَنَّ صَاحِبَ الْكَبِيرَةِ فِي الدُّنْيَا لَيْسَ مُؤْمِنًا وَلَا كَافِرًا، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَنْزَلَةِ
الْمَنْزَلَتَيْنِ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مُخْلَدٌ فِي نَارِ جَهَنَّمِ... وَهَذَا إِلَى بَقِيَةِ أَصْوَلِهِمْ.
وَالْجَهْمِيَّةُ: أَتَابِعُ جَهَنَّمَ بْنَ صَفْوَانَ.

وَلِيَعْلَمُ أَنَّ النَّسَبَةَ إِلَى أَهْلِ هَذِهِ الْبَدْعَ تَكُونُ باعْتِبَارِ النَّهَجِ الَّذِي يَسِيرُونَ عَلَيْهِ،
فَمَنْ كَانَ مُحَكَّمًا لِلنَّصُوصِ الشَّرِيعَةِ فِي أَبْوَابِ الْعَقَائِدِ وَالصَّفَاتِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ
أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهِ ظُنُونٌ مِنْ نَصُوصِ الصَّفَاتِ، فَلَمْ
يُثْبِتْ الصَّفَةَ؛ لِكَوْنِهِ قَدْ خَفِيَ عَلَيْهِ ذَلِكَ النَّصُ، فَإِنَّا حِينَئِذٍ لَا نَجْعَلُهُ مِنْ خَرْجِ
عَنْ مَذَهَبِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ.

ومثال ذلك: ابن حُزَيْمَةٌ؛ فإنه لما جاء في حديث الصور ونهج منهاجاً مخالفًا
لأهل السنة، لكن ابن حزيمة سائر على منهج علماء الإسلام وتحكيم نصوص
الكتاب والسنة في مباحث العقائد والصفات؛ فكونه لم يصل إليه ذلك اللفظ
بطريق صحيح حسبما يراه، سواء كان من جهة الدلالة، أو من جهة السنّد؛ فلم
يُثْبِتْ الصَّفَةَ لِذَلِكَ، فَإِنَّا لَا نَنْفِي نَسْبَتَهُ إِلَى أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ يَوْافِقُهُمْ فِي
الْأَصْلِ.

قالَ الشَّيْخُ: وَلَمْ يَتَكَلَّمِ الرَّبُّ بِهِ، وَلَا رَسُولُهُ، وَلَا أَصْحَابُهُ، وَلَا التَّائِبُونَ لِهِمْ بِإِحْسَانٍ؛ وَمَنْ تَكَلَّمَ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْلُّغَةِ، يَقُولُ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ: هَذَا مِنْ مَجَازِ الْلُّغَةِ؛ وَمُرَادُهُ: أَنَّ هَذَا مِمَّا يُجُوزُ فِي الْلُّغَةِ؛ لَمْ يُرِدْ هَذَا التَّقْسِيمَ الْخَادِثَ، لَا سَيِّماً، وَقَدْ قَالُوا: إِنَّ الْمَجَازَ يَصْبِحُ نَفِيَّةً

قال المؤلف: (قال الشيخ) المراد به: شيخ الإسلام ابن تيمية.
(ولم يتكلم الرب به) المراد: أن الله - سبحانه وتعالى - لم يتكلم بتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، ولم يتكلم الرب بإثبات لفظ المجاز، وكلام الرب صفة من صفاته كما تقدم.

(ولا رسوله ولا أصحابه ولا التابعون لهم بإحسان) يعني: أن النبي ﷺ وأتباعه من خير الأمة لم يثبتوا هذا التقسيم.
(ومن تكلم به) يعني: من تكلم بلفظ المجاز.

(من أهل اللغة) ومن أمثلة ذلك: ما ورد عن الإمام أحمد أنه لما احتاج عليه بعض أهل البدع ببعض نصوص القرآن قال: «هذا من المجاز اللغة»، ومراده بذلك: أن هذا الاستعمال مما يسوغ في لغة العرب، ليس مراده - أبدا - المجاز بحسب الاصطلاح المتأخر الذي يقسم الكلام إلى حقيقة ومجاز.

(وقد قالوا: إن المجاز يصح نفيه) يعني: من الأمور المترورة: أن من الفروق بين الحقيقة والمجاز: أن الحقيقة لا يصح نفيها، أما المجاز فإنه يصح نفيه، فإذا قلت: «رأيتأسدا يخطب»، جاز لقائل أن يقول: الأسود لا تخطب، فينفي كلامك.

وأما أصحاب المذاهب الأخرى والبدع المغایرة للذهب أهل السنة والجماعة، فإننا ننظر إلى المنهج الذي اعتمدوه؛ فإنك تجد بعضهم يقول في باب الصفات: المرجع إلى العقل، فما أثبتته العقل أثبتته، وما نفاه العقل نفته، وما سكت عنه اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال، فهذا منهج يدعى؛ فحينئذ تنصف صاحبها بانتسابه إلى تلك البدعة.

(تذرعوا به إلى الإلحاد في الصفات) : الإلحاد: الميل عن الحق (في الصفات) أي في مباحث صفات الله - سبحانه وتعالى - فإنهم من خلال إثبات وجود المجاز في لغة العرب، وفي القرآن الكريم قالوا: إن نصوص الصفات من باب المجاز، وليس من باب الحقيقة، فلما قال - تعالى -: ﴿أَلْرَحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، قالوا: إن المراد بالاستواء ليس ظاهره، وإنما المراد به الاستيلاء، وهذا من مجاز اللغة؛ فجاز لنا نفي صفة الاستواء؛ بناء على ذلك. ومن المعلوم أن مثل هذا يعتبر تأويلاً باطلًا؛ لعدم قيام الدليل عليه، ومن أمثلته - أيضاً - ما ورد في النصوص من أنه - سبحانه - يتكلم متى شاء، ومن أنه - سبحانه - يسمع الأمور بعد حصولها ووجودها، وهو ذلك مما لا يوافق عليه أصحاب تلك العقائد الفاسدة.

مسألة: هل إثبات المجاز في اللغة أو في القرآن يلزم عليه أن يكون المثبت من ينفي الصفات؟ نقول: لا يلزم، فقد يثبت الإنسان المجاز في اللغة أو في القرآن، ومع ذلك يقول بإثبات الصفات؛ فلا يلزم من إثبات المجاز أن يكون المرء مبتداً، أو صاحب بدعة، لكنه قد يقال فيه بأنه أخطأ، ولم يوفق إلى الصواب في ذلك، فإذا كان خطأه مع اجتهاده، وتحريمه للصواب، فإنه حينئذ لا يأثم، كما هو مقرر.

وَذَكَرَ ابْنُ الْقِيمَ: خَمْسِينَ وَجْهًا فِي بُطْلَانِ القُولِ بِالْمَجَازِ؛ وَكَلامُ اللَّهِ،

وابن القَيْمَ - رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، وـ«الْقَيْمَ» بمعنى: المدير - مدير المدرسة ونحوه - وذلك لأنَّ والده كان قِيَمًا على مدرسة الجوزيَّة؛ ولذلك يقال: «ابنُ قَيْمَ الجوزيَّة»؛ وقد فضل بعض المؤلفين هذه التسمية الأخيرة، دون التسمية الأولى - أعني: ابن القَيْمَ - لأنَّ نُظَرَاءَ الْمَدَارِسِ ومديريها وقيمتها كثُرَّ قد عُرِفَ عن جماعة تسميتهم: «ابن القَيْمَ»، فيقال: «ابن قَيْمَ الجوزيَّة»؛ تمييزاً له، وفصلاً عن غيره، وابن القَيْمَ له مؤلفات عديدة، ويتناول بسلاسة أسلوبه، وقد نفع الله بكتبه، ومن مؤلفاته: كتاب «الصَّوَاعِقُ الرُّسَلَةُ» للرد على الجهمية والمعطلة، وبيَّنَ أنَّهُم بنوا طريقتهم ومنهجهم على طواغيت أربعة، ذكر منها قولهم في أخبار الأحاديث، ومنذهبهم في التأويل، وذكر منها هذه المسألة، وهي مسألة المجاز، وجعل المجاز طاغوتاً، والمراد بالطاغوت: ما تجاوز به العبد حده.

وابن القَيْمَ أبطل القول بالمجاز في هذا الكتاب من خمسين وجهاً، والمراد بالوجه: الدليل؛ لأنَّ لفظ «الوجه» يطلق على ثلاثة معانٍ عند علماء الشريعة: المعنى الأول: الدليل؛ كاستعمال المؤلف له هنا.

والثاني: طريقة الاستدلال بالدليل، وهو ما نعبر عنه الآن كثيراً بقولنا: وجه الدلالة، ووجه الاستدلال.

والثالث: قول الأصحاب في المسائل؛ فإنَّ أقوال الأصحاب تعتبر وجوهاً في المذهب.

(وذكر ابن القَيْمَ خمسين وجهاً ببطلان القول بالمجاز)، يعني: في بطلان تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز.
(وكلام الله) - سبحانه - في القرآن الكريم.

فَكَيْفَ يَصْحُ حَمْلُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ؛ وَلَا يَهُوَ لَنَا إِطْبَاقُ الْمُتَّاخِرِينَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَطْبَقُوا عَلَى مَا هُوَ شَرُّ مِنْهُ.

(كيف يصح حمل الآيات القرآنية على مثل ذلك) يعني: فكيف نجعل القرآن مجازاً، ويتربَّ عليه أنه يجوز نفيه، والقرآن لا يجوز نفي شيء منه.

وأنت تعلم أنَّ هذا الاستدلال في إحدى المسألتين: وهي مسألة إثبات المجاز في القرآن، وهي أخص من مسألة إثبات المجاز في لغة العرب.

(ولَا يَهُوَ لَنَا) أي: ولا يُفرِّغُكَ ولا يُخَوِّفُكَ.

(إِطْبَاقُ الْمُتَّاخِرِينَ عَلَيْهِ) يعني: كون المتأخرین يتَوسَّعُونَ في هذا الاستعمال، وهذا التقسيم للغة وللكلام إلى حقيقة ومجاز.
(فإِنَّهُمْ) أي: فإنَّ المتأخرین.

(قدْ أَطْبَقُوا عَلَى مَا هُوَ شَرُّ مِنْهُ)؛ فإنَّ عقائد كثيرة من المتأخرین مخالفة لعقيدة أهل الإسلام، سواء في توحيد الربوبية، أو توحيد الأسماء والصفات، أو توحيد الألوهية، بل إنَّ كثيراً من المتأخرین لم يسلِّموا ولم يؤمنوا بتوحيد الألوهية مع كونه أصل دين الإسلام؛ ولذلك نجد بعض هؤلاء يتَوَسَّلُ إلى بعض المَقْبُورِينَ، ويترَبَّ إليهم، ويعبدُهم، ويدعُوهم من دون الله، ويندِّبُ لهم، ويصلِّي لهم، ويُسَجِّدُ لهم، وهذه كلها من الأمور المضادة لأصل توحيد الألوهية؛ فإِطْبَاقُ كثير من المتأخرین عليه واتفاقهم عليه، لا يدلُّ على صحته، وإنما المُعَوَّلُ عليه في إثبات الأحكام وفي نفيها هو الأدلة الشرعية، واستعمال أهل اللغة، ولا يوجد دليل شرعي يُقْسِمُ الكلامَ إلى حقيقة ومجاز، كما لا يوجد في كلام العرب الأوائل وأئمَّة النَّحَاةِ الأوائلَ مَنْ يُقْسِمُ الكلامَ إلى حقيقة ومجاز.

الإعجاز

المُعْجِزَةُ: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، مَقْرُونٌ بِالْتَّحْدِيِّ

هذا المبحث من مباحث علوم القرآن، وعلوم مقدمات التفسير، وهو مبحث إعجاز القرآن؛ فإن الإعجاز يراد به إقامة الدليل على صحة هذا الكتاب، وعلى أنه من قول الله سبحانه وتعالى.

والمراد بالإعجاز في اللغة: القيام بعمل لا يتمكّن الآخرون منه. ولنعلم أن: العجزات من خصائص الأنبياء عند جماهير أهل العلم، بخلاف الكرامات.

والعجزة تكون مقرونة بالتحدي، بخلاف الكرامة؛ فقد تكون كذلك، وقد لا تكون.

وعرف المؤلف العجزة بتعريف يشتمل على ثلاثة مقومات: القوْمُ الأول: أن العجزات خوارق للعادات، والمراد بالعادة: سنة الله الكونية، والخارق للعادة: ما يخالف هذه السنة الكونية. مثال ذلك: أن من سنة الله الكونية: أن القمر مُتَحَدَّثٌ أطْرَافُهُ وَأَنَّهُ غَيْرُ مُنْقَسِمٍ، فإذا جاء انشقاق القمر، فإن هذا الانشقاق أمر خارق للعادة؛ لأن العادة انضمام القمر بعضه إلى بعض.

والقوْمُ الثاني: أن تكون مقرونة بالتحدي؛ فيقع تَحْدِيدُ بين صاحب العجزة وبين من يقابلها.

وقول المؤلف: (خارق للعادة) يُخْرُجُ به ما لا يخرق العادة، ولكن يُبَقِّى معنا الكرامة ويبقى السحر؛ على قول الجمهور بأن السحر يقلب حقائق الأشياء. قوله: (مقررون بالتحدي) يُخْرِجُ الكرامات؛ فإنها في الغالب لا تحدي فيها.

وَكَلَامُ رَسُولِهِ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ.

(وكلام رسوله) يَكُلُّ في السنة النبوية (مُنَزَّهٌ عن ذلك)؛ وذلك لأن كل القرآن والسنة حق؛ إذ يحب الإيمان بهما، ولا يجوز نفي شيء منها؛ فدللت ذلك على أنهما ليسا من المجاز في شيء.

مسألة: ذكرنا فيما مضى أن من علماء اللغة والأصوليين من يقول بالمجاز، وفي المقابل هناك من أنكر ذلك، فهل إنكار من أنكر هو فقط من أجل أن أهل الأهواء والبدع قد اتخذوا من المجاز ذريعة إلى تأويل الصفات أم ماذا؟

والحق - كما ذكرنا آنفا - أن من أنكر المجاز التفت فيه إلى الجملة كاملة؛ لأن العرب لا تتكلّم بالألفاظ مفردة، ومن ثبت وجود المجاز، نظر إلى دلالة اللفظ مجرداً، وحينئذ فالقول بأن نفي المجاز لما قد يترتب عليه من نفي الصفات ليس ب صحيح؛ لأنه لا يصح أن نفي الشيء بأثاره؛ لأن الآثار نتيجة، والتبيّن ليست سبباً في نفي المقدمة، وحينئذ فالالتفات من نفي المجاز إلى قضية: هل المعتبر في لغة العرب الالتفات إلى الألفاظ مجردة أو النظر فيه إلى سياق الكلام وجملته؟ وليس نفيه للمجاز مبنياً على أن بعضهم نفي الصفات بدعوى أن نصوصها من المجاز.

سَالِمٌ عَنِ الْمُعَارَضَةِ، وَالْقُرْآنُ مُعْجِزٌ أَبَدًا

وقوله في المُقْوَمِ الثالث: (سالم عن المعارضة) المراد بالمعارضة: مقابلة الشيء بمثله، فإذا أورَّدَ عليك إنسان دليلاً يدل على الجواز، فأورَّدْت عليه دليلاً يدل على التحرير، فابرادرك للدليل التحرير يعتبر معارضة، وإذا أورد لك علة ثم قمت بإيراد علة أخرى للمسألة فهذا يسمى: معارضه؛ لأنك قابلت علته بعلة أخرى.

فقوله: (سالم عن المعارضة) بخرج السحر؛ فإن معارضته بمثله ممكنة.

(والقرآن معجز أبداً): القرآن كلام الله الموجود بين دفتري المصحف، وهذا القرآن معجزة؛ وذلك لأن الله - عز وجل - خرق به العادة في كلام العرب، وفيه تَحَدَّد قد تحدى العرب أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور منه، أو بsurة، وقد سلم من المعارضة ، ولم يتمكن أحد من معارضته.

وقوله: (أبداً) يعني: أن معجزته باقية أبد الدهر؛ ولذلك ورد في الحديث الصحيح: أنه «ما من نبيٍّ من الأنبياء إلاً أُغْطِيَ مَا مُثِلَّهُ آمنٌ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْهُ وَخَيَا أُوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابُعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة (٤/١٩٥) كتاب فضائل القرآن بباب كيف نزول الوحي الحديث (٤٦٩٦)، ومسلم (١٣٤/١) كتاب الإيمان الحديث (١٥٢).

أَعْجَزَ الْفَصَحَاءَ، مَعَ حِرْصِهِمْ عَلَى مُعَارَضَتِهِ، وَقَدْ تَحَدَّهُمْ تَعَالَى، عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ أَوْ عَشْرِ سُورٍ، أَوْ سُورَةً.

(أعجز الفصحاء مع حرصهم على معارضته) يعني: أن هذا القرآن أعجز الفصحاء أن يأتوا بـمما يـلـهـ لـهـ؛ لأنـ المـعـارـضـةـ مـقـاـبـلـةـ الشـيـءـ بـمـاـ يـلـهـ لـهـ، وقد تـحدـاهـمـ اللهـ عـزـ وـجـلـ عـلـىـ مـعـارـضـةـ الـقـرـآنـ، فـقـالـ جـلـ وـعـلـاـ فـيـ كـابـهـ العـزـيـزـ: «فَلَيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَدِيقِينَ» (الطور: ٣٤)، فـهـذـاـ تـحدـدـ لـمـ يـأـتـيـ بـمـثـلـ الـقـرـآنـ كـامـلـاـ، بلـ تـحدـىـ بـعـشـرـ سـوـرـ فـقـالـ: «أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَهُ قُلْ فَأَتَوْا بـعـشـرـ سـوـرـ مـيـلـيـمـ مـفـتـرـيـتـهـ» (هـودـ: ١٣ـ)، إـلـىـ أـنـ قـالـ: «فَلِلَّهِ يَسْتَعْجِبُوُا لـكـمـ فـأـعـلـمـمـ أـنـمـاـ أـنـزـلـ بـعـلـمـ اللـهـ»، بلـ تـحدـاهـمـ بـإـيـرـادـ سـوـرـةـ: «وَإِنْ كُنْتُمْ فـي رـيـسـ مـاـ تـرـلـتـاـ عـلـىـ عـبـدـنـاـ فـأـتـوـا بـسـوـرـةـ مـنـ مـيـلـيـمـ» (هـودـ: ١٤ـ).

وقد تقدم أن الإعجاز ليس خاصاً بالسور الطوال، فهو كذلك في السور القصار، أي: أن الإعجاز يثبت في الأمرين، وقد بين الله - عز وجل - عدم إمكانية الإتيان بمثل هذا القرآن، سواء من الأفراد، أو من الجماعات، أو من الإنس، أو من الجن، أو من الجميع، ولو اجتمعوا لم يتمكنوا من معارضه هذا القرآن: «فُلِّينَ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْكَارَ بِعَضُّهُمْ لِيَعْضُ ظَهِيرًا» (الإسراء: ٨٨)، والمراد بالظهير: المساعد، والمعاون.

وَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ وُجُوهًا مِنْ إعْجَازِهِ، مِنْهَا: أَسْلُوبُهُ، وَبَلَاغَتُهُ، وَبَيَانُهُ،

ثم يَبْيَّنُ وُجوهُ إعْجَازِ الْقُرْآنِ، فَقَالَ الْمُؤْلِفُ: (وَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ وُجُوهًا مِنْ إعْجَازِ الْقُرْآنِ)، وَالْوَجْهُ هُنَا الْمَرادُ بِهِ: النَّوْعُ وَالْقَسْمُ.

مِنْهَا: (أَسْلُوبُهُ) فَأَسْلُوبُ الْقُرْآنِ فَرِيدٌ لَا تَجِدُ أَسْلُوبًا مِثْلَهُ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ يَسْتَعْمِلُ مِنَ الْأَلْفاظِ فِي كُلِّ سِيَاقٍ مَا يَنْسَبِهُ، وَيَسْتَعْمِلُ الْأَلْفاظَ فِي مَحَالٍ لَا يُحْسَبُ دَلَالَةً سِيَاقَهَا؛ فَيُخَتَّارُ فِي مَقَامِ التَّفْخِيمِ لِفَظًا مُفْخَمًا، وَلِقَامِ التَّسْهِيلِ لِفَظًا مُنَاسِبًا لَهُ، وَهَذَا.

(وَبَلَاغَتُهُ): هَذَا وَجْهٌ آخَرُ مِنْ وُجُوهِ إعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ بَلِيَّغٌ، وَالْأَصْلُ فِي كُونِ الشَّيْءِ بَلِيَّغًا: أَنْ يَكُونَ الْفَظُّ مُوَصَّلًا لِلْمَعْنَى بِطَرِيقٍ وَاضْعَفَ سَهْلًا؛ مِنَ الْبَلَاغِ، وَمِنْ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: «أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ» [الْمَائِدَةَ: ٩٢]؛ وَلَذِلِكَ بَيْنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنَّ هَذَا الْكِتَابُ سَهْلٌ وَمُبِينٌ، وَأَمْرُ النَّاسِ كُلَّهُمْ بِتَدْبِيرِ هَذَا الْقُرْآنِ.

(وَبَيَانُهُ) يَعْنِي: أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَعْجَزٌ فِيمَا يَوْجَدُ فِيهِ مِنْ الْبَيَانِ، وَلِفَظُ «الْبَيَانِ» قد يَرَادُ بِهِ الوضوحُ وَالظَّهُورُ، وَقَدْ يَرَادُ بِهِ عِلْمُ الْبَيَانِ الْمُعْرُوفُ عِنْدَ الْبَلَاغِيْنَ، فَفِي الْقُرْآنِ مِنْ أَوْجَهِ التَّشْيِيْهِ وَالصُّورِ الْبَلَاغِيَّةِ مَا لَا يَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ؛ وَلَذِلِكَ وُجُدُّهُ فِي الْعُصُورِ الْأُولَى مَنْ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ تَغَيَّرَ حَالُهُ، وَانْقَلَبَتْ، بَلْ فِي عَصُورِنَا الْحَاضِرَةِ تَجَدُّدُ الْإِنْسَانُ مَسْتَمِرًا عَلَى الْمُعْصِيَةِ، وَمَدَوِّمًا عَلَى فَعْلِ الْكَبَائِرِ، فَتَقْرَأُ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَتَحَوَّلُ حَالُهُ؛ وَلَذِلِكَ لَا يَنْبَغِي أَلَا يَخْلُ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِهِ بِالْإِرْشَادِ وَالدَّلَالَةِ إِلَى الْخَيْرِ، وَلَوْ بِذِكْرِ آيَاتِ الْقُرْآنِ؛ وَلَهَذَا تَجَدُّ بَعْضُ

وَفَصَاحَتُهُ، وَحُسْنُ تَأْلِيفِهِ، وَإِخْبَارُهُ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ

الناسُ إِذَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ آيَةً مِنْ آيَاتِ التَّعْيِمِ، اسْتَبَشَرَتْ نَفْسَهُ، وَإِذَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ آيَةً مِنْ آيَاتِ الْعَذَابِ، تَأْثَرَتْ نَفْسَهُ، وَيَدَا مِنْهُ الْخُوفُ وَالتَّرْقُبُ.

(وَفَصَاحَتُهُ) الْكَلَامُ الْفَصِيحُ: هُوَ الْكَلَامُ الْمُوَصَّلُ لِلْمَعْنَى الْمَفْصُودُ بِأَقْصَرِ الْأَلْفاظِ بِلَا زِيادةٍ وَلَا نَفْصَانَ، وَالْقُرْآنُ فِيهِ مِنَ الْفَصَاحَةِ مَا لَا يَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ، فَهُوَ يَوْجَدُ بِسُرْعَةٍ إِلَى الْمَفْصُودِ الْمَرادِ، وَلَا يَكُونُ فِي هَذَا الْمَعْنَى الْمَفْصُودُ بِزِيادةٍ وَلَا نَفْصَانَ.

(وَحُسْنُ تَأْلِيفِهِ) يَعْنِي: أَنَّ حِرْفَ الْقُرْآنِ مُتَقَيَّدةٌ غَيْرُ مُتَنَاهِيَّةٌ، مُتَالَفَةٌ غَيْرُ مُتَنَاهِيَّةٌ؛ فَلَا تَجِدُ فِي الْفَاظِ الْقُرْآنِ حِرْفًا مُتَنَاهِيَّةً تَبْعُدُ الإِنْسَانَ عَنِ هَذَا الْفَظِ كَمَا قَالُوا - مَثَلًاً - فِي بَعْضِ الْأَلْفاظِ الَّتِي فِيهَا حِرْفَ مُتَنَاهِيَّةٌ كَـ«الْحَمْعَ» وَخُوْذُكَـ مَثَلًاً - مِنْ بَعْضِ الْأَلْفاظِ الَّتِي فِيهَا حِرْفَ مُتَنَاهِيَّةٌ كَـ«الْمُتَنَاهِيَّةَ» وَخُوْذُكَـ مَثَلًاً - فَذَلِكَ مَا فِيهِ حِرْفَ مُتَنَاهِيَّةٌ لَا تَسْتَحِسِنُ النَّفْسُ اجْتِمَاعُهَا فِي مُحْلٍ وَاحِدٍ، وَفِي كَلْمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَهَذَا التَّنَافِرُ غَيْرُ مُوْجُودٍ فِي الْقُرْآنِ أَلْيَتِهِ.

وَكَذَلِكَ لَا يَوْجَدُ فِي الْقُرْآنِ تَنَافِرٌ فِي الْكَلِمَاتِ فِي الْجَمْلَةِ الْوَاحِدَةِ، فَجَمِيلُ الْقُرْآنِ مُتَقَيَّدةٌ، وَحِرْفُهُ وَكَلِمَاتُهُ وَجُمِلُهُ كُلُّهُمْ مُتَالَفَةٌ غَيْرُ مُتَنَاهِيَّةٌ.

وَفِي الْقُرْآنِ مِنْ أَوْجَهِ إعْجَازِ (إِخْبَارِهِ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ) سَوَاءَ كَانَتْ هَذِهِ الْمُغَيَّبَاتُ مِنْ أَخْبَارِ مَنْ سِيَاطِي كَمَا فِي ذِكْرِ خَبْرِ الرُّومِ، وَأَنَّهُمْ سِيَاطِرُونَ عَلَى الْفَرْسِ؛ فَهُوَ إِخْبَارٌ عَنْ مُغَيَّبٍ لَمْ يَحْصُلْ بَعْدُ، وَكَذَلِكَ إِخْبَارُهُمْ بِمَا سِيَاطُونَ، سَوَاءَ فِي آخرِ الزَّمَانِ أَوْ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا يَوْافِقُ الْكِتَابَ السَّابِقَةِ، وَكَذَلِكَ إِخْبَارُهُمْ بِهِذَا الْكِتَابِ بِقَصْصِ الْأَمْمِ الْمَاضِيَّةِ، وَالْقَرْوَنِ الْسَّالِفَةِ بِمَا يَوْافِقُ مَا لَدِي الْأَمْمِ الْأُخْرَى، وَلَا يَخْالِفُ حَقْيَقَةً مَا وَقَعَ. وَكَذَلِكَ مِنْ أَوْجَهِ إِخْبَارِ الْقُرْآنِ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ: أَنَّهُ أَخْبَرَ عَمَّا فِي ضَمَائرِ بَعْضِ النَّاسِ، فَقَالَ: هُؤُلَاءِ يُخْفِونَ كَذَا وَلَا يُظْهِرُونَهُ، وَمِنْ عَقَائِدِ هُؤُلَاءِ الْمَنَافِقِينَ وَغَرْهُمْ كَذَا، وَلَمْ يُعْرَفْ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ عَارِضَ مِثْلَ ذَلِكِ.

شرح مقدمة التفسير

والرَّوْعَةُ فِي قُلُوبِ السَّامِعِينَ، وَغَيْرُ ذَلِكِ. حَتَّى قَالَ الْوَلِيدُ: إِنَّ
لِقَوْلِيَ لَحَلَاوةً، وَإِنَّ عَلَيْهِ لَطَلَاوةً؛

ومن أوجه الإعجاز في القرآن: (الروعة في قلوب السامعين)؛ فأنـت إذا سمعـت القرآن مـيزـته عن غيرـه، وإذا سمعـت كلامـا يـرثـل مثل ترتـيل القرآن، وهو ليس من القرآن، عرفـت أنه ليس من القرآن؛ لأنـ القرآن عليهـ من المـهـابـةـ ما يجعلـكـ تـعرـفـهـ بـمـجرـدـ سمـاعـهـ؛ فإنـ النـفـوسـ تـأـثـرـ بـسـمـاعـ القرآنـ عـماـ شـاهـدـهـ وـنـعـلـمـهـ؛ ولـذـلـكـ قـالـ - سـبـحـانـهـ: ﴿لَوْأَنَزَلْنَا هَذَا الْقُرْءَانَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتُمْ خَشِيعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشِيشَةِ اللَّهِ﴾ [الـحـشـرـ: ٢١]، فإذا كانـ هذاـ هوـ حالـ الجـبالـ، فـكـيفـ بالـقـلـوبـ وـالـأـسـمـاعـ؟ ولـذـلـكـ قـالـ - تـعـالـىـ: ﴿تَقْشِيرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ تَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الـزـمـرـ: ٢٣].

واـسـتـشـهـدـ المؤـلـفـ هـنـاـ بـكـلامـ أحدـ المـشـرـكـينـ لـمـاـ سـمـعـ القرآنـ، وـهـوـ كـلامـ الـولـيدـ بنـ المـغـيرةـ المـخـزـومـيـ، وـالـدـخـالـدـ بنـ الـولـيدـ، لـمـاـ سـمـعـ القرآنـ، قـالـ: (إنـ لـقـولـهـ لـحـلـاـوةـ) يعنيـ: أنـ كـلامـ القرآنـ فـيـهـ مـاـ دـوـافـعـ ماـ يـجـعـلـنـاـ نـدـفـعـ إـلـىـ اـسـتـمـاعـهـ؛ لـمـاـ فـيـهـ مـاـ حـلـوـةـ تـنـاسـبـ الـقـلـوبـ وـالـأـفـشـدـةـ وـتـنـاسـبـ الـأـسـمـاعـ. (وـإـنـ عـلـيـهـ لـطـلـاـوةـ) يعنيـ: أنـ عـلـيـهـ بـهـجـةـ تـجـعـلـنـاـ نـقـبـلـ عـلـيـهـ. وـلـمـ يـكـمـلـ المؤـلـفـ هـنـاـ كـلامـ الـولـيدـ؛ فإـنـهـ قـالـ فـيـهـ: (فـيـهـ لـشـعـرـ أـعلاـهـ، مـغـلـقـ أـسـفـلـهـ، وـإـنـ لـيـعـلـوـ وـلـاـ يـعـلـىـ عـلـيـهـ)^(١) وـهـذـاـ مـاـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ هـذـاـ الـكـلامـ مـتـمـيـزـ عـنـ كـلامـ الـعـربـ.

(١) انـظـرـ تـفـسـيرـ الطـبـريـ (١٥٧/٢٩) وـالـقـرـطـبـيـ (١٦٥/١٠)، (١٩/٧٤) وـابـنـ كـثـيرـ (٤/٤٤٤). وـالـبـداـيةـ وـالـنـهاـيةـ (٣/٦١).

شرح مقدمة التفسير

وَمَنْ تَأْمَلَ حُسْنَتَهُ، وَبَدِينَعَهُ، وَبَيَانَهُ، وَوُجُوهُ مُخَاطَبَاتِهِ: عَلِمَ أَنَّهُ مُنْجِزٌ
مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ.

(ومن تـأـمـلـ حـسـنـهـ) يعنيـ: حـسـنـ القرآنـ (وـبـدـيـعـهـ وـبـيـانـهـ وـوـجـوـهـ مـخـاطـبـاتـهـ) يعنيـ: أـنوـاعـ الـخـطـابـ فـيـهـ (عـلـمـ أـنـهـ مـنـجـزـ مـنـ وـجـوـهـ كـثـيرـ) وـهـذـاـ يـجـدـهـ كـلـهـ عـنـدـمـاـ يـقـرـأـ شـيـئـاـ مـنـ آـيـاتـ الـقـرـآنـ يـجـدـ فـيـهـ مـاـ لـيـسـ مـعـهـ مـاـ يـجـدـ فـيـهـ فـيـ كـلـ مـوـطنـ مـاـ يـنـاسـهـ مـاـ يـنـاسـهـ مـاـ يـنـاسـهـ، وـهـوـ مـتـجـدـ وـمـتـسـيقـ، لـاـ يـوـجـدـ فـيـهـ تـاقـضـ بـخـلـافـ غـيرـهـ مـنـ كـلـامـ النـاسـ؛ لـذـلـكـ قـالـ - سـبـحـانـهـ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ آخِتَالَفَا كَثِيرًا﴾ [الـنـسـاءـ: ٨٢].

وـمـنـ أـوـجـهـ الإـعـجازـ فـيـ هـذـاـ الـكـتـابـ: أـنـ يـفـارـقـ بـيـنـ الـأـلـفـاظـ لـوـجـوـدـ فـوـارـقـ فـيـ
الـمـعـانـيـ، وـغـثـلـ لـهـذـاـ بـيـثـالـ تـعـرـفـ الـعـامـةـ فـيـ قـصـةـ مـوـسـىـ وـالـخـضـرـ فـيـ آـخـرـ سـوـرـةـ
الـكـهـفـ؛ حـيـثـ قـالـ اللـهـ - عـزـ وـجـلـ - فـيـ حـدـيـثـ عـنـ السـفـيـنـةـ: ﴿أَمَّا الْسـفـيـنـةـ فـكـانـتـ لـمـسـكـيـنـ يـعـمـلـوـنـ فـيـ الـبـحـرـ فـأـرـدـتـ أـنـ أـعـيـيـهـاـ﴾ [٧٩]، وـقـالـ فـيـ حـدـيـثـ عـنـ
الـغـلـامـ: ﴿فـأـرـدـتـنـاـ أـنـ يـبـدـلـهـمـاـ﴾ [٨١]، وـقـالـ فـيـ حـدـيـثـ عـنـ الـجـدارـ: ﴿فـأـرـادـ
رـئـيـكـ﴾ [٨٢] فـتـجـدـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ قـدـ فـارـقـ بـيـنـ هـذـهـ النـصـوـصـ؛ لـمـ فـيـهـ مـعـانـ
وـأـسـرـارـ تـجـعـلـهـ يـفـرقـ بـيـنـهـ:

فـيـ الـلـفـظـ الـأـوـلـ ذـكـرـ لـلـعـبـ، وـلـاـ تـصـحـ نـسـبـ الـعـيـبـ إـلـىـ اللـهـ - سـبـحـانـهـ وـتـعـالـىـ
- لـذـلـكـ نـسـبـهـ الـخـضـرـ لـنـفـسـهـ، فـقـالـ: ﴿فـأـرـدـتـ أـنـ أـعـيـيـهـاـ﴾.

وأما في الموطن الثاني، فقد وُجِدَ فيه عملان:
الأول: قتل الغلام.

والثاني: إبداله بغلام آخر يكون صالحاً، فعبر القرآن الكريم عن ذلك بقوله:
﴿فَأَرَدْنَا﴾; لوجود نوع اشتراك في هذين العملين.

أما في الموطن الثالث: **﴿وَأَمَّا أَلْيَادُكُرَبَلَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَلِيْحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَتَلَقَّا أَشْدَهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَبَرَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُمْ عَنْ أَمْرِيٍّ ذَلِكَ تَأْوِيلٌ مَا لَمْ تَنْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبَرًا﴾** [٨٢]، فإن بلوغ الأشد، واستخراج الكنز ليس منسوباً إلى الخضر في شيء، وحيثذا قال:
﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾.

وهكذا في مواطن عديدة من القرآن نلحظ الفرق بين موطن وآخر.
ومن أوجه إعجاز القرآن استعمال اللفظ الواحد في معانٍ متعددة، وكل واحد من هذه المعاني من مراد الله - سبحانه وتعالى - ومن أمثلة ذلك قوله: **﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾** [البقرة: ١٨١] فلفظة **«سميع»** يراد بها ثلاثة معانٍ:

الأول: إدراك المسموعات؛ كما في قوله - سبحانه - **﴿فَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ أَلَّى تُجْهِدُكَ﴾** [المجادلة: ١].

والثاني: إجابة الدعاء؛ كما في قوله - سبحانه - **﴿إِنَّ رَبَّنِي لَسَمِيعُ الدُّعَاء﴾** [إبراهيم: ٣٩].

والثالث: حفظ أوليائه المؤمنين؛ كما في قوله - سبحانه - **﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾** [طه: ٤٦].

وكل هذه المعاني مُرَادَةً بقوله: **﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾**.

وكذلك قوله: **﴿عَلِيمٌ﴾** يشمل أنواع العلم، فهو يشمل علم ما كان، وعلم ما يكون، وعلم الأشياء حال كونها، وعلم ما لم يكن لو كان فما وجه تكوينه. وكذلك من الإعجاز القرآني - أيضاً - اشتغاله على الأحكام الشرعية التي تستقيم بها أحوال الخلق وتنتظم، وهذه من أعظم معجزات القرآن؛ فإن هذه الأحكام التي تصلح بها أحوال البشرية قد دل عليها هذا القرآن، ولا يمكن أن يوجد في أحكام الشريعة ما يكون مخالفًا لمصالح الخلق، أو ما فيه ضرر وفساد، وحتى تبين المصلحة على الوجه الصحيح ينبغي لا نظر إلى القضية المطروحة من جهة واحدة، وإنما ننظر إليها من جميع جهاتها، فمثال ذلك: إيلام الجاني بالضرب، أو بالقتل، لا ننظر إلى الشخص الجاني فقط، وإنما ننظر إلى هذه المسألة من جميع جهاتها، ومن جميع أطرافها؛ فقتل الجاني به مصلحة للناس أجمعين؛ بإبعاد القتل عنهم، وفيه مصلحة لأولياء الدم بشفاء نفوسهم، وابتعد الغيط من قلوبهم، وبالتالي يعود ذلك على الأمة بوجود الحبة والتآخي فيها، بل في ذلك - أيضاً - مصلحة للجاني نفسه، وهي تكفير ذنبه، وشفاء سقمه.

وكذلك كل ما تقرره الشريعة من الأحكام، سواء في العقوبات بمثلد، أو قطع، أو رجم، أو قتل، أو صلب، وكل ما تقرره الشريعة في غير أبواب الجنایات والحدود، سواء كان في أبواب النكاح، أو البيوع، أو العبادات، ونحو في كل يوم نشهد ونلاحظ أننا نتوصل إلى فوائد جديدة للبشرية وللخلق أجمعين

من تطبيق أحكام شريعة الإسلام، فمثلاً بعد أن كان يُشَائِعُ على قضية الختان أصبحت من الأمور التي يُرَغَّبُ فيها الأطباء، ويختون عليها. وأيضاً: ذكر في حديث النبابة^(١) أنه قد جاء بعض الناس من لم يستقر إيمانه في قلبه، وعلم بصحبة حديث النبابة إلا أنه أنكره؛ لاستبعاده، ثم علمنا أن هذا الحديث واقع وحاصل؛ فإن في أحد جناحي النبابة داء، وفي الآخر دواء، ونحن لم نستفد هذه المعلومة من هؤلاء الباحثين الجدد، وإنما استفدنها من كلام النبي ﷺ.

ومن أوجه إعجاز القرآن - أيضاً: ما في هذا الكتاب من إخبار عن أمور دقيقة، سواء في خلق الإنسان، أو في أمور الكون مما لم يطلع عليه الناس في الزمان الأول، ومع ذلك لما اطلع عليه أهل زماننا وجدوه كما أخبر القرآن، سواء في علم الأجنة، أو في علم الفلك، أو في غيرهما؛ ومن أجل ذلك فسر بعضهم «الحق» في قوله - تعالى -: «سَنُرِيهِمْ مَا يَأْتِيُنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَّهُمْ أَنَّهُ أَنْجَحُهُمْ» [فصلت: ٥٣]، بأنه القرآن، وبعضهم قال: هو الإسلام، وبعضهم فسره بالنبي ﷺ.

ومن إعجاز القرآن ما فيه من ترهيب وتخويف، وفي نفس الوقت رجاء وترغيب؛ فقد احتوى القرآن على هذه الأمور المتضادة بطريقة متناسبة غير متنافرة، ولا نزال نطلع على شيء من إعجاز هذا الكتاب بين وقت وآخر، وحيثند على الأمة أن تتجه إلى كتاب الله - سبحانه وتعالى - وستلتهم منه ما فيه

صلاح أحوالها في الدنيا والآخرة.

ومن خلال الأيام الماضية وُجِدَ عدد من القصص الغريبة والاكتشافات العجيبة التي اكتشفها علماء مسلمون؛ بناء على نظرهم في القرآن، ومن أمثلة ذلك: أنه توصل بعض الباحثين إلى أن هناك مادة تكون في البرق تكون سبباً في زوال الماء الأبيض من العين؛ أخذنا من قصة يوسف - عليه السلام - مع أبيه يعقوب. وقد ذكر بعضهم أن الجراد لا يأكل من التمر؛ أخذنا من قوله - سبحانه - لـما ذكر النخل قال: «رِزْقًا لِّلْعَبَادِ» [ق: ١١]، ولم يقل: رزقاً للجراد.

ومن الأمور الملاحظة أيضاً ما يتعلق بالقرآن: أن فيه صلاح أحوال الخلق، وإذا تأمل الإنسان هذا الكتاب، وجد فيه حلاًًا لمشاكل الناس الاجتماعية والنفسية، بل فيه طرق لزوال الكرب، وطرق لزوال الأمور والأقدار غير المرغوبة، حتى إن بعض العلماء يذكرون أن من لا ينجي إلا بذات فعليه بالاستغفار؛ أخذنا من قوله - سبحانه وتعالى -: «وَمُنْدِدُكُمْ بِأَمْوَالِ وَبَنِينَ» [نوح: ١٢]، والبنون: هم الذكور من الأولاد... إلى غير ذلك من أوجه إعجاز القرآن.

(١) أخرجه البخاري (٥٢٨٠/٥) في كتاب الطب، باب إذا وقع النبباب في الإناء، حديث (٥٤٤٥).

الأمثال

ذكر المؤلف هنا أمثال القرآن، والمراد بأمثال القرآن: تصوير القرآن للشيء بصورة مماثلة له، ومن المعروف أن المثل هو الشبه من كل وجه، وهذا هو الأصل في إطلاق المثل، أما الشبه فلا يستلزم أن يكون مماثلاً من كل وجه، وإنما يكفي فيه المماثلة من وجه واحد؛ ولذلك لما ألف شيخ الإسلام ابن تيمية «الواسطية» كتب فيها: «بلا تشبيه»، ثم بعد ذلك لما تأمل في المسألة غير كلمة «بلا تشبيه» إلى قوله: «بلا تمثيل»؛ وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أن المنفي في القرآن هو المثل؛ قال - تعالى - : **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾** [الشورى: ١١]، وليس الشبيه.

والامر الثاني: أن المشابهة تصدق على مجرد المماثلة من وجه واحد، وقد يكون هناك نوع موافقة في الوجود، أو في أصل صفة الحياة، وإن كان وجود الله وحياته ليست مماثلة لوجود المخلوق وحياته، فحياة المخلوق يعتريها الفقص، ويعتريها المرض، ويعتريها النوم، ويعتريها الموت؛ بخلاف حياة الخالق - سبحانه وتعالى - فالملصود بالمثل هو المشابهة من كل وجه.

وقد **بَيَّنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ** - أنه يضرب الأمثال من أجل أن يكون ذلك بياناً لأهل الإيمان، وتوضيحاً لمراده، وتقريراً له إلى الأفهام، وإن كان فيه ابتلاء واختبار للعباد فيصدقون أو يكتذبون، وإن كان فيه - أيضاً - فتنـة لغير أهل الإسلام.

وَبَيَّنَ اللَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى - أنه لا يستحب من ضرب الأمثال، وأن أهل الإيمان يقابلون هذه الأمثال بالتصديق والإيقان.

أمثال القرآن: من أعظم علمـه؛ وَعَدَهُ الشَّافِعِيُّ مِمَّا يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ مَعْرِفَتُهُ، ضَرَبَهَا اللَّهُ تَذْكِيرًا، وَوَعْظًا، وَهِيَ: تُصَوَّرُ الْمَعْانِي بِصُورَةِ الْأَشْخَاصِ.

وفي القرآن من الأمثال ما يمكن أن يستفاد منه في تعليـل الأحكـام، ويستفاد منه في التـهـيم والتـوضـيـح لـلـمسـائـل، ويـستـفـادـ منهـ فيـ مـعـرـفـةـ مـعـانـيـ القـرـآنـ عـلـىـ وـفـقـ مرـادـ اللـهـ - سـبـحـانـهـ وـتـعـالـىـ - وـيـسـتـفـادـ منهـ - أـيـضاـ - حـتـىـ فيـ تـفـسـيرـ الرـؤـىـ؛ فـإـنـ الـأـمـالـ الـقـرـآنـيـةـ فـيـهـ إـشـارـةـ إـلـىـ مـثـلـ ذـلـكـ.

وقـولـ المؤـلـفـ: (أـمـالـ القـرـآنـ) يـعـنيـ: ماـ فـيـ القـرـآنـ مـنـ أـمـالـ، (مـنـ أـعـظـمـ عـلـمـهـ) أيـ: عـلـمـ القـرـآنـ؛ فـيـنـبـغـيـ أـنـ نـلـتـفـتـ إـلـىـ الـمـمـئـلـ قـبـلـ أـنـ نـلـتـفـتـ إـلـىـ الـمـمـئـلـ بـهـ؛ لـأـنـ الـمـصـودـ هـوـ الـمـمـئـلـ.

(وَعَدَهُ الشَّافِعِيُّ مِمَّا يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ مَعْرِفَتُهُ)، كـأنـهـ جـعـلـهـ شـرـطاـ مـنـ شـروـطـ الـاجـتـهـادـ.

(ضَرَبَهَا اللَّهُ تَذْكِيرًا وَوَعْظًا) يـعـنيـ: أـنـ الـفـائـدـةـ مـنـ ضـرـبـ هـذـهـ الـأـمـالـ فـيـ القـرـآنـ هيـ التـذـكـيرـ وـالـوعـظـ، وـكـذـلـكـ بـيـانـ الـمـرـادـ؛ بـتـوضـيـحـ كـلـامـ اللـهـ - سـبـحـانـهـ وـتـعـالـىـ - بـجـعـلـ الـمـقـولـ بـصـورـةـ الـمـحسـوسـ؛ وـلـذـلـكـ خـدـجـ القـرـآنـ فـيـ ضـرـبـ الـأـمـالـ فـيـ عـدـدـ الـقـضـاـيـاـ فـيـ تـوـحـيدـ الـأـلـوـهـيـةـ، وـفـيـ تـوـحـيدـ الـأـسـمـاءـ وـالـصـفـاتـ، وـفـيـ عـذـابـ الـقـبـرـ، وـفـيـ عـذـابـ الـآخـرـةـ، وـفـيـ جـنـةـ وـنـارـ.

وـقـدـ مـمـئـلـ اللـهـ - عـزـ وـجـلـ - الـحـيـاةـ بـثـابـةـ الزـرـعـ الـذـيـ سـقـيـ مـنـ الـمـطـرـ، ثـمـ بـعـدـ ذـلـكـ يـخـضـرـ، ثـمـ يـصـفـرـ، ثـمـ تـنـرـوـهـ الـرـيـاحـ، وـهـكـذـاـ الـحـيـاةـ تـزـولـ سـرـعاـ، فـقـرـبـ لـنـاـ الـقـرـآنـ حـقـيـقـةـ الـحـيـاةـ مـنـ خـلـالـ مـمـئـلـ مـحـسـوسـ نـشـاهـدـهـ، وـهـكـذـاـ بـقـيـةـ الـأـمـالـ.

قالـ: (وـهـيـ) يـعـنيـ: أـنـ الـأـمـالـ الـقـرـآنـ (تـصـورـ الـمـعـانـيـ بـصـورـةـ الـأـشـخـاصـ) فـهـيـ تـجـعـلـ الـمـعـانـيـ الـذـهـنـيـةـ الـمـرـادـ تـقـرـيـبـهاـ إـلـىـ الـذـهـنـ بـصـورـةـ أـشـخـاصـ مـحـسـوسـةـ، كـمـاـ رـأـيـناـ فـيـ الـمـاـلـ السـابـقـ؛ فـإـنـ الـحـيـاةـ الـدـنـيـاـ مـعـنـيـ فـيـ الـذـهـنـ، أـرـادـ اللـهـ تـقـرـيـبـهـ لـلـنـاسـ فـمـئـلـهـ وـصـورـهـ بـصـورـةـ الـنـباتـ، وـالـنـباتـ شـيـءـ مـشـخـصـ مـشـاهـدـ مـحـسـوسـ.

الإقسام

القسم: تَحْقِيقُ الْخَبَرِ، وَتَوْكِيدُهُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِعَظَمٍ؛ وَهُوَ تَعَالَى: يُقْسِمُ بِنَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةَ، الْمَوْصُوفَةَ بِصِفَاتِهِ،

ذكر المؤلف هنا ما يتعلق بالقسم في القرآن، وقد ألف ابن القيم كتاباً طبع في مجلدين، سماه: «التبيان في أقسام القرآن».

وقال المؤلف: (القسم)، والقسم: هو الحلف بمعظم، وفي القسم (تحقيق للخبر وتوكيده)، وهذه فائدة من فوائد وجود القسم في القرآن والتوكيد في لغة العرب وتحقيق الخبر له طرق متعددة، منها: القسم، ومنها: أدوات التأكيد مثل «إن»، ونحو ذلك.

(و) القسم (لا يكون إلا بمعظم)، يعني: أنك لا تقسم بشيء إلا إذا كان معيظاً عندك.

(وهو - تعالى - يقسم بنفسه المقدسة) كما في قوله - سبحانه - **﴿فَوَزِيلَكَ لَنَخْشَرُنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾** [مرim: ٦٨]، أو يقسم بشيء من صفاته؛ كذلك يقسم - سبحانه وتعالى - (بآياته) الآيات قد يكون المراد بها الآيات المسموعة التي هي صفة من صفاته، وقد يقسم - سبحانه - بآياته المخلوقة، مثل: الشمس، والقمر، والليل، والنهار؛ قال - تعالى - **﴿وَالشَّمْسِ وَضَحْكَهَا﴾** [الشمس: ١] وغير ذلك.

ولْيُعْلَمَ أن القسم بغير الله خاص به - سبحانه - فإن الله له أن يقسم بما شاء من خلقه، أما المخلوق فلا يجوز له أن يقسم أو يختلف إلا بالله - سبحانه وتعالى -

وقد ذكر الله - عز وجل - من فوائد ضرب الأمثال: أنه سبب للتذكرة؛ قال - سبحانه - **﴿وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾** [إبراهيم: ٢٥]؛ ولهذا كان ضرب الأمثال في القرآن من نعم الله على عباده؛ ومن ثم امتن الله - عز وجل - بهذه النعمة، فقال: **﴿وَضَرَبَنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ﴾** [إبراهيم: ٤٥].

وما يتعلق بهذا، وله نوع اتصال به: أن بعض ألفاظ القرآن يستخدمها بعض الناس كامثلة في كلامه؛ فتجده مثلاً إذا انتهت مسألة، قال: **﴿فَقُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَشْتَفِيَانِ﴾** [يوسف: ٤١]، وإذا وجد إنساناً كثير الجدل قال: **﴿وَكَانَ الْإِنْسَنُ أَكْتَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾** [الكهف: ٥٤]، وإذا وجد إنساناً مستعجلًا قال: **﴿خَلِقْ أَلْإِنْسَنَ مِنْ عَجَلٍ سَأُورِيكُمْ مَا يَبْتَغِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونَ﴾** [الأنبياء: ٣٧]، وهكذا.

وهنا يرد سؤال: هل مثل هذا التمثيل بإيراد آيات من القرآن على أمور محسوسة مشاهدة، أو وقائع من بعض الأفراد، هل هذا سائع أو منوع منه؟

هذا موطن خلاف بين الفقهاء:

فمنهم من منع؛ لأن القرآن قد نزل للتعبد به، والعمل بما فيه، وليس هذا الاستعمال من أغراض إنزال القرآن.

والقول الآخر: يجوز ذلك ولا يمنعه، وهذا القول أصح؛ لما ورد في حديث علي: أن النبي ﷺ دخل على علي وفاطمة، فقال: **«أَلَا تَصْلِيَانِ؟** يعني: من الليل، فقال علي - رضي الله عنه -: إن الله قد قبض أنفسنا وأرواحنا، فخرج النبي ﷺ يضرب فخذنه، ويقول: **«وَكَانَ الْإِنْسَنُ أَكْتَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾**.

(١) أخرجه البخاري (٤/ ١٧٥١)، كتاب التفسير باب قوله: **﴿وَكَانَ الْإِنْسَنُ أَكْتَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾**، ومسلم (١/ ٥٣٧-٥٣٨)، كتاب صلاة المسافرين الحديث (٧٧٥).

شرح مقدمة التفسير

وبياتيه المستلزمة لذاته، وصفاته، تارة على التوحيد، وتارة على أن القرآن حق، وتارة على أن الرسول حق،

وفي الصحيح: «فمن كان حالها فليحلف بالله أو ليصافح»^(١).

(بياته المستلزمة لذاته) يعني: أن الآيات المخلوقة دالة ومرشدة على الذات، وعلى صفات الله - سبحانه وتعالى - فهذا الكلام المتقدم متعلق بالمقسم به، فالمقسم به إما أن يكون الله، وإما أن يقسم الله بشيء من آياته.

ثم ذكر المؤلف المقسم عليه مثل قوله - سبحانه -: «فَوَرِبَكَ لَتَسْأَلُهُمْ أَجْمَعِينَ» [الحجر: ٩٢]، فهنا أدلة قسم، وهي الواو في قوله: «فَوَرِبَكَ»، ومقسم به: «ربك»، ومقسم عليه، وهو الخبر الذي يراد تحقيقه وهو قوله: «لَنْسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [الحجر: ٩٣].

وهذه القضايا المقسم عليها تارة تكون في التوحيد، وأغلبها في توحيد الألوهية بإفراد الله بالعبادة، مثل قوله - سبحانه -: «وَالصَّافَاتِ صَافَا فَالزَّاجِرَاتِ زَاجِرًا فَالشَّالِيَّاتِ شَالِيًّا إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشْرِقِ» [الصافات: ٥-١].

وتارة تكون في إثبات أن القرآن حق، مثل قوله - سبحانه -: «فَلَا أُفِسِّرُ بِمَوْعِظِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسْمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ» [آل عمران: ٧٨-٧٥].

وتارة تكون في إثبات أن الرسول حق، مثل قوله - سبحانه -: «بِسْ

شرح مقدمة التفسير

وتارة على الجزاء، والوعيد، وتارة على حال الإنسان، والقسم: إما ظاهر، وإما مضمّر؛ وهو قسمان: قسم ذلت عليه اللام، والقرآن الحكيم **إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** [يس: ٤-١].

وتارة تكون في إثبات اليوم الآخر والجزاء والوعد والوعيد مثل قوله: «وَالْمُرْسَلَتِ عَرَفًا فَالْعَصِيفَتِ عَصِيفًا وَالنَّسَرَتِ نَسَرًا فَالْفَرِيقَتِ فَرَقًا فَالْمُلْقِيَّتِ ذَكْرًا عَذْرًا أَوْ نَذْرًا إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوْقًا فَإِذَا النُّجُومُ طَمِستَ» [الرسلات: ٨-١].

وتارة تكون لبيان أحوال الإنسان: كاختلاف الناس في سعيهم؛ كما في قوله - سبحانه -: «وَالَّيلُ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارُ إِذَا يَجْلِي وَمَا خَلَقَ الْذَّكَرُ وَالْأُنْثَى إِنَّهُ سَعَيْكُمْ لَشَتَّى فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَأَنْقَى لِلليلِ: ١٥-١٦】.

فهذا متعلق بالمقسم عليه، وتنتقل بعد ذلك إلى أدوات القسم: فالقسم قد يكون بالواو؛ كما في قوله - سبحانه -: «فَوَرِبَكَ لَتَسْأَلُهُمْ أَجْمَعِينَ» [الحجر: ٩٢]، وهذا أغلب القسم، وأكثر ما في القرآن. وقد يكون القسم بالباء؛ كما في قوله - تعالى -: «تَاهَ لَقَدْ غَلَمْتُ» [يوسف: ٧٣] والغالب في التاء أن تكون خاصة بلفظ الجلالة **تَاهَ**. ومن أدوات القسم الباء، مثل قوله: «بَاهَة».

وقد يكون القسم - أيضا - بمحنة الأداة، وقد تحذف الأداة وحدها، وقد يُحذف معها المقسم به، ويبقى المقسم عليه فقط؛ كما في سورة «التكاثر»؛ حيث قال - تعالى -: «لَتَرُونَ الْجِيَّمَةَ ثُمَّ لَتَرُونَهَا عَنْتَ الْيَقِينِ» [التكاثر: ٦-٧]، قال كثير من العلماء: اللام هنا: اللام المقارنة لجواب القسم؛ فذكر المقسم عليه، ولم يذكر أدلة القسم ولا المقسم به.

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٩/٦) كتاب الأيمان والنور باب لا تختلفوا بآياتكم الحديث (٦٢٧٠).

ومسلم (١٢٧٦/٣) كتاب الأيمان الحديث (١٦٤٦).

تَخُوْ: ﴿تَبَلَّوْنَ﴾ وَقَسْمٌ دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، تَخُوْ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾.

ومنه ما مثل به المؤلف: **﴿تَبَلَّوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَشْمَعُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الظَّرِيفَاتِ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ كَثِيرًا﴾** [آل عمران: ٤١٨٦] فهذه اللام تكون مقارنة لجواب القسم؛ مما يدل على أن هناك قسماً محذوفاً.

وقد ذكر المؤلف أن الإضمار لأداة القسم على نوعين: إضمار مدلول عليه باللام المقارنة للجواب كما تقدم.

وهناك إضمار لحرف القسم والمقسم به، لكنه ليس معه لام في جواب القسم، وإنما يدل عليه المعنى، ويمثلون له بقوله - سبحانه - **﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾** [مريم: ٧١]، كأنه قال: «والله وإن منكم إلا واردتها»، ويمثلون له بقوله - سبحانه - **﴿إِنَّ أَنْشَأْتَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾** [يس: ٤٧].

وقد يكون جواب القسم والمقسم عليه متقدماً على القسم؛ كما في قوله - سبحانه - **﴿وَفِي السَّمَاوَاتِ رِزْقٌ وَمَا تُوعَدُونَ﴾** [فُورَتِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ إِنَّهُ لَحَقٌ﴾ [الذاريات: ٢٢، ٢٣].

الخبر والإنشاء

الكلام نوعان: خبر، وإنشاء؛

بين المؤلف في هذا الفصل: أن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء، ومعنى الخبر - كما قال - هو ما يدخله التصديق والت肯ديب؛ فالكلام الذي يمكن أن يوجّه عليه حكم التصديق أو الت肯ديب يعتبر خبراً، ومن أمثلته إذا قلت: «محمد بالسوق»، أو «محمد ذاهب»؛ فحيثند يحق أن يقال: هذا خبر صادق، أو كاذب. وأما الإنشاء فالمراد به الكلام الذي لا يُحكمُ عليه بتصديق أو ت肯ديب، ومن أمثلته: «هل جاء محمد»، لا يصح حينئذ أن تقول: صدقت، أو كذبت. وما ارتضاه المؤلف هنا من تقسيم الكلام إلى هذين القسمين عليه جمهور البلاطيين، والأصوليين، وعلماء علوم القرآن.

وقد قال طائفة بتقسيمه إلى أقسام أكثر من هذا، وهذه التقسيمات في الحقيقة عائدة إلى الإنشاء، ومن أمثلة ذلك أن بعضهم جعل الكلام ثلاثة أنواع: خبر، وإنشاء، وتعجب.

وبعضهم قال: خبر، وإنشاء، وطلب، وقالوا: الإنشاء ما يتعلق بالماضي، مثل: الاستفهام، والطلب ما يتعلق بالزمان القادر، مثل: «أخضر لي ماء».

والصواب ما عليه الجمهور من دخول الاستفهام والتعجب في الإنشاء؛ لأنه لا يدخلهما التصديق ولا الت肯ديب، فكانا من قبيل الإنشاء.

وليعلم أن الأخبار في الكتاب والسنة قد تردد ويراد بها الإنشاء، وذلك مثل قوله - سبحانه - **﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَئِنَّهُنَّ حَوَّلَنَّ كَامِلَنَّ﴾** [البقرة: ٢٢٣]، فإن هذا في ظاهره خبر، لكنه في حقيقته طلب؛ لأنه يطلب من الوالدات إرضاع

شرح مقدمة التفسير

والخبر: دائر بين النفي، والإثبات، والإشاء: أمر، أو نهي، أو إباحة.

أولادهن حولين كاملين.

وكل ذلك قوله - سبحانه: **﴿وَالْمُطَلَّقُتُ يَرْبَضُ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ﴾** [البقرة: ٢٢٨] هو في ظاهره خبر، والمراد به الطلب.

وقلنا: إن هذه الأخبار لا يراد بها الخبر، وإنما يراد بها الطلب؛ لأننا نجد بعض الأفراد الذين تصدق عليهم الآية لا يمتلكون ما فيها، فنجد بعض الوالدات لا يكملن حولين في إرضاع أولادهن، ونجد بعض المطلقات لا يتربصن ثلاثة قروء؛ فدل ذلك على أنه ليس المراد الخبر؛ لأن خبر الله - عز وجل - لا يمكن أن يختلف أبداً؛ لأنه عالم بكل شيء، وهو صادر في حديثه.

قال: (والخبر دائر بين النفي والإثبات)؛ لأن الخبر عبارة عن نسبة بين شيئين، فيما أن تكون هذه النسبة بالإثبات: كقولك: «محمد قائم»، وإنما أن تكون بالنفي كقولك: «محمد ليس بقائم».

(والإشاء) يعني: أن الخبر ينقسم إلى قسمين: إثبات، ونفي، والإشاء - أيضاً - ينقسم إلى أقسام عدة:

أولها: الأمر، والمراد بالأمر: طلب الفعل بالقول على جهة الاستعلاء.

قولنا: «طلب الفعل»، يخرج به طلب الترك؛ لأنـه نهي.

قولنا: «بالقول» يخرج به الطلب الذي لم يتكلّم به؛ فإنه لا يكون أمراً، وإنما يكون أحاديث نفس، ووساوس.

قولنا: «على جهة الاستعلاء» يخرج به طلب الفعل من لا يرى في نفسه علوًّا: كالالتماس، والدعاء.

ومن أمثلة الأمر قوله - سبحانه: **﴿يَتَأَلَّمُ النَّاسُ أَغْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾** [البقرة: ٢١]

شرح مقدمة التفسير

قوله: **﴿أَغْبُدُوا﴾** فعل أمر، وقد جاء الأمر هنا بصيغة «افعل»: **﴿أَغْبُدُوا﴾**: **﴿أَفْعُلُوا﴾**.

وقد يأتي الأمر بصيغ أخرى، مثل: صيغة «لتفعل» التي هي عبارة عن فعل مضارع مسبوق بلام الأمر، ومنه قوله - سبحانه: **﴿وَلَيَطْوُفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾** [الحج: ٢٩].

ومن صيغه أيضاً التصرّح بالأمر؛ كما في قوله - تعالى: **﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَؤْذُوا الْأَمْمَنِتَ إِلَى أَهْلِهَا﴾** [النساء: ٥٨] فهذا خبر في الظاهر، لكنه في حقيقته أمر وطلب.

ومن صيغ اسم فعل الأمر؛ كما في قوله - سبحانه: **﴿يَتَأَلَّمُ الَّذِينَ أَمْمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾** [المائدة: ١٠٥] فإن **﴿عَلَيْكُمْ﴾** اسم فعل أمر يعني: الزموا.

ومن الأمر قوله - سبحانه: **﴿وَلَيَأْتِ عَلَى النَّاسِ حِجَّ الْبَيْتِ﴾** [آل عمران: ٩٧].

والقسم الثاني من الإشاء: النهي، والمراد بالنهي: طلب ترك الفعل بالقول على جهة الاستعلاء، ومن أمثلته قوله - سبحانه: **﴿فَوَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾** [الحجرات: ١٢]، قوله: **﴿يَتَأَلَّمُ الَّذِينَ أَمْمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ﴾** [الحجرات: ١١].

والنوع الثالث: الإباحة: ومن أمثلته قوله - سبحانه: **﴿فَوَإِذَا حَلَّتُمْ فَاصْطَادُوا﴾** [المائدة: ٢] فالأمر هنا للتخيير والتسوية.

وهنـاك أقسام أخرى للإشـاء لم يذكرـها المؤـلف، مثل: النـداء: كـقولـه - تعالى: **﴿يَتَأَلَّمُ النَّاسُ﴾** [البـقرـة: ٢١].

والتعجب؛ كما هو أحد القولـين في تفسـير قوله - تعالى: **﴿فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى أَنْتَرَ﴾** [الـبـقرـة: ١٧٥].

وَالْخَبَرُ: يَدْخُلُهُ التَّصْدِيقُ، وَالتَّكْذِيبُ؛ وَالْإِخْبَارُ: إِمَّا إِخْبَارٌ عَنِ الْخَالِقِ، وَإِمَّا إِخْبَارٌ عَنِ الْمَخْلُوقِ، فَالْإِخْبَارُ عَنِ الْخَالِقِ: هُوَ التَّوْحِيدُ، وَمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصَفَاتِهِ؛ وَالْإِخْبَارُ عَنِ الْمَخْلُوقِ: هُوَ الْقَصَصُ، وَهُوَ: الْخَبَرُ عَمَّا كَانَ، وَمَا يَكُونُ؛ وَيَدْخُلُ فِيهِ: الْخَبَرُ عَنِ الرُّسُلِ، وَأَئْمَانِهِمْ، وَمَنْ كَذَبَهُمْ، وَالْإِخْبَارُ عَنِ الْجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَالْتَّوَابِ، وَالْعِقَابِ.

والمعنى ، والترجي ، والاستفهام.

والاستفهام في الأصل إنشاء لفظاً ومعنى ، لكنه إذا كان استفهاماً إنكارياً فإن حقيقته الخبر ، مثل قوله - تعالى - **﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾** [مريم: ٦٥] ظاهره الاستفهام ، والمراد به النفي ، أي : أنه ليس له - سبحانه - مماثل.

ثم قال في تعريف الخبر : (الخبر يدخله التصديق والتکذیب) وزاد بعضهم : «**الذاتي**» ; لإخراج أخبار الله ورسوله ﷺ؛ فإنهما لا يدخلهما التکذیب ، لكن ليس للذات الخبر ، وإنما لأمر خارج ، وهو كونه من عند الله - سبحانه وتعالى - .

وبعضهم يقول : الخبر : ما احتمل الصدق والكذب لذاته.

ثم **يَبْيَنَ** المؤلف أنواع الأخبار باعتبار المخبر عنه ، وبين أنه يتقسم إلى قسمين : إخبار عن الخالق - سبحانه وتعالى - سواء كان إخباراً عن أفعاله ، أو عن صفاتاته ، أو عن أسمائه ، (فالإخبار عن الخالق هو التوحيد) بأنواعه الثلاثة : توحيد الأسماء والصفات ، وتوحيد الألوهية ، وتوحيد الربوبية ، (وما يتضمنه ذلك التوحيد (من أسماء الله وصفاته)).

والنوع الثاني من الأخبار : (الإخبار عن المخلوق).

وهذا الإخبار عن المخلوق على نوعين :

النوع الأول : إخبار عن أمور قد حصلت ، وووقدت ، مثل : قصص الأنبياء السابقين ، وما حصل للمكذبين ، وقصص خلق السموات والأرض ؛ فهذا إخبار عن ماضٍ.

والنوع الثاني : إخبار عن أمرات مستقبل ، مثل الإخبار عن الجنة والنار ، وما فيها من النعيم المقيم ، والثواب العظيم ، وكذلك ما في النار من العقوبات الأليمة.

طريق التفسير
أصح طرق التفسير: أن يفسر القرآن بالقرآن،

ذكر المؤلف في هذا الفصل أولاً: طرق التفسير، والمراد بطرق التفسير: الأوجه التي يمكن أن يفسر بها القرآن، والأدلة التي يمكن أن يفهم القرآن من خلالها.

ومن المعلوم أن المفسرين لهم منهجان معروfan في التفسير:
الأول: تفسير القرآن بالتأثر، وهذا هو الذي عليه علماء الأمة وسلفها، وهو الذي ذكره المؤلف هنا.

والثاني: تفسير القرآن بالرأي، وقد بيّن المؤلف أن هذه الطريقة طريقة غير مرضية.

قال المؤلف: (أصح طريق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن) : هذا إشارة إلى اختيار منهج التفسير بالتأثر، فأصحاب طرق تفسير القرآن هي على الترتيب الآتي: أولاً: أن يفسر القرآن بالقرآن؛ فإن الله - عز وجل - قد وصف الكتاب بقوله: «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ» [النحل: ٨٩]؛ فهذا القرآن تبيان لكل شيء، ومن ذلك تبيانه للقرآن ذاته.

ومن أمثلة تفسير القرآن بالقرآن ما ذكره العلماء في قوله - سبحانه - : «قَالُوا آذُعْ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِلَيْهَا بَقَرَّةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكُوْنُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ» [البقرة: ٦٨]، ففسر البقرة الواردة في أول هذه الآيات بهذا التفسير: تكونها غير فارض ولا بكر، وأنها عوان بين ذلك.

ومثال آخر أوضح من هذا: قوله - تعالى - : «إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ

فَمَا أَجْمَلَ فِي مَكَانٍ، فَإِنَّهُ قَدْ فُسِّرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ؛ وَمَا اخْتَصَرَ فِي مَكَانٍ، فَقَدْ بُسْطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَإِنَّ لَمْ تَجِدْهُ، فَبِالسُّنَّةِ،

وَالدَّمَ» [البقرة: ١٧٣]، فالدم كلمة عامة تشمل جميع أنواع الدم، ويدخل في ذلك الدماء التي في العروق، والدماء المسفوحة، ثم جاءت آية سورة الأنعام: «أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا» [١٤٥] ففسرت الآية الأولى، ويبيّن أن المراد بالدم: الدم المسفوح دون الدم الذي في العروق.

قال المؤلف: (فَمَا أَجْمَلَ فِي مَكَانٍ) يعني: أن الألفاظ التي لم يوضّح معناها في مكان من القرآن فإنها قد تفسّر في موضع آخر.

(وَمَا اخْتَصَرَ فِي مَكَانٍ فَقَدْ بُسْطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ) ويظهر هنا في قصص الأنبياء - عليهم السلام - مثل قصة موسى؛ حيث تجد القرآن يختصر هذه القصة في مكان، ويسلطها في مكان آخر.

والطريق الثاني من طرق التفسير بالتأثر: السنة؛ فإن السنة مُقسّرة للقرآن كما قال - سبحانه - : «وَنَزَّلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» [النحل: ٤٤]، ولا شك أن السنة النبوية دليل من أدلة الشريعة؛ قال - تعالى - : «مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ» [النساء: ٨٠]، وقال تعالى: «وَمَا ءاتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا لَمْ يَهْكُمْ عَنْهُ فَأَنْتُهُوا» [الحشر: ٧].

وقول المؤلف هنا: (إن لم تجده) يعني: إن لم تجد تفسير القرآن في القرآن، فتفسّر القرآن بواسطة السنة، وهذه المسألة موطن خلاف بين الأصوليين، وهي مسألة هل المجتهد ينظر أولاً إلى الكتاب، ولا يلتفت إلى السنة إذا وجد شيئاً في الكتاب، أو يجمع أدلة المسألة: كتاباً وسنة؛ فلا يغفل أدلة السنة ولو كان في المسألة أدلة من الكتاب؟

فِإِنَّهَا شَارِحةٌ لِلْقُرْآنِ، وَمَوْضِعَةٌ لَهُ،

في هذه المسألة قولان للعلماء:

الأول: أن من وجد دليلاً من الكتاب، اقتصر عليه، ولم يحتاج معه إلى أدلة السنة.

والقول الثاني: أن المجتهد ينظر إلى أدلة الكتاب والسنة؛ لأن السنة تفسر القرآن، وتحصصه وتقيده، وحينئذ يمكن أن تكون الآية عامة، ثم تأتي السنة فتفسرها وتوضحها وتبين أن العموم فيها ليس مراداً، وأن هذا العموم مخصوص. وهذا القول أرجح؛ لقيام الأدلة على أن السنة تحصص الكتاب وتقيده.

(فإنها) يعني: فإن السنة (شارحة للقرآن)؛ ولذلك تجده كثيراً من ألفاظ القرآن لا يُعرفُ معناها إلا من خلال السنة؛ قال - تعالى -: **﴿وَأَتُوا حَقَّهُرَبَّهُمْ حَصَادِهِ﴾** [الأنعام: ١٤١] فالمراد بالحق ليس معروفاً، ولا يعرف إلا عن طريق السنة.

قال - سبحانه -: **﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاة﴾** [البقرة: ٤٣] وطريقة الصلاة، وعدد ركعاتها، والواجب فيها، وغير ذلك، كلها أمور لم يبينها الكتاب؛ فجاءت السنة فيبيتها.

والسنة كما ثبَّتَ المجمل - مثل الآيات السابقة - فإنها أيضاً قد تأتي بتحصيص الكتاب؛ كما في قوله - سبحانه -: **﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمَا﴾** [المائدة: ٣٨]؛ حيث جاءت السنة ببيان أن المقطوع يد واحدة، وليس جميع الأيدي، مع أن ظاهر قوله: **﴿أَيْدِيهِمَا﴾** يشمل جميع الأيدي، وجاءت السنة ببيان أن القطع يكون من الكوع، لا من المرفق، ولا من الكتف، وجاءت السنة ببيان أن بعض السارقين لا يُقطعون: كالسارق من غير الحِرْزِ، وسارق ما دون الثُّصَابِ،

فَإِنَّ لَمْ تَجِدْهُ فَارْجِعْ إِلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُمْ أَدْرَى بِذِكْرِ لِمَّا شَاهَدُوهُ، وَلِمَا لَهُمْ مِنَ الْفَهْمِ التَّامِ، وَالْعِلْمِ الصَّحِيحِ،

ونحو ذلك^(١).

وكذلك السنة تأتي بقيد المطلق في الكتاب؛ قال - تعالى - في بيان كفارة القتل: **﴿فَتَخْرِيرُ رَقْبَةٍ﴾** [النساء: ٩٢]، ثم جاء في السنة أن النبي ﷺ قال: **«أَغْتَقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»**^(٢)؛ فدل ذلك على أن الرقبة المعتقدة في كفارة القتل مقيدة بكونها مؤمنة.

الطريق الثالث: أقوال الصحابة: قال المؤلف: (فإن لم تجده) يعني: إن لم تجد تفسير القرآن في الكتاب، ولا في السنة، (فارجع إلى أقوال الصحابة فإنهما أدرى بذلك) يعني: فإن الصحابة أعلم بذلك، يعني: بتفسير القرآن؛ (لما شاهدوه)؛ فإنهم قد شاهدوا سبب نزول الآيات، وشاهدوا فعل النبي ﷺ، وعرفوا القرائن التي احتفت بالخطاب، والأحوال التي كانت في ذلك الزمان.

وقوله: (فإنهم) (إن) هذه تعليمة، أي: هنا هو الدليل على كون الصحابة يعتمدون قولهم في التفسير: أنهم أدرى بتفسير القرآن؛ لكونهم قد شاهدوا التنزيل، (ولما لهم) يعني: ولما لهؤلاء الصحابة (من الفهم التام والعلم الصحيح)، ولا شك أن الصحابة - رضوان الله عليهم - بذلوا أنفسهم في تعلم العلم وفي تعليمه.

وكون أقوال الصحابة يعتمد عليها قد يراد به ثلاثة أشياء:

(١) كما سبق في صفحة ٩٩-٨٠.

(٢) سبق في صفحة ٩٩.

لَا سِيَّمَا كُبَرَاؤُهُمْ، كَالخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ،

يعلم أن الرسول قد قاله؛ فيكون تفسير الصحابة حينئذ في مثابة المرفوع حكمًا. وقد جاءت النصوص الشرعية بالحث على التمسك بهدي الصحابة -رضوان الله عليهم- قال - تعالى : ﴿ وَأَتَيْعَ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ﴾ (القمان: ١١٥) ولا شك أن الصحابة من أفضل من أناب إلى الله - عز وجل - وقال - سبحانه : ﴿ وَالْتَّسِيقُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ ﴾ (التوبة: ١١٠)، فائتى على من اتبع الصحابة بإحسان.

قال المؤلف : (لا سيما كبراؤهم) يعني : أن أولى من يتبع من الصحابة كبراء الصحابة : (الخلفاء الراشدين) لأنه قد ورد في عدد من النصوص الأمر بالسير على منهاجهم ; قال ﷺ : « اقْتُدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي : أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ 」^(١) ؛ كما في السنن ، وقال ﷺ : « عَلَيْكُمْ يَسْتَعْتَبُونَ وَسَتُؤْتَ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَاجِرِينَ مِنْ بَعْدِي ، تَمَسَّكُوا بِهَا ، وَعَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِلِ 」^(٢) .

والمأثور عن الخلفاء الراشدين في تفسير القرآن قليل ، وأكثر من رُويَ عنه في القرآن من الخلفاء الراشدين هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه. ومن المعلوم أن جهل الإنسان بتفسير آية من القرآن لا يدل على نقصان مكانته ،

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث حذيفة (١٥/٣٢٨) كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة الحالية (٦٩٠٢)، والبيهقي (١٥٣/٨) كتاب قتال أهل البغي ، وابن أبي شيبة (٤٣٣/٧) الحديث (٣٧٠٤٩).

(٢) أخرجه أبو داود من حديث العرياض بن سارية (٤/٢٠٠) كتاب السنة : باب في لزوم السنة (٤٦٠٧) ، والترمذى في السنن (٥/٤٤) كتاب العلم : باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٢٦٧٦) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه (١٦/١) في المقدمة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين (٤٣) وأحمد في المسند (٤/١٢٦-١٢٧).

الأول : اتفاهم ، فإذا اتفق الصحابة على قول ، فإن إجماعهم حجة شرعية بلا شك ، فإذا اتفقوا على تفسير آية بشيء ، فإن قولهم حجة ، وقد يمثل له بما ورد عن الإمام أحمد أن الصحابة أجمعوا على أن قوله - تعالى : ﴿ وَقَدْ أَفْرَى ۖ الْقَرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ (الأعراف: ٢٠٤) أنها نزلت في الصلاة.

والنوع الثاني من أنواع أقوال الصحابة في تفسير القرآن : أقوالهم عند اختلافهم اختلافاً متضاداً ، فحينئذ لا يكون قول بعضهم حجة دون قول البعض الآخر ؛ وذلك لتساويهم ، وتماثلهم.

والنوع الثالث : قول بعضهم من لا يعلم له مخالف من الصحابة ، فإذا قال البعض تفسيراً للقرآن ، ولم نعلم لغيرهم قوله في هذه المسألة ؛ فهذا ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يتشرَّر هذا القول في الأمة ، ولا يوجد له مخالف ؛ فهذا إجماع سكوتىٌّ ، يرى جماهير أهل العلم : أنه حجة ، ويُعملُ به ، ويفسرُ القرآن به.

والنوع الثاني : قول بعضهم في تفسير القرآن الذي لم يتشرَّر في الأمة ؛ فحينئذ هل هذا القسم طريق صحيح لتفسير القرآن أو لا ؟ فيه قولان لأهل العلم .

فعرفنا من خلال ما سبق أن محل الخلاف يشترط فيه شروط :

الأول : أن يكون قوله لبعضهم دون جميعهم.

الشرط الثاني : ألا يوجد اختلاف بين الصحابة فيه.

والشرط الثالث : ألا يتشرَّر قوله هؤلاء الصحابة .

إذا كان كذلك ، فليعلم أن بعض من قال : إن قول الصحابي ليس بحججة ، وافق الجمhour في كون تفسير الصحابي دليلاً شرعاً يفسرُ به القرآن ؛ وذلك لأن الصحابة عدول ثقات ، والعدل الثقة لا يتكلم في القرآن ولا يفسرُ كلام الله إلا بما

والأئمَّةُ المَهْدُوِينَ،

أو عدم عُلُوٌّ مُنْزَلَتِهِ؛ فهذا أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - يقول: «أَيُّ سَمَاءٍ تَطْلُبُنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تَقْلُبُنِي إِذَا قَلَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ»^(١). قال ذلك عندما سُئِلَ عن الْمَرَادِ بِالْأَبِّ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: «وَفَيْكَهَةً وَأَبَاهُ» [اعبس: ٢١] حيث قالوا له: هذه الفاكهة قد علمناها، فما هو الأب؟ فلم يُعرِفْ، وأجابهم بما سبق، ولم ينْقُصْ هذا من مقدار الصحابي الجليل أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وكون الإنسان يخاطئ في مسألة أو مسائلين، أو يجهل مسألة أو مسائلتين لا يَعْضُّ مِنْ مَكَانَتِهِ؛ فلَا يَزَالُ الْأَئمَّةُ يُسْمَعُونَ عَنْهُمْ قَوْلٌ: «لَا أَعْلَمُ»، وقد قيل: من أخطأ «لَا أَعْلَمُ» أصَبَّ مِنْ مَقَاتِلِهِ.

ووقوع الخطأ القليل - أيضًا - من الإمام الذي له كلام كثير صحيح، لا يجعلنا نُنْقُصُ مِنْ مَكَانَتِهِ؛ ولذلك قال النبي ﷺ لأبي بكر: «أَصَبَّتْ بَعْضًا، وَأَخْطَأَتْ بَعْضًا»^(٢)، ومع ذلك لم ينْقُصْ هذا من مكانته أبي بكر الصديق، رضي الله عنه. وقول المؤلف: (الخلافاء الراشدين، والأئمَّةُ المَهْدُوِينَ)؛ الخلفاء المراد بهم: من خَلَفَ الرَّسُولَ ﷺ في إمامَةِ الْأُمَّةِ وَهُمُ الْخَلْفَاءُ الْأَرْبَعَةُ: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣٦/٦)، كتاب فضائل القرآن ، وانظر الدر المثور (٤٢١/٨)، وأخرجه أبو عبد في فضائل القرآن كما ذكر ذلك ابن كثير في تفسيره (١٦/١١) وسنده متقطع، وتقد ابن كثير مثل ذلك عن عمر ثم قال: «هذا محمول على أنهما - رضي الله عنهما - إنما أرادا استكشاف علم كيفية الآب، ولا فكتونه نبأ من الأرض ظاهر لا يجهل لقوله (فأبنتا فيها حباً وعنبًا)».

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٨٢/٦)، في كتاب التعبير: باب قول النبي ﷺ «اللَّهُمَّ عَلِمْتَ الْكِتَابَ»، الحديث (٦٣٩)، ومسلم (١٧٧٧/٤)، في كتاب الرواية الحديث (٢٢٦٩).

كَائِنَ مَسْتَحْوِدٌ، وَأَبْنَى عَبَّاسٌ،

و(الأئمَّةُ هُمُ مَنْ يَقْتَدِي بِهِمْ وَالْمَهْدُوِينَ): يعني: الَّذِينَ وَفَقَهُمُ اللَّهُ لِلْهُدَىْةِ: (كَائِنَ مَسْعُودٌ)؛ فَإِنَّ ابْنَ مَسْعُودَ كَانَ فِي الْعَرَاقِ وَكَانَ يُفْرِيُ الْعِلْمَ وَيَفْسِرُ الْقُرْآنَ، فَأَخْيَدَ عَنْهُ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ؛ وَلِذَلِكَ وَرَدَ عَنْهُ - رضي الله عنه - أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ كُلَّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: أَيْنَ نَزَّلَتْ؟ وَفِيمَ نَزَّلَتْ؟»^(١).

(وابن عباس) فابن عباس حَبْرُ الْأُمَّةِ وَتَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ، وقد دعا له النبي ﷺ بأن يعلمَهُ الله التأويل^(٢)، وهو ابن عم النبي ﷺ، وقد بذلَ مِنْ نَفْسِهِ فِي صَفَرِهِ؛ فَكَانَ يُهْبِي نَفْسَهُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَكَانَ يَنْهَا إِلَى الْوَاحِدِ مِنْ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ فِي وَقْتِ الْقَاتِلَةِ، فَيَنَامُ عِنْدَ بَابِهِ يَتَظَرُّ خَرْوَجَهُ؛ لِيَسْأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ مَسَائِلِ الشَّرْعِ، وَقَدْ كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابَ - رضي الله عنه - يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ، وَوَرَدَ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ، بَلْ بَعْضَ كَبَارِ الصَّحَابَةِ كَانُوا يَتَعَلَّمُونَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يَتَعَلَّمُ مِنْهُ، وَنَظَرَا لِمَا لَدِي ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ الْعِلْمِ مَعَ صَغْرِهِ أَدْخَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِيْنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابَ - رضي الله عنه - فِي مَجْلِسِهِ مَعَ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ، وَمَا اسْتَهَرَ مِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ حِينَ سُأْلَ الصَّحَابَةِ عَنْ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: «إِذَا جَاءَهُ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ» [النَّصْر: ١] فَأَجَابُوهُ بِإِجَابَاتٍ

(١) أخرجه البخاري (١٩١٢/٤)، كتاب فضائل القرآن بباب القراءة من أصحاب النبي ﷺ، حدث أبو عبد البخاري (٤٧١٦) ومسلم (١٩١٣/٤)، كتاب فضائل الصحابة الحديث (٢٤٦٣). بلفظ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا مِنْ كِتَابَ اللَّهِ سُورَةٌ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ حِينَ نَزَّلَتْ وَمَا مِنْ آيَةٍ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَا نَزَّلْتُ وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا هُوَ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنِ تَبْلُغِ الْإِبْلِ لِرَبِّكَ إِلَيْهِ».

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٤/١)، كتاب العلم: باب قول النبي ﷺ «اللَّهُمَّ عَلِمْتَ الْكِتَابَ»، الحديث (٧٥).

فَقَدْ رَجَعَ كَثِيرٌ مِّنَ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ التَّابِعِينَ ،

وجعلناها نحن خمسة أقسام: الأول: الكتاب، والثاني: السنة، والثالث: الإجماع، والرابع: أقوال الصحابة، والخامس: أقوال التابعين.

وقول المؤلف: (إذا لم تجده) يعني: لم تجد تفسير القرآن في الطرق السابقة، (فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك) يعني: في تفسير القرآن إلى أقوال التابعين؛ وذلك لأمررين:

أحدهما: أن التابعين قد تلقوا العلم عن الصحابة؛ فأقوالهم مظنة لكونها مأخوذة عن سباقهم.

وثانياً: أن التابعين من القرون المفضلة التي شهدت النصوص بخبرتهم؛ فقد ورد في الحديث: «خَيْرُكُمْ قَرْنَيِّي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَهُمْ»^(١)، وهذا أحد الأقوال في المسألة، وهو أن التابعين يرجعون إلى أقوالهم في تفسير القرآن.

والقول الثاني: أن التابعين لا يرجعون إلى أقوالهم، وهو قول جمهور أهل العلم، وهو ظاهر اختيار المؤلف؛ لأنّه لما قال: (فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين)، كان كأنه يحكي قول غيره؛ مما يدل على أنه يختار خلاف هذا القول، والظاهر: أن قول التابعي يُستدلّ له ولا يُستدلّ به.

(١) سبق في صفحة ١١٨.

وَإِذَا لَمْ تَجِدْهُ

معتمدة على ظاهر هذه السورة، ثم سأله ابن عباس فقال: «هذا أَجَلُ رسول الله ﷺ عَيْنِ إِلَيْهِ»، فقال عمر: والله لا أعلم من هذه الآية إلا كما قلت^(١).

وورد عن عمر - أيضاً - الرجوع إلى ابن عباس في عدد من المسائل في تفسير القرآن، وكذلك كان الناس بعد عمر يرجعون إلى ابن عباس في تفسير القرآن.

ومن هنا نعلم أن قول بعضهم: إن السن له اعتبار، فيه وجهان: أحدهما: صحيح إذا أردت به توقير الكبير واحترامه.

والآخر: خاطئ؛ فإن بعض الناس وإن لم يبلغ من السن شاواً كبيراً، لكنه بذلك من نفسه في تعلم العلم، وبين ذلك الأسباب في تحصيله فحصله فهذا يرجع إليه؛ لوجود مناط الحكم عنده، وهو معرفة علوم الشريعة، وحيثنة ذلك فإن ما ورد عن سلف الأمة في عدم اتباع الأصغر يكون المراد به: الأصغر في العلم لا الأصغر في السن.

قال المؤلف: (إذا لم تجده) هذه الطريقة الرابعة حسب تقسيم المؤلف، والطريقة الخامسة حسب تقسيمنا: فإن المؤلف قال: أولاً: الكتاب، وثانياً: السنة، وثالثاً: أقوال الصحابة، ورابعاً: أقوال التابعين.

(١) أخرجه البخاري (١٣٢٧/٣) كتاب التفسير: باب قوله: «فَسَتَّحْ عَمَدَرِيلَكَ وَاسْتَغْفِرَهُ» الحديث (٣٤٢٨).

وَكَمَالُكُو، وَالثُّورِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالْحَمَادِيُّن، وَأَبْيَ حَنِيفَةُ، وَغَيْرِهِمْ
مِنْ تَابِعِيِّ التَّابِعِينَ، وَكَالشَّافِعِيُّ، وَأَخْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَأَبْيَ عَبِيدُ،
وَأَمْثَالِهِمْ مِنْ أَتَابِعِ تَابِعِيِّ التَّابِعِينَ.

ثم قال: (وكمالك) أنت بحرف الكاف؛ ليُعرَفَ أنَّ ما بعده من الطبقة
الأخرى مغاير للطبقة السابقة، فالطبقة السابقة في التابعين، وهذه الطبقة هم
تابعو التابعين.

والإمام مالك إمام دار الهجرة، وعالم المدينة.
(والثوري): سفيان بن سعيد.
(الأوزاعي): عبد الرحمن بن عمرو.
(والحمدادين): حماد بن زيد، وحماد بن سلمة.

(أبو حنيفة) الإمام المعروف. هؤلاء يُرجَعُ إليهم في التفسير، وغيرهم من
تابعو التابعين، وقد ورد في النص الثناء على القرون الثلاثة المفضلة، وهؤلاء
منهم، وقد نقلوا العلم عن التابعين.

ثم انتقل المؤلف من طبقة تابعي التابعين إلى طبقة أتباع تابعي
التابعين، فقال: (وكالشافعي وأحمد) وهما إماماً المذهبين المعروفين في
الفقه.

(واسحاق) بن راهوية، وهو من أئمة أهل السنة.
(أبى عبيد) كذلك، وأمثالهم من أتباع تابعي التابعين.

كَمُجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جَبَّيرٍ، وَعَكْرِمَةَ، وَعَطَاءَ، وَالْحَسَنَ، وَمَسْرُوقَ،
وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبَ،

قال المؤلف: (كمجاهد): هو مجاهد بن جبر، من تلاميذ ابن عباس، قد
ذكر أنه عرض المصحف على ابن عباس عرضات من فاخته إلى خاخته، وكان
يوقفه عند كل آية يسأله عن معانيها: فيم نزلت؟ وكيف نزلت؟ وكيف
معناها؟

(وسعيد بن جبير) وقد مات ولم يبلغ سن الأربعين، وقد كانت الأمة ترجع
إليه، وقد خرج مع ابن الأشعث - أو شاركهم - فقتلته الحجاج، وقد عرف له
سلف الأمة مكانته في تفسير القرآن، وهو من تلاميذ ابن عباس، رضي الله
عنهم.

(وعكرمة): هو مولى ابن عباس، وقد ألم به ابن عباس المكتوب بين يديه؛
لتَلَمِّعَ العلم.

قال: (وعطاء): ظاهر هذه العبارة أنه عطاء بن أبي رياح، وقد حُكِيَّ عن
عطاء قصره وسود لونه وغزاره علمه، وكان مختصاً بالمواسم وكان ينادي في
المواسم: لا يفتني في الموسم إلا عطاء بن أبي رياح، وهو أيضاً من تلاميذ
ابن عباس. فهو لواء السابقون كلهم من تلاميذ ابن عباس، أخذوا العلم عنه.
ثم قال المؤلف (والحسن)، يعني: الحسن البصري [ت: ١١٠]، وكان من
علماء الأمة في العراق.

(ومسروق وسعيد بن المسيب) وهما من علماء الأمة الذين يُرجَعُ إليهم
في التفسير على أحد القولين في هذه المسألة، وهذه الطبقة كلها من طبقة
التابعين.

قال الشيخ: وقد يقع في عباراتهم تبأّن، في الألفاظ،

(قال الشيخ) يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد يقع في عباراتهم) يعني: في تفسيرهم للقرآن (تبأّن في الألفاظ) فيقع في تفسير هذه الطبقات من الصحابة والتابعين اختلافاً، وهذا الاختلاف ليس اختلافاً حقيقياً، وإنما اختلاف وتبأّن في اللفظ دون المعنى، ومن أمثلة ذلك: تفسير الشيء بأمثلته، فيأتي أحدهم فيفسر الحنطة بأنها القمح، ويفسرها الآخر بأنها الحب الذي يأتي منه الدقيق، وهكذا فهذا الاختلاف: اختلاف في الترداد من الأسماء المترادفة لهذا اللفظ المُفَسِّر.

ومن أمثلته: أن يفسر أحدهم السيف باسم من أسمائه، ويأتي الثاني فيفسره باسم آخر، أو يفسر أحدهم الأسد بأنه الليث، ويفسره الآخر بأنه الهزير، فكلاهما تفسير صحيح، ولا تضاد بين اللفظين؛ فهذا هو النوع الأول من أنواع الاختلاف بين الصحابة في التفسير، وهو الاختلاف بإيراد ألفاظ مترادفة، أي: إنه اختلاف بسبب ترداد الألفاظ.

والنوع الثاني: اختلاف بسبب الاختلاف في التمثيل: فأحدهم يأتي بمثال، والآخر يأتي بمثال آخر، كأن يقول أحدهم: الدقيق: هو الذي يُصْنَعُ منه الخبز، ويقول الآخر: هو الذي يُطْحَنُ من القمح؛ فهنا اختلاف في التمثيل، وليس اختلافاً في التفسير، فكل منهم فسر القمح بلازمة؛ فإنه يلزم في الدقيق أن يُصْنَعَ منه بعض المأكولات، وهذا الدقيق ناتج عن القمح.

والنوع الثالث: اختلاف بين الصحابة في تفسير القرآن بسبب ذكر بعض الأجزاء والأفراد، ومثال ذلك تفسيرهم لقوله - تعالى -: «الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ» النافعه: ٢٦، فإن بعض الصحابة قال: الصراط المستقيم: هو الإسلام، وبعضهم

يُخسِّبُها مَنْ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ اخْتِلَافاً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ مِنْهُمْ: مَنْ يُعَبِّرُ عَنِ الشَّيْءِ بِلَازْمِهِ، أَوْ نَظِيرِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْصُّ عَلَى الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ.

قال: هو فعل الطاعات، وبعضهم قال: هو العلم، وبعضهم قال: هو القرآن؛ فكل منهم قال بجزء من تفسير هذا اللفظ، ولا تناقض بينها.

(وقد يقع في عباراتهم) يعني: في تفسير الصحابة والتابعين للقرآن (تبأّن في الألفاظ يحسبها) يعني: يظنها (من لا علم عنده اختلافاً) حقيقياً، (وليس كذلك) يعني: وليس الأمر كذلك، أي: أنه لا يوجد هناك اختلاف حقيقي، وإنما هو اختلاف في اللفظ دون الحقيقة؛ (فيإن منهم) يعني: أن من الصحابة (من يفسر اللفظ من القرآن بلازمة)؛ كما قلنا في صناعة الخبز من الدقيق، (أو نظيره) يعني: ما يتأله، (ومنهم من ينص على الشيء بعينه)، فالذي يفسر الشيء بلازمة كالذي يقول: القمح هو الذي يُصْنَعُ منه الخبز، أو يطحّن منه الدقيق، (أو نظيره) كأن يقول: القمح نبات مماثل للشعير، (ومنهم من ينص على الشيء بعينه) فيقول: القمح هو الحنطة، ومع ذلك فالخلاف بين الصحابة في تفسير القرآن قليل.

وقوله هنا: (نظيره) الأصل في النظير هو المقابل للشيء؛ لذلك يقال: فلان يتناظر مع فلان، وبينهما مناظرة، يعني: مقابلة، والغالب في إطلاق النظير على المضاد للشيء الذي يكون بينه وبين نظيره نوع تَسَابِقٍ لحيازة شيء ما، وحينئذ فالالأصل في كلمة «النظير»: أنها تقع على الأشياء المشابهة في الصورة، المختلفة في الحكم.

لُغَةٌ، وَشَرْعًا، فَلَا حَرجٌ عَلَيْهِ، وَيَحرِمُ بِمُجَرَّدِ الرَّأْيِ.

وهي الكتاب ، والسنّة ، والإجماع ، وأقوال الصحابة ، ولغة العرب ، (لغة) يعني الطريق الأخير حسبما ذكر قبل قليل (وشرعًا) يعني : الطرق السابقة من الكتاب والسنّة ونحوهما (ف) إنه حينئذ (لا حرج عليه) ، وقد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : «إنه ليس عندنا شيء يختص به دون الناس إلا ما في هذه الصحيفة في العقل وأستان الإبل ، وإنما يُؤتاه رجلٌ في القرآن»^(١) ، وقد أمرنا الله - عز وجل - بتدبر القرآن ، ولا يكون ذلك إلا بالبحث في تفسيره من خلال هذه الطرق السابقة ، وهي طرق سائفة ، لا حرج على الإنسان عند تفسيره القرآن بها.

ثم ذكر المؤلف طريقاً آخر لا يصح تفسير القرآن به ، فقال : (ويحرم) يعني : يحرم تفسير القرآن (بمجرد الرأي) ، فمن فسر القرآن بالرأي المجرد ، فإنه آثم.

وقوله : (بمجرد الرأي) يعني : الرأي الذي لا يستند إلى كتاب ، أو سنّة ، أو لغة ، أو أقوال الصحابة ؛ فإن كان الرأي مستندًا إلى واحد من هؤلاء ، فلا حرج على المرء فيه.

وقد تواترت النصوص الشرعية بتحريم القول على الله بلا علم ؛ قال تعالى - : «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا» [الأنعام: ٢١] ، وقال - سبحانه - : «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ» [الإسراء: ٣٦] . ومن أنواع القول على الله بلا علم كتفسير القرآن بالرأي المجرد.

(١) أخرجه البخاري عن علي (١/٥٣) كتاب العلم بباب كتابة العلم الحديث (١١١)

وَيُرْجَعُ إِلَى لُغَةِ الْقُرْآنِ، أَوِ السُّنْنَةِ، أَوْ لُغَةِ الْعَرَبِ؛ وَمَنْ تَكَلَّمَ بِمَا يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ،

قال : (ويرجع إلى لغة القرآن) يعني : أننا عند تفسير القرآن نرجع إلى لغة القرآن ، فإذا وجدنا لفظاً في القرآن ، وأردنا أن نفهمه ، رجعنا إلى هذا اللفظ في المواطن الأخرى التي ذكر فيها ففهمنا معنى هذا اللفظ من سياقه ومدلوله ، فمثلاً : جاء لفظ الصراط المستقيم في مواطن عديدة في القرآن ، فإذا لم نعرف معناه في الوطن الأول ، ذهبنا ببحث عن المواطن الأخرى التي ذكر فيها فنظرنا في سياق اللفظ ، والقرائن المحتقة به ، فعرفنا معانيه في تلك المواطن ، ففسرنا الوطن الأول بها.

وقد أَلَّفَ العلماء مؤلفات في الوجوه والظواهر مما يعين الإنسان على فهم لغة القرآن ؛ كما أنه وُجِدَ في العصر الحاضر «المجمع المفهرس في ألفاظ القرآن» ، وهو يُعينُ الإنسان على معرفة لغة القرآن.

قال : (أو السنّة) يعني : أن المفسّر يرجع إلى فهم معاني القرآن إلى لغة السنّة ، فإذا وجدنا لفظاً مُسْتَخْدِمًا في الكتاب ، وأردنا معرفة معانيه ، ذهبنا ببحث عن هذا اللفظ في الأحاديث النبوية ، فعرفنا دلالته من خلال سياقه ، وما يحتفظُ به من القرائن.

قال : (أو لغة العرب) يعني : أنه يُرْجَعُ في تفسير القرآن إلى لغة العرب ؛ وذلك لأن القرآن نزل بلغتهم ؛ قال - تعالى - : «إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ» [الزخرف: ٢] ، وقال : «بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ» [الشعراء: ١٩٥] ، فإذا أردنا أن نعرف معاني القرآن ، فلا بد أن نعرف معاني كلام العرب.

(ومن تكلم) يعني : أن المكلّف والشخص الذي يتكلّم في تفسير القرآن (بما يعلم) بالألفاظ وبالتفسير الذي يعلمه (من ذلك) يعني : من الطرق السابقة ،

وَقَالَ أَبْنُ عَبَّاسٍ: التَّفْسِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أُوْجُهٍ، وَجْهٌ: تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامَهَا؛ وَتَفْسِيرٌ: لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ؛ وَتَفْسِيرٌ: يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ؛

(وقال ابن عباس: التفسير على أربعة أوجه):

الأول: (وجه تعرفه العرب من كلامها)، وهذا هو الألفاظ اللغوية التي تُنسَرُ بمعنى الكلمة: كتفسير الحروف المجردة، وتفسير الكلمات التي يستعملها أهل العربية، مثل: جبل، سماء، أرض، قمر، شمس؛ فهذه كلمات يعرفها الناس من خلال لغة العرب.

والنوع الثاني: (تفسير) يعني: للقرآن (لا يعذر أحد بجهالته) والمراد به: ما يلزم العبد على جهة الوجوب والاحتياط؛ فإنه يجب عليه أن يتعلم، ولا يعذر أحد بجهالته، فمثلاً: قوله عز وجل: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [آل عمران: ٤٣] لا بد أن تكون عالماً بكيفية الصلاة، ولا تعذر لعدم علمك.

والنوع الثالث: هو (تفسير يعلمه العلماء) يعني: دون عامة الأمة، وهو المذكور في قوله - تعالى - ﴿تَعْلِمُهُ الَّذِينَ يَسْتَطِعُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، ومن أمثلة ذلك استخراج الأحكام من الأدلة؛ فإنأخذ الحكم من الدليل الشرعي لا بد أن يكون مبنياً على القواعد الأصولية، فمن لم يعرف القواعد الأصولية، لم يحق له أن يستخرج الأحكام الشرعية من القرآن، والقواعد الأصولية مما يختص العلماء بمعروفتها، ويختخص العلماء بالقدرة على تطبيقها على النصوص الشرعية.

وما يعلمه العلماء - أيضاً - بيان المُجمَلَاتِ في القرآن، وتحصيص العموم، وتقيد المطلق.

وَتَفْسِيرٌ: لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

والنوع الرابع: (تفسير لا يعلمه إلا الله)، وهو ما استأثر الله بعلمه، ومن أمثلته: كيفية الصفات، استأثر الله بعلمه.

ومنه أيضاً تفاصيل ما في الجنة والنار؛ لذلك ورد في الحديث: «فِيهَا مَا لَا عَيْنَ رَأَتْ، وَلَا أَذْنَ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»^(١).

وقد يكون هناك أشياء متعلقة بما في القرآن، لكنها لم تُوضَّح ولم تُبيَّن، وعدم إيضاحها وبيانها؛ لعدم انتفاعنا بإيضاحها وتفسيرها، ومن أمثلة ذلك: لون كلب أصحاب الكهف؛ فلا نعلم لونه، ولم يخبرنا الله به؛ لأنَّه لا فائدة لنا فيه.

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة (١١٨٥/٣) في كتاب بهذه الخلق باب ما جاء في صفة الجنة حديث (٣٠٧٢)، ومسلم (٤٢١٧٤/٤)، كتاب الجنة وصفة نعيمها (٢٨٢٤).

التفاصيل

أحسن التفاسير، مثل تفسير عبد الرزاق، وكبيع، وعبد بن حميد، ودحيم، وتفسير أحمد، وإسحاق، وبقي بن مخلد، وأبن المتن، وسفيان بن عيينة، وستيد؛ وتفسير ابن جرير،

ذكر المؤلف هنا ما يتعلق بتفاصيل القرآن؛ فبين مناهج الناس في التفسير:

الفمنهج الأول: منهج صائب مصيبة، وهو تفسير أئمة السلف الذين يفسرون القرآن بواسطة الطرق السابقة.

قال: (أحسن التفاسير)، يعني: في منهجها، وطريقتها، واعتمادها على النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، ومثل لها بـ(تفسير عبد الرزاق) الصناعي وتفسير (وكبيع) بن الجراح، وتفسير (عبد بن حميد)، وتفسير (دحيم) عبد الرحمن بن إبراهيم العثماني الحافظ، (وتفسير) الإمام (أحمد)، وتفسير (إسحاق) بن راهويه، وتفسير (بقي بن مخلد) القرطبي، وتفسير (ابن المتن) الشافعي، وتفسير (سفيان بن عيينة)، وتفسير (ستيد): الحسين بن داود، الإمام الشهور.

وأغلب هذه التفاسير قد اقتصر فيها على تفسير آيات خاصة، يعني: لا يوجد فيها تفسير لجميع الآيات.

ثم ذكر المؤلف العلماء الذين عنوا بتفسير القرآن بحيث لم يغفلوا منه آية، فقال: (وتفسير ابن جرير) محمد بن جرير الطبرى، هو موجود اليوم بين أيدينا، وقد استوعب تفسير القرآن، وهو من قبيل التفسير بالتأثر من كلام النبي ﷺ وصحابته والتابعين.

وأبن أبي حاتم، وأبي سعيد الأشجع، وأبن ماجة، وأبن مردويه، وأبغوي، وأبن كثير، وحدث طوائف من أهل البدع،

وكذلك تفسير (ابن أبي حاتم)؛ فإنه قد وجد منه أجزاء طبعت، وحاول الحق تكميل المفقود منه من خلال كتاب «الدر المنثور في التفسير بالتأثر» للسيوطى، ولكنه حصلت مفارقة ومحىزة بين التفسيرين فأحدهما بالإسناد، والأخر بدون إسناد.

ثم ذكر المؤلف عدداً من أهل العلم الذين اشتهروا بالتفاسير، ومنهم (الأشجع، وأبن ماجة، وأبن مردوبيه، وأبغوي، وأبن كثير)، وهذا الصنف الأول من أصناف المفسرين: من سار على الطرق السابقة في تفسير القرآن بالكتاب، والسنة، والإجماع، وأقوال الصحابة، وبلغة العرب.

ثم ذكر المؤلف النوع الثاني من أنواع المفسرين: وهو الذين عندهم عقائد مقررة، فيحاولون تنزيل القرآن عليها؛ تعصباً لآرائهم، وهذا من أعظم الفوارق بين أهل السنة وغيرهم: فأهل السنة عندهم الكتاب والسنة مقدمان على كل شيء حتى على آراء أصحابهم؛ وأهل البدع تعصبوا لأصحابهم، فتركوا الكتاب والسنة، ونبذوهما أو حرفاً معانيها لتوافق آراءهم.

قال المؤلف: (وحدث طوائف من أهل البدع) يعني: أن أهل البدع هؤلاء حدثوا فليسوا من سلف الأمة، وليسوا من القرون المفضلة، و«طوائف» جمع طائفة، وهي الفرقة من الناس.

وَتَارَةً: يَتَأْوِلُونَ مَا يُخَالِفُ مَذَهَبَهُمْ،

وزعم المعتزلة أن «لن» تفيد التأييد، وهو قول خاطئ مخالف للغة العرب؛
لذلك قال ابن مالك - رحمة الله -:

وَمَنْ رَأَىَ النَّفْيَ بِـ«لَنْ» مُؤْيَدًا فقوله أردد وسواء فاعضدا

وتارة يأتينهم النص، فيقولون: ظاهره غير مراد، من ذلك قوله - تعالى -:
﴿لِلَّذِينَ أَخْسَنُوا لَهُنَّا زَيْدَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، حيث فسروا الزيادة بخلاف ما ورد
عن النبي ﷺ من النظر إلى رب العالمين^(١).

وكذلك فعلوا في قوله - تعالى -: **﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾** [البقرة: ١٧٤]، حيث
نفي الله أن يكلم بعض أصناف الكفار والمنافقين؛ فدل ذلك على أنه يكلم أهل
الإيام، ومع ذلك فسروا هذا اللفظ بخلاف ظاهره.

وكذلك قوله - تعالى -: **﴿وَجَاهَ رَبِّكَ﴾** [النجر: ٢٢] قالوا: لا، إنما المراد به:
وجاء أمرريك؛ لأنه قد تقرر في أذهانهم نفي الصفات الاختيارية عن الله - عز
وجل -.

قال: (وتارة يتأولون) يعني: أن أهل البدع مرة يحرّفون آيات الله،
ويتعسّفون في جعلها تدل على مذهبهم، وهي لا تدل عليه، ومرة يجدون
نصوص الكتاب والسنّة تخالف مذهبهم، فحينئذ يتأولون ما في القرآن والسنة،
ويصرفونه عن ظاهره، فقوله هنا: (يتأولون ما خالف مذهبهم) معناه: أنهم
يصرفون اللفظ عن ظاهره.

(١) أخرجه مسلم من حديث صحيب (١٦٣/١) كتاب الإيمان الحديث (١٨١).

**تَأَوَّلُوا كَلَامَ اللَّهِ عَلَى آرَائِهِمْ، تَارَةً: يَسْتَدِلُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ عَلَى
مَذَهَبِهِمْ،**

(تأولوا كلام الله على آرائهم) ومعنى كلمة «تأولوا»: فسروا؛ فيحتمل أن يكون هذا هو المراد، ويحتمل أن يكون المراد أنهم صرفوا ألفاظ القرآن عن ظواهرها على وفق أهوائهم؛ كما تقدم في بيان كلمة «التأويل»، ومعناها سابقاً، وأنها على ثلاثة معانٍ (تأولوا): فسروا، أو صرفوا ظاهر (كلام الله) من أجل آرائهم (على آرائهم) يعني: على مذاهبهم التي يتبعونها، ويرونها، فحينئذ يكون هؤلاء قد أخطأوا في شيئاً: أخطأوا في المدلول، وهو الرأي الذي يرونه، وأخطأوا في الدليل؛ لأنهم فسروه بغير المراد منه، أما الطائفة الأولى فقد أصابت في الدليل وفي المدلول.

وتزعم هذه الطوائف أنهم يفسرون القرآن بالعقل واللغة، يعنون أنهم يعتقدون معنى بعقولهم وآرائهم ثم يتأولون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات المتضمنة لتحريف الكلام عن موضعه.

ثم قال المؤلف في بيان صنيع الطائفة الثانية: (تارة يستدللون بآيات الله على مذهبهم)، مع أن هذه الآيات لا تدل على مذهبهم، (وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم)؛ فيقولون: ظاهر القرآن ليس مراداً؛ لأنه خالف مذهبهم.

ومن أمثلته: قول المعتزلة بنفي رؤية الله - سبحانه وتعالى - فهم يقولون: إن الله لا يُرى في الآخرة، واستدلوا على ذلك بقوله - تعالى -: **﴿قَالَ لَنْ تَرَنِ﴾** [الأعراف: ١٤٣]، وهذه الآية لا تدل على نفي الرؤية، وإنما تدل على عدم القدرة على الرؤية في الدنيا.

قال الشيخ: وأعظمهم جدالاً، المُعْتَزِلَةُ، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم، مثل تفسير ابن كيسان الأصم، والجبائي، وعبدالجبار الهمداني، والرماني، والكشاف، وافقهم متأخرو الشيعة كالغيفيد، وأبي جعفر الطوسي، اعتقدوا رأياً، ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه،

(قال الشيخ) المراد به: شيخ الإسلام ابن تيمية.

(وأعظمهم جدالاً المعتزل)، وعندهم من فتون الجدل ما ليس عند غيرهم، ويزعمون أنهم أهل العقل، وفي الحقيقة أهل العقل هم أهل السنة والجماعة؛ فهم أهل السمع وأهل العقل، والسمع والعقل متوفقان متعاضدان، ولا يتعارضان.

(وقد صنفوا) يعني: أصحاب الصنف الثاني الذين أخطأوا في الدليل والمدلول.

(تفسير على أصولهم)، يعني: على وفق مذاهبهم التي يرونها.

(مثل: تفسير ابن كيسان الأصم، والجبائي وعبد الجبار الهمداني، والرماني، والكشاف)، يعني: تفسير الزمخشري.

(ووافقهم متأخرو الشيعة)، فألفوا تفاسير على وفق معتقداتهم، وصرفوا القرآن على وفق آرائهم، فالقدم عندهم مذهبهم.

(الغيفيد وأبي جعفر الطوسي، اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه)، بخلاف الصنف الأول؛ فإن عندهم المُقْدِمُ هو النصوص والأدلة، والآراء تنتج عن النصوص والأدلة من الكتاب والسنة، وهؤلاء عندهم المُقْدِمُ آراؤهم ومعتقداتهم، والكتاب والسنة يحملان على آرائهم ومعتقداتهم.

كالخوارج، والرافضة، والجهامية، والمعتزلة، والقدرية، والمرجحة، وغيرهم.

قوله: (يتاولون) الأولى تحتمل معنيين - كما سبق، وهما: التفسير، والصرف عن الظاهر - ولا تحتمل المعنى الثالث، وهو حقيقة الشيء، (يتاولون) الثانية هنا لا يمكن أن يراد بها إلا صرف اللفظ عن ظاهره.

ومثل المؤلف لهؤلاء الذين فسروا القرآن بالخطأ في الدليل والمدلول فقال: (الخوارج)، والخوارج هم الذين يرون الخروج على الأئمة، ويررون التكفير بالكبار والذنوب، (والرافضة)، وهم الذين يرفضون الشيء الخير والمراد بهم من يرفض تولي خير الأمة أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، (والجهامية) وهم الذين ينفون الصفات، ويقولون بكون العبد مجبوراً على أعماله، (المعتزلة)، وهو الذين لهم الأصول الخمسة، وتقدمت معاناتها، (والقدرية) وهم الذين ينفون القدر، ويقولون: العبد يخلق فعل نفسه، (والمرجحة)، وهم الذين يخرجون الأعمال من مسمى الإيمان، (وغيرهم) من الطوائف الفاسدة، والطوائف الضالة.

وهم يتفاوتون في هذا الأمر: فمنهم من يكون تحريف القرآن وتأويله عندهم كثيراً، ومنهم من يكون ذلك عندهم قليلاً، فمثلاً: الباطنية الذي عندهم من التحريف في القرآن أعظم من الطوائف الأخرى؛ لأنهم حتى الصلاة والصيام والحج والجنة والنار يتاولونها ويخرجونها عن دلالتها.

وَمِنْهُمْ حَسَنُ الْعِبَارَةِ، يَدْسُ الْبَدْعَ فِي كَلَامِهِ، كَصَاحِبِ الْكَشَافِ، حَتَّى إِنَّهُ يَرْوِجُ عَلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ.

(ومنهم) يعني : من أهل هذا الصنف من هو (حسن العبارة)، يعني : أنه يتكلم بكلام صحيح، وبكلام يروق للناس ، لكنه (يدس البدع في كلامه) يعني : يخفيفها ، ولا يُظْهِرُها بحيث لا يَبَيِّنَ لِلإِنْسَانِ مَا فِيهَا مِنَ الْبَدْعَةِ ، ومن أمثلة ذلك (صاحب الكشاف) يعني : الزمخشري ؛ فإنه يفسر القرآن ، ويدخل البدع بحيث لا يشعر بها الإنسان ؛ (حتى إنه يروج على خلق كثير)، ولا يعرفون ما فيه من البدع ؛ ولذلك قالوا : «استخرجنا الاعتزال من الكشاف بالمناقيش» ؛ لأنَّه لا يلحظها كل إنسان ، ونمثُلُ لهذا بمثال :

قال - تعالى : ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثُتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] قال : «يأدخالهم الجنة ، وهذا أعلى أنواع النعيم» ، وهذا يعني : أن دخول الجنة أعلى أنواع النعيم ، وهو خطأ ، لأنَّه ورد في حديث صهيب^(١) «أنَّ أعظم النعم هو النظر إلى وجه الله عز وجل».

وكذلك قال في أوله : «الحمد لله الذي جعل القرآن» ، وهذا خطأ ؛ لأنَّه بناء على مذهبهم وهو كون القرآن مخلوقا ؛ فإن اعترضَ على ذلك بقوله - تعالى - : ﴿جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] قيل : الفعل «جعل» في الآية تعدد إلى مفعولين ، وأما هناك فلم يتعذر إلا إلى مفعول واحد ؛ فيفرق بينهما . فالقصد أن مثل هذه الأشياء توجد في تفسير «الكشاف» ، ولا ينتبه إليها كثير من الناس.

(١) سبق في الحاشية السابقة ص ١٦٩.

وَذَكَرَ : أَنَّ تَفْسِيرَ ابْنِ عَطِيَّةَ، وَأَمْثَالَهُ، وَإِنْ كَانَ أَسْلَمَ مِنْ تَفْسِيرِ الزَّمْخَشْرِيِّ، لَكَيْنَهُ يَذَكُّرُ مَا يَرْعُمُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ الْمُحْقِقِينَ، وَإِنَّمَا يَعْنِي طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، الَّذِينَ قَرَرُوا أَصْوَلَهُمْ بِطُرُقٍ، مِنْ جِنْسِ مَا قَرَرْتُ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ؛ وَذَكَرَ الَّذِينَ أَخْطَلُوا فِي الدَّلِيلِ،

(وذكر) يعني : شيخ الإسلام ابن تيمية.

(أن تفسير ابن عطية) وهو «الحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» ، وقد طبع في قطر (وأمثاله وإن كان أسلم من تفسير الزمخشري لكنه يذكر ما يزعزع أنه من قول المحققين) ، فيقول : قال المحققون ، (ولما يعني : طائفة من أهل الكلام) ؛ لأنَّ ابن عطية من الأشاعرة ؛ فيذكر مذهب الأشاعرة بقوله : «قال المحققون في تفسير هذه الآية». قال : (ولما يعني : طائفة من أهل الكلام) ، والمراد : الكلام المذموم ، وبناء العقائد على أصول مخالفة لأدلة الشريعة ؛ لأنَّ كلمة «الكلام» تَقْدَمُ أنه قد يراد بها المعتقد مطلقا ؛ لذلك يقال : «علم الكلام» ، وقد يراد بها بناء المعتقد على أصول مُخَالِفَةً لأصول أهل الإسلام : كأصول الفلسفه ، واليونان ، وغيرهم (الذين قرروا أصولهم بطرق) يعني : أن هؤلاء الذين يذكرونهم ابن عطية بقوله : «قال المحققون» ، هم من أهل الكلام (الذين قرروا أصولهم بطرق) مخالفة لطرق الشريعة وطرق أهل السنة والجماعة (من جنس ما قررت به المعتزلة) يعني : مذاهبهم.

(وذكر) يعني : أن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - (ذكر الذين أخطلوا في الدليل.....).

شرح مقدمة التفسير

مثلك كثيرون من الصوفية، والوعاظ، والفقهاء، وغيرهم؛ يفسرون القرآن بمعانٍ صحيحة، لكن القرآن لا يدلُّ على أي منها، مثل كثيرون ذكره أبو عبد الرحمن السعدي، في حقائق التفسير، وإن كان فيما ذكره ماهو معانٍ باطلة،

وهذا هو النوع الثالث من الأنواع:

الأولون: أصابوا في الدليل والمدلول، والنوع الثاني: أخطأوا في الدليل والمدلول، والثالث أصابوا في المدلول لكنهم أخطأوا في الدليل، فهم يأتون معانٍ صحيحة صائبة، ويقولون: إن القرآن قد دل عليها، وهو لم يدل عليها، فالمدلول صحيح، لكن قولهم: هذه الآية تدل على هذا المعنى ليس صحيحاً، فهم أخطأوا في الدليل وإن كانوا قد أصابوا في المدلول، وهؤلاء مثل كثيرون من الصوفية، والوعاظ، والفقهاء، وغيرهم؛ فهم يفسرون القرآن بمعانٍ صحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها في ذلك الموضع؛ فهم أخطأوا في الدليل وإن أصابوا في المدلول.

ومثل له المؤلف بما ذكره أبو عبد الرحمن السعدي في «حقائق التفسير».

ومن هذا النوع تفسير الإشارة الذي يذكره كثير من الصوفية.

(إن كان فيما ذكره ما هو معانٍ باطلة)، يعني: وإن كان بعض المعاني التي أوردوها باطلة، لكن الغالب أن معانיהם صحيحة صائبة، لكن الإشكال عندهم في جعل القرآن يدل عليها، وهو لم يدل عليها، قوله: (إن كان فيما ذكره يعني: في التفسير الذي ذكره هؤلاء (ما هو معانٍ باطلة)؛ فيكون هذا عندهم من

شرح مقدمة التفسير

فإن ذلك يدخل في الخطأ في الدليل، والمدلول جميعاً حيث يكون المعنى الذي قصدوا فاسداً.

وبالجملة: من عدل عن مذاهب الصحابة، والتبعين، وتفسيرهم، إلى ما يخالف ذلك، كان مخطئاً في ذلك، بل مبتداً، وإن كان مجتهداً مغفورة له خطأه؛

قبيل الخطأ في الدليل والمدلول، (فإن ذلك) يعني: هذا القسم الأخير الذي فسروا القرآن فيه معانٍ باطلة (يدخل في الخطأ في الدليل والمدلول جميماً) أخطأوا في الدليل؛ لأنهم فسروا القرآن بغير المراد به، وأخطأوا في المدلول؛ لإيراد معنى مخالف لمعنى القرآن؛ حيث يكون المعنى الذي قصدوا فاسداً.

(وبالجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتبعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك بل مبتداً)؛ لأنه قد خالف طرق تفسير القرآن، وأتى في الشريعة بطريق جديد لم يكن وارداً فيها.

والبدعة: هي عبادة الله بطريق مخترعٍ جديدة، لم ترد في الكتاب والسنّة، ولا في الشريعة، فالذين فسروا القرآن بطريق غير شرعية، لم يفسروه بالقرآن، والسنّة، والإجماع، وأقوال الصحابة، ولغة العرب، بل جاءوا بطريق جديدة في الدين؛ فيكون فعلهم في تفسير القرآن بدعة.

(إن كان بعضهم مجتهداً مغفورة له خطأه)؛ لأنه لم يعلم الأدلة التي توجب عليه أن يقول في تفسير القرآن بمقتضى الطرق السابقة، فالمقصود بيان طرق العلم وأدلة، وطرق الصواب.

إذا ثبت هذا: فما حكم المخطئ في الأصول، هل يأثم بها أو لا يأثم؟ الجماهير يقولون بأن المخطئ في الأصول آثم؛ لما ورد من النصوص في ذم البدعة والمبتدعين.

فالمقصود: بيان طرق العلم وأدله، وطرق الصواب.

وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن حزم، وجماعة يرون أنه غير آثم، وينسبونه إلى السلف.

وإذا تأمل الإنسان هذين القولين، لم يجدهما تواردا على محل واحد: فالجمهور يقولون: هو آثم، وذلك إذا وصل إليه الدليل القطعي، فخالفه. والشيخ يقول: هو غير آثم؛ وذلك لأنه لم يصل إليه الدليل القطعي. وهم متتفقون على أن من وصل إليه الدليل القطعي، فخالفه، فهو آثم، ومستحق للعقوبة.

وهم متتفقون - أيضا - على أن من لم يصل إليه الدليل القطعي فإنه مخطئ قطعا، لكنه غير آثم؛ لقوله - تعالى -: **﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ يَنْتَهِ رَسُولُنَا﴾** [الإسراء: ١٥].

(فالمقصود) يعني: في هذا الفصل (بيان طرق العلم) أي: السُّبُل والمسالك التي تسلكها في تحصيل العلم، وبيان (أدله) و معرفة (طرق الصواب) التي نتمكن من خلالها من تفسير القرآن تفسيرا نعرف من خلاله مراد الله - سبحانه وتعالى - بكلامه في القرآن.

سبب الاختلاف

منه: مَا مُسْتَنَدُهُ النَّقْلُ، أَوِ الْاسْتِدْلَالُ؛ وَالْمَنْقُولُ: إِمَّا عَنِ الْمَعْصُومِ، أَوْ لَا.

ذكر المؤلف في هذا الفصل أسباب الاختلاف، والمراد بها الأمور التي تتج عنها اختلاف المفسرين في تفسير القرآن، فقال: (منه) يعني: من أسباب الاختلاف (ما مستنده النقل)، أي: ما يكون مستندا إلى النقل؛ فيكون سبب اختلافهم التعارض بين أقوال الصحابة في تفسير الآية، أو يكون سبب الاختلاف هو التعارض بحسب ما يظهر لنا من الأحاديث النبوية في تفسير القرآن. ومن أمثلته ما ورد في تفسير آية الحجاب فقد قال ابن عباس بقوله، وقال ابن مسعود بقوله، وحيثند وقع الاختلاف بين المفسرين في تفسير القرآن.

السبب الثاني من أسباب الاختلاف: (الاستدلال)، ف يأتي مفسر فيفسر القرآن بمقتضى اللغة ويفهمه، ثم يأتي مفسر آخر، فيفعل ذلك الأمر فيختلفان في تفسير القرآن؛ لما طبع الله عليه الناس من اختلاف طبائعهم وأفهامهم، فهذا من سبب من أسباب الاختلاف.

(والمنقول): هذا يعود إلى ذكر السبب الأول، وهو الاختلاف بسبب النقل (إما عن الموصوم) يعني: عن النبي ﷺ بحيث يأتي حديثان متعارضان في ظاهر الأمر، فيرجع أحد المفسرين أحد الحديثين، ويرجع الآخر الحديث الآخر.

(أولا) يعني: يكون هذا النقل عن غير الموصوم؛ كأن يكون نقلًا عن الصحابة، أو عن التابعين، ولما اختلف الصحابة أو التابعون في تفسير القرآن، اختلف المفسرون فيه.

**فالمقصود: إذا جاء عنْه من جهتين، أو جهات، من غير تواتر،
صحيح، وكذا المراسيل،**

ثم ذكر المؤلف قاعدة متعلقة بالأحاديث، وهي أن الحديث ولو كان فيه نوع ضعف، إذا جاء من طرق متعددة، قوئ ببعضها بعضاً، وهذا كما يقال في أحاديث الأحكام يقال في أحاديث تفسير القرآن؛ وهذا ما يعرفه أهل الحديث بالحسن لغيره، وقد يتقوى بحيث تكثر طرقه جداً؛ فيكون صحيحاً لغيره.
(وكذا المراسيل) والمراد بالمراسيل رواية من لم يرو عن النبي ﷺ مباشرة بأن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ، وسمي مرسلاً؛ لإسقاط الصحابي الراوي، وهذا التعريف تعريف المحدثين.

وأما عند الأصوليين، فإنهم يقولون: إن المرسل: هو ما سقط من إسناده راوٍ فأكثر، في أي طبقة من طبقات الإسناد: فعندها - أي: الأصوليين - المرسل يشمل المنقطع الذي سقط منه راوٍ في أثناء السند، ويشمل المغضل الذي سقط منه راويان في أثناء السند، ويشمل المعلق، ويشمل كذلك المرسل في اصطلاح المحدثين.
ولذا كان المرسل يُسقط الرواية الضعفاء، فإن روايته غير مقبولة بالاتفاق.

ووقع اتفاق المحدثين والفقهاء والأصوليين على أن المرسل إذا كان يُسقط في بعض المرات رواة ضعفاء، فإن مراسيله غير مقبولة، ومثواها بمراسيل الزهرى.
والزهرى إمام من أئمة الحديث حفظ على الأمة حدثاً كثيراً، وكثير من الأحاديث ترجع إليه، لكنه عند الإرسال مراسيله ضعيفة جداً؛ لأنه يُرسل عن كل أحد، ويُسقط الضعفاء في مراسيله؛ وحيثنى فلا قيمة لمراسيل الزهرى.
أما إذا كان المرسل لا يُسقط إلا الثقات، وعلم من حاله ذلك؛ فقد وقع الخلاف فيه على ثلاثة أقوال مشهورة:
الجمهور: على حجية مرسليه.

والقول الثاني: - قول بعض المحدثين - أنه غير حجة.

إذا تعدد طرقها، وخبر الواحد، إذا تلقته الأمة بالقبول، أوجب العلم.

والقول الثالث: أنه إذا وجَدَ له معاضيد فإنه يكون حجة، وهذا المعاشد قد يكون مرسلاً آخر، وقد يكون عملَ صحابيًّا، وهو الذي أشار إليه المؤلف هنا، فقال: (وكذا المراسيل) يعني: الأحاديث التي روى فيها التابعيُّ عن النبي ﷺ بإسقاط الصحابي تكون مقبولة (إذا تعدد طرقها) قوله هنا: (وكذا) ظاهره: أن المراسيل حينئذ تكون صحيحة، وهذا فيه تساهل في التعبير، ويكتفي مجرد القبول.

ثم ذكر المؤلف مفاد خبر الواحد، والمراد بخبر الواحد: ما لم يرُوه أهل التواتر، أي: الأخبار التي لم يرُوها أهل التواتر بأن يكون قد سقط منها شرط من شروط التواتر، كأن يكون الرواة للحديث يمكن تواطؤهم على الكذب، سواء كان غريباً برواية واحد، أو عزيزاً برواية اثنين، أو مشهوراً برواية جمٍّ، هذا كله يقال له: خبر الواحد؛ فالحديث الذي لم يرُوه إلا صحابي واحد يكون من باب خبر الواحد.

قال: (خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول) : قوله: (تلقت) يعني: أنها قبلت وأذاعتْ له، ويدخل في التلقي بالقبول أن يقولوا بصحته أو يعملوا به، وأيضاً: يدخل في التلقي بالقبول أن يتأولوه، ولا يتكلموا في إسناده.

وأما مفاد خبر الواحد، فإنه ينبغي أن يعلم أن خبر الواحد مجرد لذاته لم يقل أحد بأنه يفيد العلم لذاته، ولا يوجد - أيضاً - أحد يقول: كل خبر واحد يفيد العلم؛ لأن الواحد قد يكون كاذباً، وقد يكون غالطاً، وإنما اختلف الناس في أخبار الواحد في مفادها على قولين:

وَالْمُعْتَبِرُ فِي قَبْوِلِ الْخَبَرِ: إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلَهُ أَدْلَةٌ يُعْرَفُ بِهَا أَنَّهُ صَدِيقٌ،

ومنها: أن أخبار النبي ﷺ وكلامه عليه من البهاء والنور ما يمكن تمييزه عن كلام غيره.

ومنها: النظر في أخبار الرواية والناقلين؛ فإن الأمة قد بذلت من أنفسها في حفظ أحوال الرواية جرحاً وتعديلأً ما يجعلنا نجزم بأنهم لم يتربوا راوياً فيه جرحاً إلا وقد بيّنوا حاله، فإذا ورد الحديث بطريق صحيح؛ دل ذلك على أن هذا الخبر مفيد للعلم واليقين.

وهذا القول قول قوي، وعليه أدلة كثيرة، ويدل عليه إجماع الأمة على تلقّي أخبار الآحاد بالقبول، وإجماعهم على نقل هذه الأخبار؛ مما يدل على أنها مفيدة للبيين والجزم؛ لأن الإجماع دليلٌ شرعي قطعي. (والعتبر في قبول الخبر إجماع أهل الحديث) يقول: إن الأخبار النبوية يُرجح فيها إلى أهل الاصطلاح، وهم أهل الحديث؛ لأنهم أعرف برواية الخبر، وأعرف بطرقه، وأعرف بوجود المعارض له من عدم وجود المعارض، فكلُّ فنٍ يُرجحُ فيه إلى أهله، وصحة الخبر وتضعيقه يُرجحُ فيه إلى أهل الحديث، ومن ذلك الأخبار الواردة في تفسير القرآن نرجع في الحكم عليها بالصحة أو الضعف إلى أهل الحديث؛ لأنهم هم الذين يَعْوَلُ عليهم في ذلك. (وله) يعني: خبر الواحد (أدلة يعرف به أنه صدق)، فقد يوجد مع أخبار الآحاد قرائن تدل على أن هذا الخبر صدق جزماً ويقيناً، لكن هناك أدلة تقارن الخبر يُعرفُ بها أنه كَلْبٌ؛ كان يكون مخالفًا للقرآن، أو يكون فيه أخطاء نحوية، أو يكون به نكارة.

الأول: أن خبر الواحد لا يفيد العلم مطلقاً، ولا يمكن أن يفيد العلم. قالوا: لاحتمال وقوع الخطأ من الراوي الواحد.

والقول الثاني: أن أخبار الآحاد تفيد العلم إذا احتفت بها القرائن، وهذا قول الجماهير من الأصوليين والمحاذفين والفقهاء.

قالوا: لأننا نجد أخباراً من أخبار الآحاد، استفاد الناس منها الجزم واليقين والقطع.

ومَثَلُوا لهذه القرائن التي تَنْقُلُ الْخَبَرَ من كونه مفيدة للظن إلى كونه مفيدة للقطع - بعدد من القرائن:

منها: ما ذكره المؤلف هنا بأن تلاقاه الأمة بالقبول. ومن أمثلة ذلك: أحاديث الصحيحين؛ فإن الأمة قد تلقت ما فيها من الأحاديث بالقبول في الجملة.

ومنها: أن يكون الخبر من روایة الأئمة المشهورين بالعلم، مثل: الإمام أحمد، والشافعي، ومالك، وغحوم.

ومنها أن يكون الخبر صحيحاً لا معارض له؛ كما يقول بذلك جماعة من المحدثين والأصوليين، قالوا: إذا كان حديثاً نبوياً يأسناد صحيح لا معارض له؛ فإنه يُفيد الجزم واليقين.

واسندوا على ذلك بأدلة كبيرة: منها: أن الله - عز وجل - قد تكفل بحفظ دينه، ولا يُخْفِي هذا الدين إلا بـالـأـيـقـانـيـةـ، ثم يخفي على جميع الأمة، ولو كان في خبر الواحد خطأ أو سهو، لأطلع الله الأمة عليه أو أطلع بعضها منها.

شرح مقدمة التفسير

مَمَّا نُقْلَى عَنْ بَعْضِ الْتَّابِعِينَ ؛ وَالإِسْرَائِيلِيَّاتُ : تُذَكَّرُ لِلأَسْتِشَهَادِ، لَا لِلْاعْتِمَادِ؛

(وما نقل عن الصحابة فالنفس إليه أسكن ما نقل عن بعض التابعين) وذلك لعلو منزلة الصحابة، ولكنهم قد أخذوا القرآن عن النبي ﷺ، وقد شاهدوا مواطن تنزيله، وقد سمعوا من النبي ﷺ معاني القرآن، وعندهم سلقة العرب التي يتميزون بها عن غيرهم.

ثم ذكر المؤلف نوعا آخر مما يفسّر به من أنواع النقول، وهو الإسرائييليات، وبهذا يكون قد ذكر في المنقول الذي يفسّر به القرآن، ويكون سببا للاختلاف أربعة أنواع:

- الأول: ما نُقلَ عن المعلوم ﷺ، وهو ينقسم إلى قسمين: صحيح، وضعيف.
- والنوع الثاني: ما نُقلَ عن الصحابة.
- والنوع الثالث: المنقول عن التابعين.
- والنوع الرابع: ما نُقلَ من الإسرائييليات.

والمراد بالإسرائييليات: القَصَصُ المَنْقُولُ عن بني إسرائيل.

وهناك فرق بين الإسرائييليات وبين شرع من قبلنا؛ فإن شرع من قبلنا يراد به المنقول في الكتاب والستة من الأحكام المتعلقة بالأئمّة السابقين، ولا يختص ببني إسرائيل.

أما الإسرائييليات؛ فإنها ليست منقولة من الكتاب والستة، وإنما منقولة عن بني إسرائيل، ثم هي خاصة ببني إسرائيل وأئمّتهم.

(والإسرائييليات تذكر للاستشهاد لا للاعتماد) فهي لا تُذَكَّرُ لاعتماد تفسير القرآن، وإنما تُذَكَّرُ للتوضيح المجرد فقط؛ فلا يُتَّسِّنُ عليها حكم جديد، ولا يُصْرَفُ بها ظاهر القرآن.

ثم قسم المؤلف الإسرائييليات إلى ثلاثة أنواع:

- الأول: الإسرائييليات التي غُلِّمَ صحتها بشهادة الشرع لها، وذكره بقوله:

شرح مقدمة التفسير

وَعَلَيْهِ أَدْلَةٌ يُعرَفُ بِهَا أَنَّهُ كَذَبٌ، كَمَا فِي تَفْسِيرِ الشَّعَالِيِّ، وَالوَاحِدِيِّ، وَالرَّمَخْشَرِيِّ، وَأَمْثَالَهَا، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي تَفَاسِيرِ السَّلْفِ؛ وَمَا نُقلَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ تَنَاهًا صَحِيحًا، فَالنَّفْسُ إِلَيْهِ أَسْكَنَ،

(وعليه) يعني: وعلى خبر الواحد (أدلة يعرف بها) يعني: بهذه الأدلة (أنه) يعني: أن خبر الواحد (كذب)، وال المرجع في ذلك إلى أهل الحديث - كما تقدم - (كما في تفسير الشعالي) يعني: أن تفسير الشعالي فيه أحاديث كثيرة مكذوبة، أو ضعيفة، وقد قالوا بأن الشعالي قد جمع في تفسيره بين الغث والسمين، ولم يُميّز بين الصحيح والضعيف والموضع.

(والواحدي والرمخشري وأمثالها)؛ فإن هؤلاء قد جمعوا في كتبهم في التفسير بين الأحاديث الضعيفة والأحاديث الصحيحة، (وهو) يعني أن الأخبار المكذوبة (قليل في تفاسير السلف)؛ فإن تفاسير السلف يعتنون فيها بصحة الحديث وضعيته؛ فلا يوردون الأحاديث الضعيفة والمكذوبة إلا إذا **يَبْنُوا** حالها.

(وما نقل عن بعض الصحابة)، يعني: تفسير القرآن المنقول عن بعض الصحابة (نقل صحيحا) يعني: بطريق صحيح،

وستدّ مقبول، (فالنفس إليه أسكن) يعني: أن النفس تقبله، وتنزع عن إليه؛ وذلك لأن الصحابة عدول ثقات؛ فلا يمكن أن يفسروا القرآن بالرأي المجرد؛ فيكون تفسيرهم له حكم المرفوع على أحد القولين، كما تقدم.

أو يكون تفسيرهم قول صحابي، وقول الصحابي حجة عند جماهير الأمة؛ ولذلك قيلَ كثيراً من العلماء تفسير الصحابي للقرآن وإن لم يكونوا يقبلون قول الصحابي بالأحكام الشرعية المجردة، فبعض الناس يقول: قول الصحابي ليس بحججا - يعني: في الأحكام - لكن تفسيره للقرآن مقبول؛ إذ إن له حكم المرفوع.

وَمَا عِلْمَتْ صَحَّهُ مِمَّا شَهِدَ لَهُ الشَّرْعُ فَصَحِيحٌ، وَمَا خَالَفَهُ، فَيُقْتَدِدُ كَذِبُهُ؛ وَمَا لَمْ يُعْلَمْ حُكْمُهُ فِي شَرْعِنَا، لَا يُصَدِّقُ، وَلَا يُكَذِّبُ؛

وَغَالِبُهُ لَا فَائِدَةُ فِيهِ؛ وَالخَطْأُ الْوَاقِعُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ: مِنْ جِهَتَيْنِ حَدَّثَنَا عَمَّنْ تَقْدَمَ ذِكْرُهُمْ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ، بَعْدَ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ، وَالْتَّابِعِينَ، وَتَابِعِيهِمْ؛ اعْتَقَدُوا مَعَانِي، حَمَلُوا أَلْفاظَ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا،

(وغالبه) يعني: أن غالبية الإسرائييليات التي تكون من القسم الثالث (لا فائدة فيها)؛ وذلك لأن الكتاب والسنّة قد ذكرًا كل ما فيه فائدة لنا؛ فنكتفي بما في الكتاب والسنّة؛ إذ لو كان هناك فائدة في معنى هذه الإسرائييليات لذكر في الكتاب والسنّة.

ثم ذكر المؤلف بعد ذلك أسباب الخطأ في التفسير المتعلق بالاستدلال؛ لأننا سبق أن ذكرنا أن الاختلاف في التفسير ناتج عن أمرتين: إما عن اختلاف النقل، والنقل يكون من الطرق الأربع السابقة. أو اختلاف الاستدلال.

(والخطأ يقع في الاستدلال في تفسير القرآن من جهةين، وهاتان الجهتان حدثتا عمن تقدم ذكرهم من المبتدعه بعد تفسير الصحابة والتابعين وتبعيهم)، فجهات الخطأ الواقع في الاستدلال حصلت من المبتدعه الذين ذكرُوا في الفصل السابق، ولم تكن موجودة عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

وهاتان الجهتان اللتان يحصل بهما الخطأ في الاستدلال في تفسير القرآن هما: أولاً: أنهم قرروا مدلولات ومعاني باطلة، ثم حملوا القرآن عليها؛ فأخطأوا في الدليل والمدلول؛ لأنهم **بَنَوْا أَفْكَارًا** وعقائد باطلة وفسروا القرآن بها، وأخطأوا؛ لكونهم حملوا القرآن على معنى غير مراد به وهو ما نص عليه المؤلف بقوله: (اعتقدوا معاني حملوا ألفاظ القرآن عليها) يعني: اعتقدوا أفكاراً وأحكاماً باطلة، ثم فسروا ألفاظ القرآن بتلك المعاني والأحكام؛ فهذا هو السبب الأول، والجهة الأولى من جهات الخطأ في الاستدلال في تفسير القرآن.

(وما عِلْمَتْ صَحَّهُ مَا شَهَدَ لَهُ الشَّرْعُ فَصَحِيحٌ)، ومراده بكلمة «صحيح»، يعني: مقبول، وقبوله ليس لذاته، وإنما لكون الشرع قد شهد له، وقد ورد أن النبي ﷺ أقر بعض ما يأتي عن بنى إسرائيل، ومن أمثلته: حديث حمل السموات والأرضين على أصبع^(١).

النوع الثاني: ما خالف الشرع، فما يُقْتَلُ عن بنى إسرائيل مما يخالف الشرع، فإنه **يُعْتَقَدُ كَذِبُهُ**؛ لأن الكتاب والسنّة لا يمكن أن يتضمن الكذب، فإذا كانت الإسرائييليات مخالفة لما في الكتاب، ولما في السنّة الصحيحة، فهذه الإسرائييليات كذب، وباطلة.

النوع الثالث: ما لم يأت دليل بتصديقه ولا بتكذيبه؛ فهذا لا يُصَدِّقُ ولا يُكَذِّبُ، وقد ورد في الحديث: «إِذَا حَدَّثْتُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ»^(٢)؛ لأنّه يحتمل أن يكون صدقاً، فإذا كذبناه كذبنا أمراً صحيحاً، ويحتمل أن يكون كذباً؛ فإذا صدقناه أخذنا بأمر مكذوب.

(١) أخرجه البخاري من حديث ابن مسعود (٤/١٨١٢) كتاب تفسير القرآن: باب (وما قدرنا الله حق قدره) حديث (٤٥٣٣)، ومسلم (٤/٢١٤٧)، كتاب صفات المناقين الحديث (٢٧٨٦).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة (٤/١٦٣٠) كتاب التفسير باب (قولوا آمنا بالله) حديث (٤٢١٥).

شرح مقدمة التفسير

أو فَسَرُوهُ بِمُجَرَّدِ مَا يَسْوَغُ أَنْ يُرِيدُوهُ، مِمَّا لَا يَدْلُ عَلَى الْمُرَاوِدِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ يَحَالِ ؟

وقوله: (أو فسروه بمجرد ما يسوغ أن يريدوه)، يعني بذلك: القسم الثاني، وهم الذين فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ، يعني: ما يجوز أن يريدوه؛ فهم نظروا في لغة العرب؛ فقالوا: يمكن في لغة العرب أن يراد بهذا اللفظ هذا المعنى، وهذا المعنى يوافق مذهبنا وأرائنا، فخالفوا اللغة القرآن من أجل أمر جائز في اللغة؛ فيكون هناك لفظ يستعمل في القرآن كثيراً، ويراد به معنى لا يستعمل في القرآن إلا في ذلك المعنى، لكن هذا اللفظ في لغة العرب يستعمل في هذا المعنى الذي ورد في لغة القرآن، وقد يستعمل أيضاً على جهة الجواز في معنى آخر، فحملوه على ما يجوز في اللغة، وتركوا دلالة لغة القرآن عليه، مع أن كلام الله لا يمكن أن يراد به ذلك المعنى بحال.

ومن أمثلته: أنهم أتوا إلى لفظ «الاستواء»، ففسروه بمعنى:قصد يقولون: «استوى» في لغة العرب يجوز أن يراد بهاقصد؛ فيكون قوله تعالى: ﴿أَرْجَحْتُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] [يعني: قصد إليه، وعمد إليه، وذلك جائز في لغة العرب، ثم يستدللون على جوازه بأشعار وكلام من لغة العرب، وقد يستدللون عليه بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [آل عمران: ٢٩] [يعني: قصد إليها، وعمد إليها، وهو لم يميزوا لغة القرآن، بل لم يميزوا لغة العرب أيضاً؛ لأن لغة العرب تفرق بين «استوى» إذا كان قد تعلق به حرف «على»، و«استوى» إذا تعلق به حرف «إلى»، فإن «استوى» في لغة العرب تطلق على أنواع مختلفة: منها: «استوى» المعددة بـ«إلى»، يقال: «استوى إلى كذا»، يعني: عمد إليه، وقصد إليه.

شرح مقدمة التفسير

وَتَبَعَهُمْ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَفَقَّهِهِ، لِضَعْفِ آثارِ النُّبُوَّةِ، وَالْعَجْزِ، وَالتَّفَرِيظِ، حَتَّىٰ كَانُوا يَرُوُونَ مَا لَا يَعْلَمُونَ صِحَّتِهِ.

و«استوى على كذا» المعدة بـ«على» استعمال آخر، يعني: علا عليه، وارتفاع.

وقد تستعمل «استوى» مع فاعل واحد بدون تعددية بحرف، فتكون بمعنى: النضج والتمام، يقال: استوى النبات، يعني: نضج، وتم.

وقد تستعمل «استوى» بدون أن يتعلق بها حرف، وتكون بفاعلين، يعني: التمثال، يقال: استوى فلان وفلان، يعني: تماثلاً.

فالملصود: أنهم قد يفسرون القرآن بالنظر فيما يجوز لغة، ويتركون دلالة لغة القرآن.

وقوله: (وتبعهم كثير من المتفقهة)، يعني: أن بعض المتفقهة المتسبين إلى الفقه تبعوا هؤلاء المبتدعين، فتركوا التفسير الصحيح للقرآن؛ من أجل هذين السببين النشرين للخطأ في التفسير.

والواقع أن كثيراً من المتفقهة يتربكون التفسير الصحيح، وينهبون إلى التفسير الخاطئ للقرآن، الذي يقول به بعض أهل البدع لعدة أسباب: أولها: ضعف آثار النبوة عندهم، فليس لديهم من الأحاديث والأيات القرآنية ما يميزون به بين الصواب والخطأ؛ فحيثند تبعوا هؤلاء المخطئين في تفسير القرآن؛ لجهلهم بآثار النبوة.

والسبب الثاني: العجز، فقد لا يمكن الإنسان من معرفة الأدلة الدالة على مراد الله بالقرآن، ويكون ذلك سبباً لإقدامه على التفسير الخطأ في القرآن.

والسبب الثالث: التفريط، فيفترط الإنسان في جنب الله بعدم بحثه في الأدلة الشرعية التي توضح له الصواب من الخطأ.

والسبب الآخر من أسباب الاختلاف: الذهول عن الدليل؛ إذ قد يكون الدليل واضحًا جليًّا، لكن يغفل الإنسان عنه، ويذهب عنه، والإنسان قد يغفل عن أحاديث كثيرة، كما قد يغفل عن نصوص قرآنية كثيرة مع كونه يحفظها؛ ولهذا رأينا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في حادثة وفاة النبي ﷺ أخذ السيف، وقال: «من قال: إن محمدًا قد مات، فلعت به و فعلت»، فلما جاء أبو بكر، وقرأ قوله: «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَلَهُمْ مَيِّتُونَ» [الزمر: ٣٠] و قوله: «وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ فَذَلِكَ مِنْ قَبْلِهِ أَرْلَسْلُ أَفَلِيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِّلَ» [آل عمران: ١٤٤] قال عمر: فلما قرأها عقرت وكان عمر يحفظ هذه الآيات، ولكن ذهل عنها^(١).

وقد يكون الاختلاف ناشئًا؛ لعدم سماع الدليل، فحينئذ لم يقل به، وهو عما يخفي الدليل، لكن خفاء الدليل قد يكون متعلقًا بذات الدليل، وقد يكون متعلقًا بدلوله، وقد يكون الاختلاف ناشئًا من الغلط في فهم النص، لأن يكون المفسر لا يعتقد صحة طريق صحيح من طرق الفهم، مثال ذلك: مفهوم المخالفة، هو طريق صحيح من طرق الفهم، فيأتي مجتهد مفسر لا يرى حججية مفهوم المخالفة؛ فيترك الاستدلال بالدليل القرآني بناءً على ذلك. ومثل هذا أيضًا دلالة الإشارة.

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ عن عائشة (٤/٦١٨) في كتاب المغازي بباب مرض النبي ﷺ ووفاته حديث (٤١٨٧). وجاءت القصة أيضًا بالفاظ مختلفة، انظر البخاري (٢/١٣٤١)، وأحمد (٦/٢١٩)، والحاكم (٣/٣١٨) وغيرهم.

وقد يكون الاختلاف: لخفاء الدليل، والذهول عنه، وقد يكون: لعدم سماعه، وقد يكون للغلط في فهم النص،

ولوجود هذه الأسباب الثلاثة؛ كان كثير من المتفقهة يروون أحاديث مكذوبة وضعيفة، ويروون أقوالاً لغيرهم، وينقلونها وهم لا يعلمون صحتها. ومن الأمور المتعلقة بهذا: أن بعض الناس قد ينقل خلافاً في المسألة، فينقل الأقوال الخاطئة، ولا ينقل القول الصحيح فيها؛ فتجده - مثلاً - في مسألة عقلية مثل: مسألة الجبر والقدر، ينقل أقوال القدرة، وينقل أقوال الجبرية، ويجعل الخلاف دائراً بين القولين، ولا يذكر قول أهل السنة.

(وقد يكون الاختلاف لخفاء الدليل) هذا هو السبب الثالث من أسباب الاختلاف في تفسير القرآن، وتقدم أنه قد يكون الاختلاف ناشئًا من اختلاف النقل، وقد يكون ناشئًا من اختلاف الاستدلال، وكذلك قد يكون الاختلاف بين المفسرين من خفاء الدليل؛ فتكون الآية القرآنية يراد بها معنى جاء بيانه في آية قرآنية أخرى، أو جاء بيانه في حديث نبوي، فيخفي هذا الدليل عن المفسر، فيترك القول الصواب، ويقول بظاهر الآية، ويكون غيره قد اطلع على الدليل الآخر، فيقول به.

من أمثلة ذلك قوله سبحانه: «وَأَخْوَتُكُمْ بِرِبِّ الرَّضَعَةِ» [النساء: ٢٣] ظاهر هذا اللفظ أن التحرير يكون برضعة واحدة، فيقول بعض المفسرين: إن التحرير يثبت برضعة واحدة؛ لهذه الآية، ولا يطعن على الحديث الوارد المقييد للرضاعة المُحَرَّمة بخمس رضعات^(١)؛ فيقع الاختلاف بين المفسرين والفقهاء في تفسير هذه الآية: هل المراد بها: من رضعت رضعة واحدة، أو من رضعت خمس رضعات.

(١) سبق في صفحة ٨٤.

وَقَدْ يَكُونُ لِاعْتِقَادٍ مُعَارِضٍ رَاجِحٌ.

وقد يكون الاختلاف ناشئاً من ظن المفسر أن الدليل يدل على مدلول معين، ولا يكون الدليل كذلك، وبهذا يكون قد غلط في فهم النص.

(وقد يكون) يعني: الاختلاف (ناشئاً من اعتقاد وجود دليل آخر معارض لظاهر اللفظ)، فيفسر القرآن بما يُشَكِّن به من الجمع بين هذه المتعارضات، ولا يكون هذا المعارض دليلاً صحيحاً.

التفسير

الْتَّفْسِيرُ: كَشْفُ مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَبَيَانُ الْمُرَادِ مِنْهُ، قِيلَ

ذكر المؤلف هنا فناً من فنون علوم القرآن، وهو فن التفسير، ولا شك أنه من أعظم هذه الفنون.

(التفسير): المراد به: تفسير القرآن، وهو (كشف معاني القرآن)، والكشف يعني: الإظهار والإيضاح^(١)، والمعاني، المراد بها: الدلالات أو المدلولات.

(وبيان المراد منه)، يعني: أن التفسير يدخل فيه توضيح مراد الله من ألفاظ القرآن.

والتفسير مشتق اشتقاقة أكبر من السفر والفسر لأن السفر؛ يكون بالظهور والوضوح، فإذا سافر الإنسان لا يقال له: «مسافر»، إلا إذا ظهر من البلد فالسفر والفسر متقاريان^(٢).

(قيل): هذا قول من بعض أهل التفسير في تقسيم التفسير؛ إذ قسموه إلى قسمين:

(١) انظر لسان العرب (٣٠٠/٩)، القاموس المحيط (٨٤٩).

(٢) جاء في لسان العرب (٥٥/٥): الفَسْرُ: البَيَانُ، وَفَسَرَ أَبَاهُهُ، وَفِي (٤/٣٦٨): سُمِيَ السَّفَرُ فَرَا لَأَنَّهُ يَسْفَرُ عَنْ وُجُوهِ السَّافِرِينَ وَأَخْلَاقِهِمْ فَيُظَهِّرُ مَا كَانَ خَافِيًّا مِنْهُ.

شرح مقدمة التفسير

بعضه يكُونُ من قَبْلِ الْأَلْفَاظِ الْوَجِيْزَةِ، وَكَثُرَتْ مَعَانِيهَا، وَبَعْضُهُ مِنْ قَبْلِ تَرْجِيحِ بَعْضِ الْاحْتِمَالَاتِ عَلَى بَعْضٍ؛ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ التَّفْسِيرَ مِنْ فُرُوضِ الْكَفَائِيَّاتِ.

(بعضه) يعني: بعض التفسير (يكون من قَبْلِ بَسْطِ الْأَلْفَاظِ الْوَجِيْزَةِ) كلمة (بسط) ساقطة من النسخ، و (الوجيز) المختصرة، أي: بَسْطِ الْأَلْفَاظِ الْوَجِيْزَةِ وَيُوَسِّعُ فِي دَلَالِهَا؛ فَيَسِّرُ الْفَوْضَى الْوَاحِدَ بِالْأَلْفَاظِ الْوَاجِيْزَةِ.

(وكشف معانيها)، هذا هو القسم الأول من قسم التفسير: أن يأتي لفظ وجيز، غير معلوم المعنى، فنوضح المراد به، ونبين المعنى الذي قصد به.

والقسم الثاني يكون بـ (ترجيح بعض الاحتمالات على بعض) فيكون هناك أقوال متعددة للمفسرين متعارضة، فنرجح بعضها على البعض الآخر.

فيهذان هما قسمان التفسير اللذان عناهما المؤلف هنا، ثم ذكر المؤلف بعد ذلك حكم تفسير القرآن فقال: (وأجمعوا) والإجماع كما تقدم دليل شرعي (على أن التفسير)، يعني: على أن علم تفسير القرآن (من فرض الكفائيات)، والمراد بفرض الكفائية: ما طلبه الله طلباً جازماً من جموع الأمة، لا من آحادها بحيث يسقط الطلب بفعل البعض، فإذا تركه الجميع استحقوا الإثم.

ومن أمثلة فرض الكفائيات صلاة الجنائز، وتغسيل الميت؛ فهذه يطالب بها المجموع، فإذا فعلها البعض، سقط الإثم عن الباقين، وإذا تركها الجميع، أثموا جميعاً.

والملاحظ في فرض الكفائيات: أنه يُراد بها مصلحة معينة، وهذه المصلحة تتحقق من البعض، فتفسير القرآن تتحقق به مصلحة، وهي معرفة مراد الله بكلامه، وهذه المصلحة تتحقق بفعل البعض لها.

وَهُوَ أَجَلُ الْعُلُومِ الشَّرِيعَةِ، وَأَشَرَّفُ صَنَاعَةٍ يَتَعَاطَاهَا إِلَيْسَانٌ؛ وَالْمَعْتَنِي بِغَرَبِيَّهُ، لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحُرُوفِ،

(وهو أَجَلُ الْعُلُومِ الشَّرِيعَةِ)، يعني: أن التفسير أعلى العلوم الشرعية؛ وذلك لأن التفسير متعلق بكلام الله، فموضوع التفسير هو القرآن، ولا شك أن القرآن أفضل الكلام، ثم إن هذا العلم تظهر قيمة وفائدة من خلال النفع العظيم الذي يحصل لنا منه؛ فإن القرآن فيه سعادتنا في الدنيا والآخرة، وحيثند لا بد من تفسير هذا القرآن؛ من أجل أن نتمكن من العمل به، لتحصل به سعادتنا في الدنيا والآخرة.

وما يدل على مكانة هذا العلم - أيضاً - شدة الحاجة إليه، فنحن محتاجون إليه حاجة شديدة، بل نحن مضطرون إليه؛ وذلك لأن الدنيا والآخرة لا تصلح أحوالهما إلا بالعمل بهذا الكتاب، والعمل به لا يكون إلا بمعرفة معانيه.

(وأشَرَّفَ صَنَاعَةً)، يعني: أن تفسير القرآن أشرف صناعة (يَتَعَاطَاهَا)، يعني: يعملاها الإنسان.

(وَالْمَعْتَنِي بِغَرَبِيَّهُ) بـأَدَأَ المؤلف بذكر ما يجب على المفسر أن يعرفه، (وَالْمَعْتَنِي بِغَرَبِيَّهُ) يُراد به: مفسر القرآن.

(لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ أَمْوَارِ)، يعني: يجب عليه معرفة أمور: (الأمر الأول: معرفة الحروف)، وليس المراد به: الحرف المجرد، وإنما المراد به ما ليس اسمًا، ولا فعلًا، فمن المعروف أن الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأسماء، والأفعال، والحوافر:

فالفعل: ما استقل بمعنى، ودل على حدث مقترب بزمان.

والاسم: ما دل على ذات غير مقترب بزمان.

والحرف: ما لا يستقل بنفسه في المعنى؛ فلا بد أن يكون معه اسم أو فعل.

وأكثُرُ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهَا النَّحَاءُ؛ وَالْأَسْمَاءُ، وَالْأَفْعَالُ؛ وَأكثُرُ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهَا الْلُّغَوْيُونَ؛ وَمِنْهُ: مَعْرِفَةُ مَا وُضِعَ لَهُ الضَّمِيرُ، وَمَا يَعُودُ عَلَيْهِ؛

وهذه الحروف يقول المؤلف: (أكثُرُ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهَا النَّحَاءُ)، فهم قد تكلموا في هذه الحروف بالمعنى المتقدم، لا في الحروف التي هي جزء الكلمة مثل: حرف الألف، وحرف الباء فهذا ليس مراداً، وإنما المراد الكلمة المستقلة بنفسها، لكن ليس لها معنى مستقل، مثل: (إلى، عن، في، حتى) وإن كانت من حروف متعددة.

وقد أَلْفَ النَّحَاءُ مُؤْلِفَاتٍ فِي الْحُرُوفِ، وَفِي مَعَانِيهَا وَدَلَالَاتِهَا، وَمِنْ أَشْهَرِ مَنْ أَلْفَ فِيَابن هشام فِي كِتَابِهِ «مَعْنَى الْلَّيْبِ»، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهَا عُلَمَاءُ أَصْوَلِ الْفَقَهِ - أَيْضًا - وَبَيَّنُوا مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَذَكَرُوا مَا يَنْوِي مِنْهَا عَنْ غَيْرِهِ، وَمَا لَا يَنْوِي.

الامر الثاني مما يشترط على المفسر أن يعرفه: معاني الأسماء والأفعال، فما هو المراد بهذا الاسم؟ وما هو المقصود بهذا الفعل؟ وهى أمور يرجعُ فيها إلى أهل اللغة، وأهل اللغة يراد بهم: العرب الفصحاء، أو من نقل كلام العرب الفصحاء من المؤلفين في المعاجم اللغوية.

(وَمِنْهُ)، يعني: من الشروط التي لابد على المفسر معرفتها: معرفة (ما وُضِعَ لَهُ الضَّمِيرُ وَمَا يَعُودُ عَلَيْهِ)؛ فـيعرف الضمير: هل وُضِعَ لِلمُفْرَدِ، أَوْ لِلْجَمْعِ الْمَذْكُورِ أَوِ الْمَؤْنَثِ، لِلْحَاضِرِ الْمَخَاطِبِ أَوِ الْغَائِبِ، وَيَعْرُفُ عُودَ الضَّمِيرِ إِلَى مَنْ يَعُودُ.

والأصل في الضمائر أن تعود إلى أقرب ذكر ما لم يدل السياق على غير ذلك، وقد يكون الضمير عائداً على اسم ظاهر سابق للضمير؛ كما في قوله

وَالْتَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيَثُ، وَالتَّعْرِيْفُ، وَالتَّنْكِيرُ،

تعالى: ﴿وَإِذَا أَبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ١٢٤] الهاء تعود على ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ المذكور.

وقد يكون الضمير عائداً على اسم متضمن في السياق وإن لم يكن موجوداً؛ كما في قوله: ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهِيرَهَا مِنْ ذَائِبَةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]؛ ﴿ظَهِيرَهَا﴾ يعني: ظهر الأرض، ولم يوجد ذكرٌ سابق للأرض، وإنما يفهم ذلك بدلالة السياق.

بل قد يكون الضمير عائداً على اسم سيدرك بعده؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ فالباء في ﴿نَفْسِهِ﴾ تعود على ﴿مُوسَى﴾ المذكور متأخراً.

والنظر في الضمائر وعَوْدُهَا ما يخدم المفسر كثيراً، فمن أعظم أسباب الخطأ في التفسير عدم معرفة ما يعود إليه الضمير.

وكذلك على المفسر أن يعرف (الذكير والتأنيث)، ويفرق بينهما، وهل هذه الأسماء مذكورة أو مؤنثة.

كذلك يعرف (التعريف والتنكير)، فيعرف ما هي وسائل التعريف؟ ويعرف أنواع المعرف: كالضمائر، وما فيه «أَلْ»، والمضاف إلى معرفة؛ وذلك لأنَّه يترتب على ذلك معرفة معنى الكلام، ويختلف المعنى بسبب كونه معرفاً أو منكراً؛ ففرق بين النكرة في سياق النفي التي تفيد العموم، وبين المعرفة في سياق النفي التي لا تفيده؛ وهكذا.

شرح مقدمة التفسير

وَالْخَطَابُ بِالاسْمِ، وَالْفَعْلِ. وَأَوْلَى مَا يُرْجَعُ فِي غَرِيبِهِ، إِلَى: تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِ، وَدَوَّاِينِ الْعَرَبِ؛

(والخطاب بالاسم والفعل)، يعني: أن المفسر عليه أن يعرف نوع الخطاب، وهل هو اسم أو فعل؟ فإن الكلمة مختلف مدلولها باختلاف كونها اسمًا أو فعلًا؟.

(أولى ما يرجع في غريبه)، يعني: أحسن وأفضل المراجع التي نرجع إليها في معرفة معانٍ غريب القرآن (تفسير ابن عباس وغيره)، يعني: من الصحابة، وكان الأولى بالمؤلف أن يذكر أن أولى ما يرجع إليه في الغريب: إلى القرآن نفسه في مواطن أخرى، وإلى السنة، والطريق الثالث: تفسير الصحابة؛ على ما تقدم سابقاً في طرق التفسير في فصل تقدم.

وكذلك يرجع إلى (دواوين العرب)؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب، فإذا أردنا أن نعرف معانٍ فعليها بالرجوع إلى لغة العرب؛ قال تعالى: هُوَ الَّذِي جَعَلَنَا عَرَبِيًّا (الزخرف: ٣٢) وقال: (بِلِسَانٍ عَرَبِيًّا مُّبِينٍ) (الشعراء: ١٩٥).

فإذا قال قائل بأن القرآن فيه ألفاظ غير عربية؛ لا يرجع إلى معاجم تلك اللغات التي وُجِدَ في القرآن ألفاظ منها، مثل لفظة: ناشئة، بستان، مشكاة؟ فيقال: هذه الكلمات دخلت في لغة العرب، واستعملتها العرب؛ فأصبحت جزءاً من لغتهم، وحيثند إذا رجعنا إلى دواوين العرب عرفنا معانٍ لهذه الألفاظ.

على أنه يمكن أن تستعمل هذه الألفاظ في تلك اللغات بمعنى أخص مما يستعمله العرب، أو أشمل، أو يغاير ما يستعمله العرب؛ فحيثند يكون المعول عليه هو الرجوع إلى استعمال العرب لهذه الكلمة؛ لنعرف ما هو مرادهم بها، ولا نلتفت إلى معنى الكلمة في تلك اللغات التي نقلت منها، وإنما نلتفت إلى معناها في لغة العرب.

شرح مقدمة التفسير

وَيَتَحَثُّ عَنْ كَوْنِ الْآيَةِ مُكَمَّلَةً لِمَا قَبْلَهَا، أَوْ مُسْتَقْلَةً، وَمَا وَجَهَ مُنَاسِبَتَهَا لِمَا قَبْلَهَا، وَكَذَا السُّورُ.
وَعَنِ الْقِرَاءَةِ، الْمُتَوَاتِرَةِ، الْمُشْهُورَةِ،

وكذلك على المفسر أن يقارن بين الآية التي يفسرها، وبين ما قبلها من الآيات، وما بعدها، وهل هي مكملة لما قبلها، أو لها معنى مستقل، فلو جاء إنسان: وفسر قوله: (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّيْنَ) (الماعون: ٥) وسكت، لكان هذا تفسيراً خطأ، إذ لا بد أن ينظر إلى ما يقارن الآية، وهو قوله تعالى: (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّيْنَ) (الذِّينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُوْنَ) (الماعون: ٥-٦).

وكذلك ينظر في وجه المناسبة بين هذه الآية التي يفسرها، وبين ما قبلها، وما بعدها: ما هو وجه الارتباط بينها، وما هي العلاقة التي تربط الآية بما قبلها وما بعدها؟ فهل هي مخصصة لها؟ أو تشاركها في الحكم؟ وحيثند يُعرَفُ ما هو مقصد الكلام؟ فإننا نجد مثلاً القصص القرآني في سورة الأنبياء قد أوردَ من أجل بيان أن الله يجيب دعاء الداعين من أوليائه المؤمنين، فذكر قصصاً كثيرة في هذه السورة تدل على استجابة الدعاء؛ فحيثند ظهر لنا وجه المناسبة بين هذه القصص في سورة الأنبياء.

وكذلك يلاحظ الإنسان السور، ووجه الترابط والمناسبة بينها؛ لذلك نجد المناسبة ظاهرة بين السور المتقاربة والمترابطة.

وقوله: (وعن القراءة)، يعني: أنه على المفسر - أيضاً - أن يلاحظ القراءات؛ لأن خير ما فسر به القرآن أن يُفسَر ببعضه ببعض؛ فقد يأتي في قراءة ما يفسر القراءة الأخرى، سواء كانت تلك القراءة الثانية متواترة مشهورة، أو كانت قراءة أحادية، أو قراءة شاذة، فإن القراءة الشاذة تُفسَرُ بها القراءة المشهورة.

وَالْأَحَادِيَّ؛ وَكَذَا: الشَّادَّةُ، فَإِنَّهَا تُفَسِّرُ الْمُشْهُورَةَ، وَتُبَيِّنُ مَعَانِيهَا، وَإِنَّ كَانَ لَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّادَّةِ إِجْمَاعًا.

وقوله: (تبين معانيها) يعني: أن القراءة الشاذة تبين معاني القراءة المشهورة، ومن أمثلة ذلك قوله سبحانه: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نَسَابِهِمْ تَرِئُنَ أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُ وَفَإِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦] يعني: إذا أقسم الزوج ألا يقرب زوجته، أجل أربعة أشهر، ﴿فَإِنْ فَاءُ﴾ يعني: فإن رجعوا عن هذه اليمين، وكفروا كفارة اليمين، ﴿فَإِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ويبقى النكاح على ما كان، هذا هو مدلول الآية، وقد ورد في بعض القراءات «فإن فاولوا فيهن»؛ فدل ذلك على أن الرجعة تكون في الأربعة أشهر، ولا تكون بعدها، وهنا تحتاج إلى البحث عن صحة إسناد هذه القراءة الشاذة، وقد تقدم أن القراءة الشاذة يُحتاجُ بها في الحكم والعمل، ولا تكون قرآنًا.

ومن أمثلته - أبصرا - في كفارة اليمين ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، حيث ورد في بعض القراءات: ﴿صَيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَبَعَاتٍ﴾، ومن ثم اختلف: هل يشترط التتابع ويفسر القرآن بالتتابع، أو لا يشترط؛ فيبحث في صحة إسناد هذه القراءة لترجيح أحد الأمرين، مع الوضع في الحسبان: أن القراءة الشاذة ليست قرآنًا، ولا يصح أن يُقرأ بها، ولا أن تدخل في القرآن.

التلاوة

تُسْتَحْبِطُ تِلَاءُ الْقُرْآنِ، عَلَى أَكْمَلِ الْأَحْوَالِ،

ذكر المؤلف هنا مبحث التلاوة، والمزاد بالتلاء القراءة، فقال: (تستحب)، والمستحب: هو ما يثاب العبد عليه عند فعله، ولا يُعاقب على تركه (تلاء القرآن)، يعني: من غير الواجبات، فمن المعلوم أن القراءة في الصلاة واجبة، فهذه ليست مراده هنا.

وتحجب تلاوة القرآن؛ وذلك لورود النصوص الشرعية المتراكمة في بيان الأجر العظيم على قراءة القرآن؛ كما قال النبي ﷺ: «أَفْرَءُو الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ»^(١)، وقال ﷺ: «مِنْ قَرْأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ وَالْحَسَنَةُ يُعْشَرُ أَمْثَالَهَا، لَا أَقُولُ: أَلِفٌ لَأَمْ مِيمٌ، حَرْفٌ، وَلِكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَأَمْ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ»^(٢)، والنصوص في ذلك متباينة ومتراكمة.

وقوله هنا: (على أكمل الأحوال)؛ وذلك لأن كلام الله - سبحانه وتعالى - كلام فاضل؛ فهو خير الكلام، وأحسنه؛ وحيثند يستحب لنا أن نكمل أحوالنا عند قراءة القرآن؛ تقديرًا لهذا الكتاب، وتعظيمًا لكلام الله سبحانه وتعالى.

ومن الأحوال التي يستحب إكمالها عند قراءة القرآن: التطهير، ومراعاة سنن التلاوة، وآدابها، ومراعاة أفضل الأوقات، وهي الأوقات التي لا يكون فيها اشتغال للبال والذهن كقراءة الليل، وقراءة الفجر.

(١) أخرجه مسلم من حديث أبي أمامة الباهلي (١/٥٥٣) كتاب صلاة المسافرين الحديث (٤٠٨).

(٢) أخرجه الترمذى من حديث ابن مسعود (٥/١٧٥) كتاب فضائل القرآن باب ما جاء فيمن قرأ حرفا من القرآن، حديث (٢٩١٠)، حديث (٢/٥٢١)، والدارمى (٢/٣٣٠٨).

وجمهور أهل العلم على استحباب الطهارة عند قراءة القرآن، وأما بالنسبة للجنب: فالجماهير على تحريم قراءة الجنب للقرآن^(١)، وقد ورد في مسند أبي يعلى بسنده جيد: «فَإِنَّمَا الْجَنْبَ فَلَأَ، وَلَا آتَةً»^(٢).

وكذلك عند الجماهير: أن الحائض لا تقرأ القرآن؛ قياساً على الجنب، ولما ورد في حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقرأ القرآن في حجرها وهي حائض^(٣)؛ فيؤخذ من هذا الدليل بطريق دالة الإشارة: أن الحائض لا تقرأ القرآن، لأنها يَسْتَأْتِيَتْ أعلى أحوال الحائض بالنسبة للقرآن، وهو أن يُقْرَأُ القرآن في حجرها.

وقد قال طائفة من الكافر من قراءة القرآن إلهاقاً له بالجنب والحاirst. وقال طائفة بأن الحائض تقرأ إذا خشيت نسيانه، لكن اليوم مع توفر وسائل إبعاد النسيان: كوجود المسجلات التي تسمع منها القرآن؛ فيبقى القرآن محفوظاً لها بمجرد السمع - يكون خوف النسيان حيثذا بعيداً.

أما بالنسبة للكافر، فقد قال طائفة بأنه يُمْنَعُ من قراءة القرآن؛ قياساً على الجنب والحاirst - كما مر - وقال طائفة بجواز قراءته، ولا يمنع منه؛ فإن

(١) الحديث على: "أن النبي ﷺ كان يعلمهم القرآن وكان لا يمحجه عن القرآن إلا الجناية" أخرجه الترمذى (١٤٦)، حديث (٢٧٣)، حديث (١٤٦) وقال: حسن صحيح، والنمساني (١٤٤)، حديث (٢٦٥).

(٢) أخرجه أحمد (١١٠)، حديث (٨٧٢)، وأبو يعلى (٣٠٠)، الحديث (٣٦٥) وجاء في مصنف ابن أبي شيبة (٩٧)، الحديث (١٠٨٦) بلفظ: "ولا حرف"، كلهم عن علي موقعاً.

(٣) أخرجه البخاري من حديث عائشة (١١٤)، كتاب الحيض باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض، حديث (٢٩٣)، ومسلم (٢٤٦) في كتاب الحيض حديث (٣٠١).

والإكثار منها، وهو أفضَلُ مِنْ سَائِرِ الذِّكْرِ،

النبي ﷺ قد أرسل إلى ملوك زمانه آيات قرآنية، وكان الكفار في ذلك العهد يتناقلون آيات من القرآن، ولم يعرف عن أحد من الصحابة: أنه نهاهم، ويؤخذ من هذا مسألة إلحاد بعض النصارى أبناءهم بمدارس المسلمين؛ فإن بعض النصارى لما رأى ما عليه مدارس أهل الإسلام من سُمْنَتْ، وما تؤدي إليه من أخلاق فاضلة، ومحافظة على مكارم الأخلاق - أدخل أبناؤه في مدارس المسلمين، فمثل هذه المدارس يُدَرِّسُ فيها القرآن؛ وهذا منسوب إلى النصرانية، فهل يُمْكِنُ من قراءة القرآن، ومن تَعْلَمُوهُ؟ يُبَنِّي ذلك على المسألة السابقة؛ والأظهر جوازه.

وقوله: (والإكثار منها)، يعني: أنه يستحب الإكثار من قراءة القرآن، وقد ورد في الحديث: أن الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة^(١).

(وهو أفضَلُ مِنْ سَائِرِ الذِّكْرِ)، يعني: أن قراءة القرآن أفضَلُ من بقية أنواع الذكر، فقراءة القرآن نوع من أنواع الذكر، لكنها أفضَلُ الذكر؛ كما في الترمذى: «فَضْلُّ كَلَامِ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ»^(٢)، وبعض أنواع القرآن أفضَلُ من بعض، فسورة الفاتحة^(٣)، وأية الكرسي لهما فضيلة ومنزية^(٤).

(١) أخرجه مسلم من حديث عائشة (٥٤٩)، كتاب صلاة المسافرين حديث (٧٩٨). وأخرجه البخاري (٤)، كتاب التفسير باب تفسير سورة عبس، حديث (٤٦٥) لكن بلفظ: "وهو حافظ له".

(٢) أخرجه الترمذى عن أبي سعيد (١٨٤)، كتاب فضائل القرآن، حديث (٢٩٢٦) وقال: حسن غريب، والدارمى (٥٣٣)، حديث (٣٥٦).

(٣) أخرجه البخاري من حديث أبي سعيد ابن المعلى (٤)، كتاب التفسير باب ما جاء في فاتحة الكتاب، حديث (٤٢٠)، ومسلم (٥٥٤)، كتاب صلاة المسافرين الحديث (٨٠٦).

(٤) أخرجه مسلم من حديث أبي بن كعب (٥٥٦)، كتاب صلاة المسافرين الحديث (٨١٠).

وَيَنْبَغِي إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا، وَتَرْتِيبُهَا، وَتَلْطِيفُ النُّطُقِ بِهَا مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ، وَلَا تَكْلُفًا؛ وَيُسَنْ تَحْسِينُ الصَّوْتِ،

(وي ينبغي)، يعني: ويستحب، ويُسَنْ (إعطاء الحروف حقها) بإخراج الحرف من مخرجته، وإعطائه حقه من التفحيم والترقيق، والاستعلاء، ونحو ذلك.

(وترتبها) يعني: ينبغي ترتيب الحروف حالة النطق بها يجعل الحرف خارجاً من المرتبة التي يستحق الخروج منها، ففرق بين حروف اللسان، وحروف الحلق.

(وتلطيف النطق بها)، يعني: أنه يستحب أن يكون النطق بهذه الحروف لطيفاً رقيعاً (من غير إسراف)؛ فإنه إذا أسرف الإنسان في الحرف جعل الحرف الواحد قائماً مقاماً حرفين؛ (ولا تنسف) في إخراج الحرف (ولا تكلف) في إخراج الحرف -أيضاً- فإن المرء إذا تكلف في إخراج الحرف **نَفَلَهُ وَشَدَّدَهُ**؛ فيكون القاريء زائداً لشدة ليست موجودة في القرآن.

(ويُسَنْ تحسين الصوت بالقرآن)؛ حديث: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأصْوَاتِكُمْ»^(١)، «وَمَا أَذْنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذْنَ لِنَبِيٍّ حَسَنَ الرَّئِمُ بِالْقُرْآنِ»^(٢)، قوله: «ما أذن»: يعني:

(١) أخرجه أبو داود من حديث البراء بن عازب (٧٤/٢) باب استحباب الترتيل بالقراءة، حديث (١٤٦٨)، والنمساني (١٧٩/٢) باب تزيين القرآن بالصوت، وأحمد (٢٨٣/٤)، حديث (١٨٥١٧).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة (١٩١٨/٤) كتاب فضائل القرآن، باب من لم يتفن بالقرآن، حديث (٤٧٣٥)، ومسلم (٥٤٥/١) كتاب صلاة المسافرين الحديث (٧٩٢).

وَالتَّرْتِيلُ: أَفْضَلُ مِنَ السُّرْعَةِ، مَعَ تَبْيَانِ الْحُرُوفِ، وَأَشَدُ تَأثِيرًا فِي الْقَلْبِ،

ثم ذكر المؤلف بعد ذلك المقارنة بين ترتيل القرآن وبين السرعة، فأيهما أفضل؟ فإننا بالسرعة نقرأ حروفاً أكثر، وبالترتيل نتمكن من فهم القرآن وتدبره.

فقال المؤلف: (الترتيل أفضل من السرعة مع تبیین الحروف)، أما إذا كان هناك سرعة بدون تبیین للحروف، فهذه مخالفة للشريعة؛ فتدور بين الكراهة والتحريم؛ فالترتيل أفضل.

(و) كذلك الترتيل (أشد تأثيراً في القلب)؛ لأنّه يحصل به التفكير والتدبّر للقرآن، لكن بعض الناس إذا رأى لم يتمكّن من القراءة؛ لكونه قد حفظ القراءة بطريقة **الحَلْنَرِ**، ومن المعلوم أن قراءة القرآن على ثلاثة أنواع: قراءة التحقيق بإعطاء الحروف حقها من الخارج، وكذلك بكميل مُدُود القرآن.

وقراءة الحذر: المراد به: الإسراع بالحروف، بحيث لا يخفى معه حرف، أو لا يسقط معه حرف.

وهناك قراءة متوسطة بين هاتين القراءتين.

وقد ورد أن الله -عز وجل- أمر نبيه ﷺ بترتيل القرآن: «وَرَأَى الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا» [المزمول: ٤] وهذا كان دأب النبي ﷺ والسلف من بعده.

قال الشیخ في : "زَيْنُوا الْقُرْآنَ بِأصْوَاتِكُمْ هُوَ التَّحْسِينُ، وَالترْنُمُ بِخُشُوعٍ، وَحُضُورِ قَلْبِهِ، لَا صَرْفُ الْهِمَةِ إِلَى مَا حُجِّبَ بِهِ أَكْثَرُ النَّاسِ، مِنَ الْوُسُوْسَةِ فِي خُرُوجِ الْحُرُوفِ، وَتَرْقِيقِهَا، وَتَفْخِيمِهَا، وَإِمَالَتِهَا،

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير قول النبي ﷺ: «زَيْنُوا الْقُرْآنَ بِأصْوَاتِكُمْ»: إن تزيين القرآن بالصوت (هو تحسين الصوت والترنم بخشوع وحضور قلب)، وليس المراد بهذا الحديث: «زَيْنُوا الْقُرْآنَ بِأصْوَاتِكُمْ»؛ صرف الهمة إلى أمور غير مشروعة تكون سبباً في حجب الناس عن التفكير في معاني القرآن، وهو ما نبه عليه المؤلف بقوله:

(لا صرف الهمة إلى ما حجب به أكثر الناس عن تدبر القرآن وتفهمه من الوسوسة في خروج الحروف) من مواضعها وظهورها، وتميزها؛ فيفكر في طريقة إخراج الحرف، ولا يفكر في معنى ما يقرؤه، ويفكر في الترقيق والتفحيم والإملاء، ولا يفكر في المعاني.

والترقيق ضد التفحيم، ويراد به إغلاق الفم قليلاً بالحرف، بخلاف التفحيم، فهو فتح الفم بالحرف، وتحريك وسط الكلمة، وأما الإملاء فهي أن يجعل الفتحة قريبة من الكسرة، وأن يجعل الألف قريباً من الياء؛ فيقول في **﴿موسى﴾**:

﴿موسي﴾، هذا هو المراد بالإملاء.

وَالترْنُمُ: يُخْشُعُ، وَحُضُورِ قَلْبِهِ، وَتَفَكُّرِ، وَتَفَهُّمِ يُنْفَذُ الْلَّفْظُ إِلَى الْأَسْمَاعِ، وَالْمَعَانِي إِلَى الْقُلُوبِ،
ما استمع الله لشيء^(١).

وفي الحديث: «لَيْسَ مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ»^(٢)، (والترنم): يعني: أنه يستحب كذلك الترم بقراءة القرآن؛ فلا يقرأ القرآن بمثل ما يتكلم به الناس في عادة كلامهم، وإنما يقرأ بترنم.

وكذلك يكون (بخشوع) فتخشع جوارحه عن الحركة، وتخشع قلبه عن التفكير؛ فإن ذلك أدعى إلى معرفة معاني القرآن، والتدبّر فيه.

بـ(حضور قلب وتفكير وتفهم)؛ فقد وردت النصوص في الأمر بالتدبّر حيث قال تعالى: «أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ»^(٣) [حمد: ٢٤]، وقال تعالى: «كَيْفَ يُنَزَّلُنَا إِلَيْكَ مُبِّرَكُ لَيْدَبُرُوا إِلَيْنِي»^(٤) [اص: ٢٩]؛ لذلك كان النبي ﷺ يقرأ قراءة مُترَسلة إذا مر بآية رحمة سأل، وإذا مر بآية عذاب شَوَّذَ؛ كما في حديث حذيفة^(٥)، ولما قرأ ابن مسعود على النبي ﷺ سورة النساء، بكى ﷺ، وذرفت عيناه^(٦)؛ فإن القراءة إذا كانت بتحسين للصوت، وترنم بخشوع وحضور قلب؛ تجعل ألفاظ القرآن تنفذ إلى الأسماع، وحيثند تنفذ المعاني إلى القلوب.

(١) كما فسره بذلك ابن حبان (٣٠/٣) للحديث (٧٥٢). وـ«اذن» في اللغة يعني الاستماع. انظر: مختار الصحاح (٥/١)، لسان العرب (١٥/١٣٦).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة (٦/٢٧٣٧) كتاب التوحيد، باب قوله تعالى (واسروا قولكم أو اجهروا به)، حديث (٨٩/٧٠). وجاء أيضاً من حديث سعد بن أبي وقاص كما عند أحمد (١/١٧٢)، حديث (٦٤٧٦) وأبي داود (٢/٧٤)، حديث (١٤٦٩).

(٣) أخرجه مسلم (١/٥٣٦) كتاب صلاة المسافرين الحديث (٧٧٢).

(٤) أخرجه البخاري (٤/١٦٧٣) كتاب التفسير، باب (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد)، حديث (٤٣٠٦)، ومسلم (١/٥٥١) كتاب صلاة المسافرين الحديث (٨٠٠).

شرح مقدمة التفسير

والنُّطْقِ بِالْمَدِ الطَّوِيلِ، وَالْقَصِيرِ، وَالْمُتَوَسِّطِ وَشَغْلِهِ بِالْوَضْلِ،
وَالْفَصْلِ، وَالْإِضْجَاعِ، وَالْإِرْجَاعِ، وَالتَّطْرِيبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا هُوَ
مُفْضِيٌّ إِلَى : تَغْيِيرِ كِتَابِ اللَّهِ؛ وَالتَّلَاغُبِيَّةِ، حَائِلٌ

شرح مقدمة التفسير

لِلْقُلُوبِ قَاطِعٌ لَهَا عَنْ فَهْمِ مُرَادِ الرَّبِّ مِنْ كَلَامِهِ؛ وَمَنْ تَأْمَلَ هَذِيَّ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِقْرَارَهُ أَهْلَ كُلِّ لِسَانٍ عَلَى قِرَاءَتِهِمْ، تَبَيَّنَ لَهُ : أَنَّ
الشَّتَّطُ يَلْوَسُوْسَةً فِي إِخْرَاجِ الْحُرُوفِ لَيْسَ مِنْ سُنْتِهِ.
وَقَالَ : يُكْرَهُ التَّلْحِينُ الَّذِي يُشَبِّهُ الْغِنَاءَ،

الناس في معاني القرآن، وحالات القلوب عن فهم معاني القرآن؛ ومن ثم لا
فهم مراد الله - سبحانه وتعالى - من كلامه، فحينئذ نعلم من هذا أن تحسين
الصوت مطلوب، ولكن التكليف في ذلك بما يجعل المرأة يستغل عن فهم القرآن
أمر غير مشروع.

ثم قال المؤلف نقاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية - أيضاً : (ومن تأمل
هدي رسول الله ﷺ) يعني : عند قراءته للقرآن ، (وإقراره أهل كل لسان على
قراءتهم) ، فأقر قبائل العرب على قراءتهم للقرآن مع اختلافهم ، وتبين طريقة
إخراجهم للحروف ، فإذا تأمل الإنسان ذلك تبين له أن التشدد والتنطع
والوساوس في إخراج الحروف ليس من هدي النبي ﷺ.

قال المؤلف : (وقال) يعني : شيخ الإسلام ابن تيمية.

(يُكْرَهُ التَّلْحِينُ الَّذِي يُشَبِّهُ الْغِنَاءَ) ، وقد ورد ذلك عن جماعة من السلف من
أهل القرون المتقدمة.

والمراد بالتلحين هنا : القراءة التي تتضمن مد حرف مقصور ، أو قصر المدود ،
أو التلحين الذي يتضمن تسكين حرف متحرك ، أو العكس ؛ فإن بعض الناس
يفعل ذلك ؛ ليوافق نغمات الأغاني المطربة ؛ فإذا حصل مع هذا التلحين تغيير
لنظم القرآن ، كان حراماً ؛ أو حصل منه قلب الحركات إلى حروف ، أو قلب
الحروف إلى حركات ، فإنه يكون حراماً.

ثم قال المؤلف : (والنُّطْقِ بِالْمَدِ الطَّوِيلِ، وَالْقَصِيرِ، وَالْمُتَوَسِّطِ وَشَغْلِهِ بِالْوَضْلِ،
الناس يصرف همته في هذه الأمور، ولا يفكر في معاني القرآن، وكذلك
يشتغل بالوصل، هل هذا الموطن موطن وصل، أو موطن وقوف
وفصل ، ولا يشتغل في التفكُّر في معاني القرآن ، والأصل الذي نزل له
القرآن التفكُّر في معانيه ، والعمل بها ، وأما أن نلاحظ طريقة النطق
بالقرآن ، ونغفل عن تدبر المعاني ؛ فهذا ليس بمستحسن ، وإذا تعارض النظر
في المعاني والتفكُّر فيها عن طريقة إخراج الحرف ، قُدِّمَ التفكُّر في المعنى وإن
كان الجمع بين الأمرين هو المستحسن فيعطي خارج الحروف حقها ويتذكر
في معانيها.

وقوله : (الإضجاع) ، يعني : لا نصرف الهمة إلى الإضجاع بحيث نغفل عن
التدبر والمعاني ، والإضجاع قريب من الإملالة.

(والإرجاع) يعني : ترديد الآية مرات عديدة بقراءات مختلفة ، أو بالطرائق
والبيئات المتنوعة ، ثم نغفل عن المعنى.

كذلك لا نصرف الهمة إلى (التطريب) وهو : التمديد ونحوه ؛ فإن التطريب قد
يؤدي إلى تغيير كتاب الله ؛ فتشيع الكسرة ؛ فتجعل حرفًا جديداً حرف الياء ،
ويفحى اللفظ بحيث يكون قريراً من الشدة ؛ فيكون فيه إضافة شدة ليست في
كتاب الله ، وهذه الأمور تؤدي إلى التلاعُب في كتاب الله ، وجعله ملعةً يتلاعُب
الناس فيها ، وحيثند إذا وجدت هذه الأمور ، واشتغل بها تكون سبباً لعدم تفكُّر

أسبوع، ولا تزد على ذلك^(١)، وجاء في بعض الروايات: «اقرأه في ثلاثة»^(٢).
وأشتري بعض العلماء من ذلك ما لو كان هناك مكان فاضل: كمكة، أو
زمان فاضل: رمضان؛ فإنه لا مانع من ختم القرآن في أقل من ذلك.
ولا يجاوز الإنسان بختمه للقرآن للشهر؛ فأقل ما يكون ختم القرآن في شهر،
إذا ختمه في أقل من ذلك فهو أولى وأحسن، لحديث عبد الله بن عمرو.
(والدعاء بعده) يعني: ويستحب الدعاء بعد ختم القرآن، وقد ورد ذلك عن
جماعة من السلف: كأنس بن مالك وغيره^(٣).
وقد قال طائفة بأن دعاء ختم القرآن يكون بعده مباشرة، ولو كان ذلك في
صلوة التراويح؛ وهذا قول جمahir الفقهاء من المذاهب المعروفة.
وقد قال أحمد: «إنني أدركت الناس في مكة والمدينة وغيرهما إذا انتهى

(١) أخرجه البخاري (٤/١٩٢٧) كتاب فضائل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن، حديث (٤٧٦٧)،
ومسلم (٢/٨١٧) كتاب الصيام الحديث (١١٥٩). وهو بلفظ: «اقرأ القرآن في شهر قلت إنني
أجد قوة... حتى قال: فاقرأه في سبع ولا تزد على ذلك».

(٢) أخرجه البخاري (٢/٦٩٨) كتاب الصوم، باب صوم يوم وإفطار يوم، حديث
(١٨٧٧).

(٣) أخرجه الدارمي في سننه عن أنس (٢/٥٥٩) باب في ختم القرآن، حديث (٣٤٧٤-٣٤٧٣)
والطبراني في الكبير (١/٢٤٢)، حديث (٦٧٤). وروي أيضاً عن مجاهد كما في الدارمي
، حديث (٢/٥٦١)، حديث (٣٤٨٢) وكذلك ابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٢٨)، حديث (٣٠٠٤٠)
وقال: «حدثنا جرير عن منصور عن الحكم قال كان مجاهد وعبدة بن أبي لبابة وناس يعرضون
المصحف فلما كان اليوم الذي أرادوا أن يختموا أرسلوا إلى إلى سلمة بن كهيل فقالوا إنا كنا
نعرض المصحف فلرداً أن غثتم اليوم فأحببنا أن تشهدونا إنه كان يقال إذا ختم القرآن نزلت
الرحمة عند خاتمه أو حضرت الرحمة عند خاتمه».

واستحب بعضهم القراءة في المصحف، ويستحب الختم كل أسبوع،
والدعاء بعده،

ثم هنا نقارن بين القراءة، هل الأفضل أن تكون في المصحف، أو تكون من
الصدر؟

قال المؤلف: (واستحب بعضهم القراءة في المصحف)؛ لأن النظر في المصحف
عبادة^(١)، ولأنه حينئذ يتفكر في معاني ما يقرؤه.
وجعل كثير من الناس هذا الحكم فيما لم يكن هناكفائدة من القراءة حفظاً؛
فيإن القراءة حفظاً إذا كانت لبقاء المحفوظ في الصدر، أو لكون المرء يحضر قلبه
وينشع بالقراءة من صدره - فإن هذا أفضل في حقه.

(ويستحب الختم) يعني: إكمال قراءة القرآن (كل أسبوع) يعني: في كل
أسبوع مرة، وقد ورد في حديث ابن عمرو أن النبي ﷺ قال: «اقرأ القرآن كل

(١) جاء في بعض الروايات بصيغة الأمر: «اديموا النظر في المصحف» وهو موقف على عبد الله ابن مسعود، وصحح الرواية ابن حجر كما في الفتاح (٩/٧٨). وانظر الروايات في مصنف عبدالرزاق (٣٦٢/٣) باب تعاهد القرآن، حديث (٥٩٧٩) وابن أبي شيبة (٢/٢٤٠)، باب إدامة النظر في المصحف، حديث (٨٥٥٨)، والطبراني في الكبير (٩/١٣٩)، حديث (٨٦٨٧). قال ابن حجر في الفتاح (٩/٧٨): وقد صرحت كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف نظراً أفضل من القراءة عن ظهر قلب وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من طريق عبد الله بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ رفعه قال فضل قراءة القرآن نظراً على من يقرؤه ظهراً كفضل الفريضة على النافلة وإنسانه ضعيف ومن طريق ابن مسعود موقفاً أديموا النظر في المصحف وإنسانه صحيح. ومن حيث المعنى أن القراءة في المصحف اسلم من الغلط لكن القراءة عن ظهر قلب أبعد من الرياء وأمكن للخشوع والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص.

شرح مقدمة التفسير

وَتَحْسِينُ كِتَابَةِ الْمُصْنَفِ، وَلَا يُخَالِفُ خَطًّا مُصْنَفَ عُثْمَانَ فِي وَأَوِيَاءٍ

القارئ إلى سورة «الناس»، رفع يديه، ودعا^(١)، فدل ذلك على أن هذا أمر مشهور، ومشتهر، وأنه وقع عليه اتفاق الأمة، ولم يوجد من ينكر هذا الفعل في تلك العصور، والإجماع السكتوي مما يُستدل به على الأحكام.

ومنع منه طائفة؛ لأنَّه لم يُنقل عن النبي ﷺ.

وقد يجاف على ذلك بأن صلاة التراويح في جميع الشهور لم تنقل عن النبي ﷺ ومع ذلك قد وقع الإجماع على استحبابها.

(وتحسين كتابة المصحف) يعني: أنه يستحب أن يُحسَنَ المرء خطه بالصحف، واليوم كُفيتنا هذا؛ لوجود هذه المطابع الحديثة بفضل الله سبحانه وتعالى. لكن يستحب في كتابة الآيات أن تكون بخط المصحف باستعمال البرنامج الذي ينقل آيات المصحف برسمها العثماني.

(ولا يخالف خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك)؛ فلا يبع الإنسان في كتابة المصحف الطريقة الإملائية، وإنما يأخذ بما ورد في مصحف عثمان؛ لأنَّ الأمة أجمعـت على ذلك، ولأنَّ هذا المصحف بهذه الكتابة يجمع القراءات الواردة في الكتاب، ولو عدلنا عن هذه الكتابة إلى قواعد الإملاء، لكان

(١) في المغني (٤٥٨/١): "قال حنبل سمعت أحمـد يقول في ختم القرآن إذا فرغـت من قراءة (قل أعوذ برب الناس) فارفع يديك في الدعاء قبل الركوع، قلت إلى أي شيء تذهب في هذا قال رأيت أهل مكة يفعلونه. وكان سفيان بن عيينة يفعله معهم بمكة قال العباس بن عبد العظيم وكذلك أدركـنا الناس بالبصرة بمكة. ويروي أهل المدينة في هذا شيئاً ذكر عن عثمان بن عفان" وانظر الكافي (١٥٥/١).

شرح مقدمة التفسير

أوِيَاءُ، أَوْ أَلْفُو، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ؛ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحَدِّثِ مَسَهُ،

ذلك مؤدياً إلى عدم دخول هذه القراءات في كتابة المصحف، ولكن في ذلك مخالفة لما عليه سلف الأمة.

(ويحرم على المحدث مسه)، يعني: أن من كان محدثاً على غير طهارة، سواء كان محدثاً حدثاً أصغر بانتقاض الوضوء، أو كان محدثاً حدثاً أكبر بالجنابة، ونحوها - فإنه حينئذ يحرم عليه مس المصحف؛ وهذا منهيـ الأئمة الأربعـة، ويستدلـون عليه بما وردـ في حديث عمـرو بن حـزم أنَّ النـبـي ﷺ كـتب: «أَنَّ لـآيـةً مـسـةً الـقـرـآن إـلـا طـاهـرـاً»^(١).

وقد قيل في قوله: «لـآيـةً مـسـةً إـلـا طـاهـرـون» [الواقعة: ٧٩] هو خـبر يـعني الأمـرـ.

(١) أخرجه مالـك في الموطـا (١٩٩/١) كتاب القرآن بـاب الـأـمـرـ بالـوـضـوءـ مـنـ مـسـ المـصـفـ (٤٦٩) وابن حـبانـ فيـ صـحـيـحـهـ (٥٠١/١٤)، حـديثـ (٦٥٥٩) وـالـحاـكمـ فيـ الـمـسـتـدرـكـ (٥٥٢/١)، حـديثـ (١٤٤٦) وـغـيرـهـ. قالـ الـحـافظـ فيـ التـلـخـيـصـ (٤/١٧): "وـقـدـ صـحـحـ الـحـدـيـثـ بـالـكـاـبـ الـمـذـكـورـ جـمـاعـةـ مـنـ الـأـئـمـةـ لـاـ مـنـ حـيـثـ الـإـسـنـادـ بـلـ مـنـ حـيـثـ الشـهـرـ فـقـالـ الشـافـعـيـ فـيـ رـسـالـتـهـ لـمـ يـقـبـلـواـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ حـتـىـ ثـبـتـ عـنـهـ أـنـ كـتـابـ رـسـوـلـ الـهـ ﷺـ وـقـالـ بـنـ عـبـدـ الـبـرـ هـذـاـ كـتـابـ مـشـهـورـ عـنـ أـهـلـ السـيـرـ مـعـرـوفـ مـاـ فـيـهـ عـنـ أـهـلـ الـعـلـمـ مـعـرـفـةـ يـسـتـفـنـيـ بـشـهـرـتـهـ عـنـ الـإـسـنـادـ لـأـنـ أـشـبـهـ الـتـوـاـتـرـ فـيـ مـجـيـئـهـ لـتـلـقـيـ النـاسـ لـهـ بـالـقـبـولـ وـالـمـعـرـفـةـ قـالـ وـيـدـلـ عـلـىـ شـهـرـتـهـ مـاـ رـأـيـهـ بـنـ وـهـبـ عـنـ مـالـكـ عـنـ الـلـيـثـ بـنـ سـعـدـ عـنـ يـحـيـيـ بـنـ سـعـيدـ عـنـ سـعـيدـ بـنـ الـمـسـيـبـ قـالـ وـجـدـ كـابـ عـنـ آلـ حـزمـ يـذـكـرـونـ أـنـ كـتـابـ رـسـوـلـ الـهـ ﷺـ وـقـالـ الـعـقـبـيـ هـذـاـ حـدـيـثـ ثـابـتـ مـخـفـوظـ إـلـاـ أـنـ نـرـىـ أـنـ كـتـابـ غـيرـ مـسـمـوـعـ عـنـ فـوـقـ الـزـهـرـيـ وـقـالـ يـعـقـوبـ بـنـ سـفـيـانـ لـأـعـلـمـ فـيـ جـمـيعـ الـكـتـبـ الـمـتـقـوـلـةـ كـتابـ أـصـحـ مـنـ كـتـابـ عـمـرـوـ بـنـ حـزمـ هـذـاـ فـيـانـ أـصـحـابـ رـسـوـلـ الـهـ ﷺـ وـالـتـابـعـيـنـ يـرـجـعـونـ إـلـيـهـ وـيـدـعـونـ رـأـيـهـ وـقـالـ الـحـاـكمـ قـدـ شـهـدـ عـمـرـ بـنـ عـبـدـ الـعـزـيزـ إـمامـ عـصـرـ الـزـهـرـيـ لـهـذـاـ الـكـتـابـ بـالـصـحـةـ ثـمـ سـاقـ ذـلـكـ بـسـنـدـ إـلـيـهـمـ".

وَيَجِبُ احْتِرَامُهُ.

وعلة ذلك: الخوف من **تمكّن** العدو من تحريف القرآن وتبديله والاستهانة به فحينئذ إذا كان سفر الإنسان بالقرآن لن يؤدي إلى هذه الأمور، فهل ينتفي هذا المنع والتحريم؟ هذا مبني على قاعدة عند الأصوليين، وهي أن العلة إذا عادت على أصلها بالتفصيص، هل تعتبر، ويخصص بها اللفظ العام؟
والصواب في هذا التفريق بين العلة المنصوصة، والعلة المستنبطة؛ فالعلة المنصوصة تخصيص اللفظ العام، بخلاف المستنبطة.
وبالنسبة لإعطاء غير المسلمين ترجمة معاني ألفاظ القرآن والسفر به لدار الحرب فإنه يتعلق بذلك عدد من الأحكام منها :

أولاً : أن القرآن لا يمكن ترجمته ، لأن القرآن محظوظ على أساليب بلاغية ومعانٍ لغوية متعددة لا يمكن أن تستوعبها الترجمة ، لأن القرآن كلام رباني لا يمكن استيعابه بجهد بشري ، وقد بين الله عدم إمكانية الإيتان بمثل هذا القرآن ، ومن أراد من غير العرب قراءته على وجهه فعليه بتعلم لغة العرب .
ثانياً: يمكن ترجمة تفاسير المفسرين للقرآن لأنها جهد بشري فيدخل في نطاق الترجمة المكتبة .

ثالثاً: لا مانع من وضع هذه الترجمة مع المصحف كما يوضع التفسير العربي للقرآن معه ، لكن يقتصر تداول ذلك على المسلمين .
رابعاً: يحسن طباعة هذه الترجمة مفردة بدون وضع المصحف معها لإعطائها لغير المسلمين من الأعاجم .
قوله: (ويجب احترامه)، يعني: يجب احترام المصحف ، وصيانته عن كل أذى ؛ فلا يدخل به الخلاء ، ولا يوضع في أماكن القاذورات والتجلسات ، ولا يوضع في أمكانة الجلوس ؛ خشية أن يجلس عليه .

وَسَفَرَ يَهُ لِدَارِ حَرْبٍ ؟

وقيل بأن الكتاب الذي في اللوح المحفوظ لا يمسه إلا المطهرون ، وهو أصل هذا الكتاب الذي بين أيدينا ؛ فيكون الفرع ماثلاً له .
ويستثنى من ذلك ما لو كتب مع القرآن تفسير ، فإنه حينئذ لا يتمحض أن يكون مصحفاً .

ويستثنى من ذلك - أيضاً - ما لو كان المصحف والقرآن في أشرطة ، سواء أشرطة **مُسَجَّلٌ** أو فيديو أو كمبيوتر ؛ فإنه لا مانع من مسها ، إذ لا يقال لها: مصحف .

وهل يدخل في هذا مس المصحف بعلاقة ونحوها ؟
مذهب أحمد: أن المصحف إذا كان في علاقة منفصلة عن المصحف ، فإنه لا مانع من حمل هذه العلاقة ، ومسها ، ولا يكون ماساً للمصحف ؛ خلافاً لطائفة من الفقهاء^(١) .

(سفر به لدار الحرب) ، يعني: يحرم أن يسافر المسلم بالمصحف لدار الحرب ؛ لما ورد أن النبي ﷺ نهى أن يُسَافِرَ بالقرآن إلى أرض العدو^(٢) .

(١) قال ابن قدامة في المغني (٩٨/١): "فصل ويجوز حمله لعلاقته وهذا قول أبي حنيفة وروي ذلك عن الحسن وعطاء وطاوس والشعبي والقاسم وأبي وائل والحكم وحماد ومنع منه الأوزاعي ومالك والشافعي قال مالك أحسن ما سمعت أنه لا يحمل المصحف بعلاقته ولا في غلافه إلا وهو ظاهر وليس ذلك لأنه يدنسه ولكن تعظيمها للقرآن..."

(٢) أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر (١٠٩٠/٣) كتاب الجهاد والسير، باب كراهية السفر بالمصحف إلى أرض العدو ، حديث (٢٨٢٨) ومسلم (١٤٩٠/٣) كتاب الامارة الحديث (١٨٦٩).

شرح مقدمة التفسير

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ، وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ.

ومن هنا قال طائفة بأن القرآن لا يُكتب على الجدران؛ لأن في ذلك امتهاناً له. وكذلك يُصانُ القرآن عن الاستناد إليه، أو جعله وسادة يستند عليه الإنسان، ويصان أيضاً من الجلوس عليه، والوقوف عليه.

وما يتعلّق بهذا مَدُّ الرجلين إلى المصحف، فإنه مكره إذا لم يقصد إهانة المصحف، أما إذا قصد إهاته فلا شك بأنه من العظائم. وقد قال طائفة بأنه يكفر بذلك.

وكذلك من عدم احترام القرآن إلقاءه على الأرض بقوة، فإن هذا يؤدي إلى تمزّقه.

هذا شيءٌ ما يتعلّق بأحكام المصحف، والمُؤلَّف - غفر الله له ورحمه ورفع درجته - حاول استقصاء أحكام مقدمة التفسير، وقد استفاد من مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية كثيراً، ذكر مباحث مواطن ذكرها غيره، وقد اختصر مقدمة التفسير اختصاراً غير مُخلٍّ، فجمعَ ووَعَى من جهة، وقلَّ للفظ وسهَّله من جهة أخرى.

وهناك علوم كثيرة متعلقة بالتفسير، لم يذكرها المؤلَّف؛ وذلك لأنَّه يعتبر أن هذه المقدمة بمثابة الأمر السهل اليسير، وحينئذ فعليها معرفة ما يتعلّق بعلوم القرآن، وطرق التفسير، وطرق الدلالات: دلالات الألفاظ؛ من أجل أن نفهم كلام الله عز وجل، وأن نعرف المراد به، ونتمكن من العمل به، ومن إرضاء الله تبارك وتعالى بتعلّمه وتعليمه، وقد ورد في الصحيح من حديث عثمان - رضي الله عنه - : «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعْلَمَ الْقُرْآنَ وَعَلَمَهُ**^(١)»، فتعلم القرآن يدخل فيه تعليم

شرح مقدمة التفسير

حروفه، ويدخل فيه - أيضاً - تعليم معانيه، وتعلمها، وحينئذ فلو صي الجميع بالتجوُّه إلى كتاب الله سبحانه وتعالى؛ حفظاً وتلاوة، وتدبرًا وعملاً، ودعوة، وأن نفهم هذا القرآن من خلال القواعد التي توضّح لنا مراد الله - سبحانه وتعالى - وتبينه.

نسأله - عز وجل - أن يرزقنا وإياكم فَهِمَ القرآن والعمل به، وأن يجعلنا وإياكم هداة مهتدين، ويفغر لنا ولهم، ولوالدينا، ولجميع المسلمين، كما نسأله سبحانه أن يصلح أحوال الأمة، وأن يكفيهم شر أعدائهم، وأن يردهم إلى دينه رَدًّا جميلاً؛ كما أسأله سبحانه أن يوفق علماء الشريعة لبيان أحكامها، وإرشاد جاهلها، وتعليم كل فرد فيها، وأسأله أن يصلح ولاة أمور المسلمين، وأن يجعلهم مُحَكَّمِينَ لكتابه، وعاملين بسنة نبيه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً، ونسأله - عز وجل - أن يتقبل منا ومنكم.



(١) أخرجه البخاري (١٩١٩/٤) كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، حديث (٤٧٣٩).

فهرس التفسير

الصفحة	الموضوع
٧	أول من عرف عنه التدوين في تفسير القرآن
٧	تعريف (أصول التفسير)
٨	فوائد علم أصول التفسير
١١	حكم تعلم أصول التفسير
١٢	تعريف بالشيخ العلامة عبد الرحمن بن محمد بن قاسم
١٣	شرح المقدمة
٣١	تنزيل القرآن
٣١	المراد بالإجماع
٣١	والدليل على أن الله - عز وجل - قد تكلم بهذا القرآن الذي بين أيديينا حقيقة
٣٣	المتلوك حقيقة هو كلام الله ، وهو المسموع
٣٣	هذا الموجود بين الدفتين هو كلام الله
٣٥	كلام الله - سبحانه وتعالى - غير مخلوق
٣٥	(منه بدأ وإليه يعود)
٣٥	الكلام يشمل أمرتين: الحروف والأصوات، ويشمل - أيضاً - المعاني
٣٧	أقوال المخالفين
٣٧	القول الأول: أن كلام الله هو ما فاض على نفس النبي من العقل الفعال أو غيره وهذا قول الفلاسفة والصابرة

الموضع

- والقول الثاني : أن القرآن مخلوق في جسم من الأجسام وهذا قول المعتزلة والجهمية.
- القول الثالث : أو في جبريل أو محمد أو جسم آخر غيرهما وهو قول الكلابية والأشعرية
- القول الرابع : كلام الله حروف وأصوات قدية أزلية وهو قول الكلامية
- القول الخامس : كلام الله حادث قائم بذات الله ، ممتنع في الأزل
- كلمة : «لفظي» : تتحتمل أمرين
- قاعدة للمترددين بين أمرين أنه يجب التوقف فيه
- مواضع نزوله**
- السورة مأخوذة من السور
- الحكمة في جعل القرآن سُوراً
- المراد بالمدنى والمكى
- غالب آيات القرآن نزلت في النهار ، والنازل في الليل قليل
- من آيات القرآن وسورة ما نزل في الصيف ، ومنها ما نزل في الشتاء.
- أول ما نزل من القرآن
- آخر ما نزل من
- إنزاله**
- ورد عدد من النصوص التي تدل على أن القرآن أنزل في ليلة القدر واختلف العلماء في تفسير هذه الآيات على قولين
- جبريل ينزل بالقرآن على النبي ﷺ مفترقاً على وفق أسباب النزول

الموضع

- من فوائد كون القرآن منجماً
- أنواع الوحي من حيث كيفية
- وثبت أنه أنزل على سبعة أحرف ويدخل في السبعة أحرف طرق الأداء ، واختلاف التصريف والإعراب
- ولا يجوز قراءة القرآن بالمعنى
- في عهد النبي ﷺ كتب في الرقاع والسعف وكان موجوداً في صدور الرجال
- معنى قول بعضهم : إنه لم يحفظه إلا أربعة
- جمهور أهل العلم يرون أن هذا المصحف العثماني قد اشتمل على جميع الأحرف السبعة باحتمال رسمه
- ترتيب الآيات في السورة الواحدة ثابت بواسطة النص
- ترتيب سور القرآن ليس بطريق نصي ، وإنما هو ثابت بطريق الاجتهاد وقيل بأنه بالنص وهذا القول أقوى من القول الأول
- يتعلق بمصحف عثمان مسألة ، وهي هل يجب علينا الحفاظ على رسم المصحف أو إبداله وتغييره بحسب ما يعرفه الناس من قواعد الإملاء ونحو ذلك؟
- أسباب نزوله
- من فوائد معرفة أسباب النزول
- عامة وخاصة
- والمراد بالعام
- وألفاظ العموم يجمعها ستة أنواع
- اللفظ العام ينقسم من جهة أصله ومن جهة دلالته على جميع الأفراد إلى ثلاثة أقسام :

الموضوع

- الأول: لفظ في أصله عام، وقد بقي على دلالته اللغوية في كونه دالاً على جميع الأفراد
- النوع الثاني: عام يراد به الخصوص
- النوع الثالث: لفظ عام بقي في دلالته على الاستغراف، لكنه أخرجت منه بعض الأنفاظ قال المؤلف: (إذا ما من عام إلا وقد خُصّ) وهذا خطأ
- والمحصص ينقسم إلى نوعين
- النوع الأول: خصصات متصلة وهي خمسة أنواع الاستثناء - الصفة - البدل - الشرط - الغاية
- النوع الثاني المخصوصات المتفصلة.
- (كآية أخرى أو حديث أو إجماع قد تأتي سنة عامة، ثم تخصّصها بأية قرآنية خاصة
- النسخ والمنسوخ
- النسخ في اللغة يطلق على معانٍ: الأول: الإزالة، والثاني: التبديل
- ويراد بالنسخ في الاصطلاح: رفع الحكم الشرعي الثابت بخطاب متقدم بواسطة خطاب متراخ عنه
- النسخ ثلاثة أنواع:
- النوع الأول: ما نُسِخَ تلاوته وحكمه؛ كعشر رضعات
- النوع الثاني: ما نُسِخَ تلاوته دون حكمه
- النوع الثالث: ما نُسِخَ حُكمه دون تلاوته
- النسخ بالنسبة للشريعة قليل ولا يكون إلا في الأوامر والتواهي

الموضوع

- وذهب آخرون إلى أن الأخبار تنقسم إلى قسمين أخبار آتية ٨٥ وأخبار ماضية.
- المحكم والتشابه ٨٧
- ولفظ المحكم في النصوص الشرعية يطلق على معينين :
- الأول: الإحکام العام، والمعنى الثاني: الإحکام الخاص ٨٧
- الحنفية يستعملون لفظ المحكم والتشابه في اصطلاح خاص بهم ٨٨
- والجمهور يقسمون الأنفاظ من جهة دلالتها إلى ثلاثة أقسام: ٨٨
- النص - الظاهر - الجمل ٩١
- ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾
- وقد قال العلماء: إن جعل آيات الصفات من التشابة يحمل معينين ٩٢
- وقوله: (قر كما جاءت) فيه رد على المؤولة ٩٥
- التحريف: الميل عن الشيء ٩٥
- اللحد: الميل عن الطريق المستقيم ٩٦
- الأصل: أنه إذا ورد لفظ عام أن يحمل على عمومه ٩٦
- إذا ورد لفظ مطلق، فإنه يُحمل على إطلاقه. ٩٩
- الجمل من أنواع التشابة، والعلماء في الجمل على منهجين: ١٠١
- التأويل ١٠٣
- لفظ التأويل يطلق على ثلاثة معانٍ: ١٠٣
- الأول: حقيقة ما يقول إليه الكلام ١٠٣
- المعنى الثاني: يراد به التفسير ١٠٣

الموضوع

شرح مقدمة التفسير

الصفحة	الموضوع
١٢٩	الكلام الفصيح: هو الكلام المُوصلُ للمعنى المقصود بأقصر الألفاظ بلا زيادة ولا نقصان
١٣٠	ومن أوجه الإعجاز في القرآن الروعة في قلوب السامعين
١٣١	ومن أوجه الإعجاز في هذا الكتاب: أنه يفارق بين الألفاظ لوجود فوارق في المعاني
١٣٢	ومن أوجه إعجاز القرآن استعمال اللفظ الواحد في معانٍ متعددة
١٣٣	و من الإعجاز القرآني - أيضاً - اشتغاله على الأحكام الشرعية
١٣٤	ومن أوجه إعجاز القرآن - أيضاً: ما في هذا الكتاب من إخبار عن أمور دقيقة، سواء في خلق الإنسان، أو في أمور الكون
١٣٤	ومن إعجاز القرآن ما فيه من ترهيب وتخويف، وفي نفس الوقت رجاء وترغيب
١٣٦	الأمثال
١٣٦	المراد بـأمثال القرآن: تصوير القرآن للشيء بصورة ماثلة له لما ألف شيخ الإسلام ابن تيمية «الواسطية» كتب فيها: «بلا تشبيه»، ثم بعد ذلك لما تأمل في المسألة غير كلمة «بلا تشبيه» إلى قوله: «بلا تمثيل»؛ وذلك لأمرين
١٣٧	الفائدة من ضرب هذه الأمثال في القرآن هي التذكير والوعظ...
١٣٨	بعض ألفاظ القرآن يستخدمها بعض الناس كماثلة في كلامه...
١٣٩	وهذا موطن خلاف بين الفقهاء
١٣٩	الإقسام
١٣٩	والقسم: هو الخلف يمعظم

الصفحة

١٠٤	الثالث: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجو وهذا التأويل ينقسم قسمين:
١٠٥	تأويل صحيح، وهو الذي يكون معه دليل يقترن به. وتأويل fasد، وهو الذي يكون بدون دليل
١٠٥	علم الكلام مشترك بين معنيين
١٠٦	أمثلة للتأويل الباطل
١١٢	نفي المجاز
١١٢	يُقسّم كثير من المؤلفين في أصول الفقه، وفي مقدمات التفسير، وفي البلاغة الكلام إلى حقيقة، ومجاز، ولهم منهجان وفرقوا بين الحقيقة والمجاز بعدد من الفروق، منها
١١٣	الذى ينسب إلى أكثر المؤلفين: أن القرآن فيه مجاز والقول الثاني ينفي المجاز في القرآن
١١٤	إنما حدث تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز بعد القرون المفضلة
١٢٠	مسألة: هل إثبات المجاز في اللغة أو في القرآن يلزم عليه أن يكون الثابتُ من ينفي الصفات
١٢٣	ابن القيم أبطل القول بالمجاز في هذا الكتاب من خمسين وجها
١٢٥	الإعجاز
١٢٥	الإعجاز يراد به إقامة الدليل على صحة هذا الكتاب، وعلى أنه من قول الله سبحانه وتعالى.
١٢٥	المعجزات من خصائص الأنبياء عند جماهير أهل العلم، بخلاف الكرامات.
١٢٧	الإعجاز ليس خاصاً بالسور الطوال

الموضع	الصفحة
وليعلم أن القسم بغير الله خاص به - سبحانه -	١٣٩
المقسم به إما أن يكون الله، وإنما أن يقسم الله بشيء من آياته.	١٤٠ - ١٣٩
أدوات القسم	١٤١
الإضمار لأداة القسم على نوعين	١٤٢
الخبر والإنشاء	١٤٣
معنى الخبر - كما قال - هو ما يدخله التصديق والتکذيب	١٤٣
الإنشاء فالمراد به الكلام الذي لا يحکم عليه بتصديق أو تکذيب	١٤٣
الخبر ينقسم إلى قسمين: إثبات، ونفي	١٤٤
الإنشاء ينقسم إلى أقسام عدة:	١٤٤
أولها: الأمر، والمراد بالأمر: طلب الفعل بالقول على جهة الاستعلاء.	١٤٤
الثاني: النهي، والمراد بالنهي: طلب ترك الفعل بالقول على جهة الاستعلاء	١٤٥
والنوع الثالث: الإباحة	١٤٥
هناك أقسام أخرى للإنشاء لم يذكرها المؤلف	١٤٥
أنواع الأخبار باعتبار المخبر عنه: إخبار عن الخالق وإخبار عن المخلوق	١٤٦
طرق التفسير	١٤٨
طرق التفسير: الأوجه التي يمكن أن يفسر بها القرآن، والأدلة التي يمكن أن يفهم القرآن من خلالها.	١٤٨
مناهج المفسرين	١٤٨

الموضع	الصفحة
كثير من ألفاظ القرآن لا يُعرفُ معناها إلا من خلال السنة	١٥٠
كون أقوال الصحابة يعتمدُ عليها قد يراد به ثلاثة أشياء	١٥١
المأثور عن الخلفاء الراشدين في تفسير القرآن قليل	١٥٣
الخلفاء المراد بهم: مَنْ خَلَفَ الرَّسُولَ ﷺ فِي إِمَامَةِ الْأُمَّةِ وَهُمُ الْخَلْفَاءُ الْأَرْبَعَةُ	١٥٤
الظاهر: أن قول التابعي يُستدلُّ له ولا يُستدلُّ به.	١٥٧
عند تفسير القرآن نرجع إلى لغة القرآن أو السنة أو لغة العرب	١٦٢
وقال ابن عباس: التفسير على أربعة أوجه	١٦٤
التفاصيل	١٦٦
أحسن التفاصير	١٦٦
وبالجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخططاً في ذلك بل مبتدعاً	١٦٧
سبب الاختلاف	١٧٧
من أسباب الاختلاف ما مستنته النقل	١٧٧
و من أسباب الاختلاف الاستدلال	١٧٧
المراد بالمراسيل رواية من لم يرُو عن النبي ﷺ مباشرةً	١٧٨
وأما عند الأصوليين ، فإنهم يقولون: إن المرسل: هو مسقط من إسناده راوٍ فأكثر، في أي طبقة من طبقات الإسناد	١٧٨
المراد بغير الواحد: ما لم يرُو و أهل التواتر	١٧٩
الأخبار النبوية يُرجعُ فيها إلى أهل الاصطلاح، وهم أهل الحديث	١٨١
هناك فرق بين الإسرائيليات وبين شرعٍ من قبلنا	١٨٣

شرح مقدمة التفسير

الصفحة	الموضوع
١٨٥	أسباب الخطأ في التفسير المتعلق بالاستدلال
١٨٧	كثير من المتفقهة يتركون التفسير الصحيح، وينهبون إلى التفسير الخاطئ للقرآن، الذي يقول به بعض أهل البدع لعدة أسباب
١٨٩	والسبب الآخر من أسباب الاختلاف: الذهول عن الدليل
١٩١	التفسير
١٩١	التفسير هو كشف معاني القرآن وبيان المراد منه
١٩٣	التفسير أعلى العلوم الشرعية؛ وذلك لأن التفسير متعلق بكلام الله
١٩٣	مفسر القرآن لا بد له من معرفة أمور
١٩٩	التلاوة
١٩٩	المراد بالتلاوة القراءة
١٩٩	الأحوال التي يستحب إكمالها عند قراءة القرآن
٢٠١	مسألة إلحاد بعض النصارى أبناءهم بمدارس المسلمين
٢٠٢	الترتيب أفضل من السرعة مع تبيين الحروف
٢٠٣	ويسن تحسين الصوت بالقرآن
٢٠٧	يكره التلحين الذي يشبه الغناء
٢٠٨	القراءة في المصحف
٢٠٨	أقل ما يكون ختم القرآن في شهر
٢٠٩	يستحب الدعاء بعد ختم القرآن
٢١٠	يستحب في كتابة الآيات أن تكون بخط المصحف باستعمال البرنامج الذي ينقل آيات المصحف برسماها العثماني.

شرح مقدمة التفسير

الصفحة	الموضوع
٢١٠	لا يتبع الإنسان في كتابة المصحف الطريقة الإملائية
٢١١	ويحرم على المحدث مسه
٢١٢	يحرم أن يسافر المسلم بالمصحف لدار الحرب
٢١٣	وبالنسبة لإعطاء غير المسلمين ترجمة معاني ألفاظ القرآن والسفر به لدار الحرب فإنه يتعلق بذلك عدد من الأحكام
٢١٧	فهرس التفسير

من إصدارات الدار

لفضيلة الشيخ الدكتور / سعد بن ناصر الشثري

- ❖ قوادح الاستدلال بالإجماع - الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالدليل من الإجماع والجواب عنها.
- ❖ الأصول والفروع حقيقتهما والفرق بينهما والأحكام المتعلقة بهما - دراسة نظرية.
- ❖ مختصر صحيح البخاري.
- ❖ حقيقة الإيمان وبدع الإرجاء في القديم والحديث.
- ❖ حكم زيارة أماكن السيرة النبوية.
- ❖ مفهوم الغذاء الحلال.
- ❖ أخلاقيات الطبيب المسلم.
- ❖ آراء الصوفية في أركان الإيمان.
- ❖ مقاصد الشريعة.
- ❖ الطرق الشرعية لإنشاء المباني الحكومية.
- ❖ القواعد الأصولية والفقهية للمسلم غير المجتهد.
- ❖ عبادات الحج.
- ❖ شرح المنظومة السعدية.
- ❖ العلماء الذين لهم إسهام في علم الأصول والقواعد الفقهية.
- ❖ شرح الورقات في أصول الفقه.
- ❖ المصلحة عند الحنابلة.
- ❖ عقد الإجارة المنتهي بالتمليك.